الدكتور عزام عمر الشجراوي

الفكر البلاغي عند النحويين العرب

دار البشير

الفكر البلاغي
عند النحويين العرب

اسم الكتاب : الفكر البلاغي عند العرب والنحويين

اسم المؤلف : الدكتور عزام عمر الشجراوي

عدد الصفحات: (١٢١) صفحة

الطبعة الأولى: عمّان ٢٠٠٢

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : (١٨٤٨ /٨/ ٢٠٠٢)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (١٩٦٦ /٨/ ٢٠٠٢)

دار البشير

عمارة جوهرة القدس - العبدلي

هاتف: ٤٦٥٩٨٩١ - ٠٠٩٦٢٦

فاكس: ٤٦٥٩٨٩٣ - ٠٠٩٦٢٦

ص. ب ٩٢٧٤٨٧

عمّان ١١١٩٠ الأردن

e-mail:info@daralbashir.com

©All rights reserved. No part of this book may be reproduced. stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publishers.

جميع الحقوق محفوظة ©. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب او ايّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

الدكتور عزام عمر الشجراوي

الفكر البلاغي عند النحويين العرب

دار البشير

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يرى علماء اللغة من نحويين وبلاغيين أن العلوم اللغوية من نحو وصرف وبلاغة وغيرها قد نشأت لخدمة النص القرآني الذي انبجست من خلاله هذه الدراسات، وتدفقت من ينابيعه الرقراقة. فمن العوامل الأولى في نشأة علمي النحو والبلاغة العربية هي فهم النص القرآني، من خلال البحث في ألفاظه وتراكيبه وأساليبه ومعانيه وصوره ومجازاته ونظمه وبيان إعجازه.

فبعد خروج العرب من جزيرتهم فاتحين، ناشرين لدين الله، وامتزاجهم بشعوب تلك البلاد الشاسعة، ظهر أثر هذا الامتزاج في فساد الألسنة والأذواق. كما أثر في انحراف الملكات العربية المطبوعة على الفصاحة والبلاغة، فانبرى عدد من العلماء لوضع أسس البلاغة، كما فعل أبو عبيدة معمر بن المثنى، في كتابه مجاز القرآن، والخليل بن أحمد وسيبويه، وبشر بن المعتمر وواصل بن عطاء، والجاحظ والواسطي، وابن الاخشيد، وابن الراوندي، والكسائي والأخفش والرؤاسي، ويونس بن حبيب، وقطرب والفراء والمبرد وابن الأنباري والزجاج والرماني وأبو علي الفارسي، وابن جني وأحمد بن فارس، وعبدالقاهر الجرجاني، والباقلاني، والشريف الرضي، والقاضي عبدالجبار، والزمخشري، والعلوي، والسكاكي والطيبي، والقزويني والسيوطي. وغيرهم من العلماء، وبخاصة علماء الكلام.

على الرغم من أن علمي النحو والبلاغة علمان منفصلان، ولكل منهما حدوده المعروفة، وقضاياه الخاصة به التي تميزه عن الآخر، فإن هذين العلمين نبعا من معين واحد، ومنهل متشابه، فانطلقا من مشكاة واحدة، إذ كان القرآن الكريم، وفن القول العربي من شعره ونثره المادّة الأولى التي اعتمدا عليها في نشأتهما، وتأسيس قضاياهما، وتثبيت مصطلحاتهما، فهما لذلك علمان توأمان.

إن من ينعم النظر في كتب النحو العربي، من أقدم نص وصلنا منها، وهو كتاب سيبويه، إلى كتب النحو الأخرى عبر القرون والعصور، يلمس حقيقة لا ريب فيها، وهي أن الفكر البلاغي في مظانه الأولى منبث في ثنايا هذه الكتب النحوية، لأن هذا الفكر البلاغي اتكأ عليه هؤلاء النحويون لإيضاح معاني الكلام ومراميه وتفهُّمها.

إن النحو يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها، وبيان علاقتها المعنوية في الجمل والعبارات، ثم يساعدنا، ويرشدنا كذلك إلى تكوين التراكيب اللغوية السليمة الصحيحة، وبناء الفقر المترابطة الأجزاء بروابط اللغة من حروف المعاني وغيرها، وبذلك تنتهي مهمّة النحو ما دام قد حقق لنا صحة العبارة وسلامتها في ذاتها، بصرف النظر عن صلتها بالقارئ أو السامع، وعلى الفن البلاغي في أثناء ذلك أن يدّخل، ويتصرّف بالعبارة - مع بقاء سلامتها النحوية - تصرفاً يجعل منها عبارة قوية سلسة مؤثرة في النفوس، بعيدة عن التنافر، سهلة قريبة الفهم، فقد تكون العبارة صحيحة التركيب اللغوي، والتكوين النحوي، ولكنها - مع ذلك - سقيمة التراكيب، مستغلقة الفهم، لا ترضى الذوق فلا تُسمّى بليغة، لأن البلاغة تستلزم أمرين متلازمين: الصواب النحوي، ثم الجمال النظمي والمعنوي والخيالي، والملاءمة لأذواق المخاطبين وعقولهم وأفهامهم. وهذا ما يثبت أن كلا العلمين يكمّل أحدهما الآخر. ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

ولعله ليس من نافلة القول أن لا غنى للنحوي عن علوم البلاغة ولا غنى للبلاغة عن علوم النحو واللغة، ومن هنا فقد اختلطت علوم البلاغة ومصطلحاتها وفنونها وأفنانها بعلم النحو ومصطلحاته لدى النحويين القدماء، منذ الخليل وسيبويه، ممّا يدعونا إلى القول: أن النحو أصل البلاغة وجوهرها، ومتمِّم محاسنها، وبخاصة علم المعاني، من خبر وإنشاء كالأمر والنهي والتمني والترجي والدعاء والنداء والاستثناء والقصر والحصر. والتعريف والتنكير، والتقديم، والتأخير، والفصل والوصل. والحذف والإطناب وغير ذلك.

إن جذور علمي النحو والبلاغة واحدة، وميدانهما واحد، وعوامل وجودهما تكاد أن تكون واحدة، فهما علمان يكمل كل منهما الآخر، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو من غير المعاني جفاف قاحل والمعاني من غير النحو أحلام طافية هائمة، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي.

نستطيع أن نقول: إن البلاغة والنحو علمان توأمان؛ لأن جذور هذين العلمين واحدة، وأصولهما واحدة، وأهدافهما واحدة، ومادّة بحثهما واحدة، ولكنْ مع مرور الزمن، وتطور العلمين أصبح لكلّ منهما اهتماماته واصطلاحاته، مع أنهما بقيا يكمل أحدهما الآخر، ولا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وبخاصة علم البلاغة الذي يتكئ على النحو؛ لأن الأصل في البلاغة والفصاحة سلامة اللغة بصياغتها واشتقاقها وتراكيبها ونظمها ومعانيها، وهذه جميعها من صميم علم النحو وأغراضه وأهدافه وقضاياه، ومن ثم يأتي دور البلاغة متمّماً وموضّحاً ومدقّقاً وكاشفاً ومحللاً وحاكماً.

والله ولي التوفيق،،

د. عزام الشجراوي

الفصل الأوّل

صلة النحو بالبلاغة

وحدة الأصل والجذور والأهداف:

على الرغم من أنّ النحو والبلاغة علمان منفصلان، لكل منهما حدوده المعروفة وقضاياه الخاصة به، التي تميزه عن الآخر، فإن هذين العلمين نبعا من منهل واحد، وانطلقا من مشكاة واحدة، إذ كان القرآن الكريم، وفن القول العربي، من شعر ونثر، المادّة الأولى، التي اعتمدا عليها في نشأتهما، وتأسيس قضاياهما. فهما لذلك علمان توأمان.

فكانت العوامل الأولى في نشأة النحو العربي، هي هداية الناس إلى النطق بالعربية فصيحة سليمة، جارية على مذاهب العرب، وسننهم وطرائقهم، والحفاظ على ألسنتهم من اللحن والخطأ في قراءة القرآن الكريم، وبخاصة بعد أن دخلت شعوب أعجمية متعدّدة في الدين الحنيف، بعد الفتوحات الإسلامية، وأصبحت تلك الشعوب راغبة ومضطرّة إلى تعلّم العربية. فأصبحت الحاجة ملحّة لوضع قواعد النحو العربي، فيقول أبو الأسود الدؤلي: «هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام»[1]. ولهذا فقد وجد النحو العربي لخدمة العربيّة المتمثّلة بالقرآن الكريم، وفن القول بأنواعه، ليبقى مصوناً من اللحن والخطأ. ومهما يكن من أمر، فإن القضيّة التي لا شك فيها، أن النحو قد نشأ وتكامل في ظل القرآن الكريم، وأن العربية قد جدّدت في خدمة آي الذكر الحكيم الذي نزل به الوحي الأمين، على سيدنا محمد ﷺ بلسان عربي مبين»[2]. و«ويتضح لنا كيف أن القرآن الكريم، كان دافعاً لهذه

---

(١) الفهرست. ص٦٦. ابن النديم. ط القاهرة/ ١٩٧٩م.

(٢) تيسير العربية بين القديم والحديث، ص١٩. د. عبدالكريم خليفة، مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان ١٩٨٦م.

الدراسات النحوية، وفي الوقت ذاته، كان مصدراً أساسياً في وضع النحو»[١].

ويكاد لا يختلف اثنان على ما ذكر، لأن العلماء قد تناقلوا هذا القول عبر القرون، حتى عصرنا هذا.

كان هناك هدفان أساسيان من نشأة النحو والدراسات النحوية، وهما: حفظ القرآن الكريم، وصونه من الخطأ. ثم تيسير تعلّم العربية لمن يريد ذلك من الأعاجم الذين انتشر نور الإسلام بين ديارهم، وبسطت الدولة الإسلامية عليهم سلطانها. «ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية، بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإنْ شذّ بعضهم عنها ردْ به إليها»[٢] «وقد كان هذا الاتصال العميق بين اللغة العربية والقرآن الكريم سبباً مباشراً في أن تتّسم اللغة العربية ببعض ما يتصف به القرآن الكريم من قداسة، فتأثر الباحثون في اللغة بنوع من الإحساس العميق باحترام اللغة، يكاد يقرب من درجة القداسة»[٣].

وهكذا ارتبط النحو العربي بالقرآن الكريم بوشائج متينة، لأن اللغة مادة النحو وميدانه وأصوله وتربته التي نبت فيها جذوره وتعمّقت، «ففُرض على الفقيه أن يكون عالماً بلسان العرب، ليفهم عن الله - عز وجل - وعن النبي ﷺ ويكون عالماً بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن الكريم، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ»[٤]. فالنحو يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها، وبيان علاقتها المعنوية في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك على تكوين التراكيب السليمة الصحيحة، والفقر المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهي مهمته ما دام قد حقق لنا صحة العبارة، في ذاتها، بصرف النظر عن صلتها بالقرّاء أو السامعين، وعلى الفن البلاغي بعد ذلك

---

(١) تيسير العربية بين القديم والحديث ص٢٩.

(٢) الخصائص، جـ١ ص٣٤، ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦م.

(٣) أصول التفكير النحوي ص١٦١. د. علي ابو المكارم. الجامعة الليبية ١٩٧٣م.

(٤) الاحكام في اصول الإحكام. جـ٢ ص١٩٣. ابن حزم، اشراف أحمد شاكر، القاهرة، بلا.

أن يتصرف في العبارة - مع بقاء صحتها - تصرفاً يجعلها سلسة قوية التأثير بعيدة عن التنافر، سهلة قريبة الفهم، فقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوي، ولكنها - مع ذلك سقيمة التركيب، صعبة الفهم، لا ترضى الذوق، وإذاً فلا يمكن أن تسمّى بليغة، لأن البلاغة تستلزم أمرين؛ الصواب النحوي، ثم الجمال والملاءمة لأذواق المخاطبين وعقولهم»[1]. هذا ما يثبت أن كليهما يكمّل الآخر، ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

«ومن هنا كان فضل البلاغة بعد صحة التركيب النحوي، ولا غنى عن البلاغة للنحوي، كما أنّه لا فصْل بين النحو والبلاغة في حالات التصوير النفسي، والتأثر الاجتماعي، ومن هنا تكون الحاجة ملّحة إلى إبراز الصلة بين النحو والبلاغة، في حالة التذوّق الأدبي للنص، وإبراز الإعجاز القرآني في كلام الله - سبحانه وتعالى - وهذا ما جعل بعض البلاغيين يهتم بما يسمّى بالنحو القرآني»[2] ومن ذلك توكيد الضميرين، فإن قيل في هذا الموضع: «إن الضمائر مذكورة في كتب النحو فأيّ حاجة إلى ذكرها هنا؛ - أي في كتب البلاغة - ولم تعلم أن النحاة لا يذكرون ما ذكرته؟ قلت: إن هذا يختص لفصاحة وبلاغة، وأولئك لا يتعرضون إليه وإنما يذكرون عدد الضمائر، وأن المنفصل كذا والمتصل كذا، ولا يتجاوزون ذلك، وأما أنا فإني أوردت في هذا النوع أمراً خارجاً عن الأمر النحوي، وأعني بتولي توكيد الضميرين أن يؤكّد المتصل بالمنفصل كقولك: إنك أنت. أو تؤكّد المنفصل بمنفصل مثله كقولك: أنت أنت. أو يؤكّد المتصل بتمصل مثله كقولك: إنك إنك لعالم، أو إنك إنك لجواد، وإنما يؤتى بمثل هذه الأقوال في معرض المبالغة أو التأكيد، وهو من أسرار علم البيان[3].

---

(١) الأسلوب، ص٢٦، أحمد الشايب، ط٦، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

(٢) البلاغة عرض وتوجيه وتفسير، ص١١٦، د. محمد بركات أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٨٣م.

(٣) المثل السائر، جـ٢ ص١٩١، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٠.

كما بيّن العلوي صلة التكامل بين النحو والبلاغة، وأن النحو أصل البلاغة وجوهرها ومتمّم محاسنها بقوله: «وعلم المعاني وهو أخص من علم الإعراب من جهة أنّ علم الإعراب تحصل فائدته بمطلق التركيب، وعلم المعاني له فائدة وراء ما ذكرناه من التركيب، وهو ما يتعلق بالأمور الخبرية من تعريفها وتنكيرها، وتقديمها وتأخيرها، وفصلها ووصلها بالأمور الطلبية الإنشائية كالأوامر والنواهي، والتمنّي والترجي والدعاء والنداء والاستثناء والعرض، فالنظر فيها أخص من النظر في علم الإعراب»[١] لأنها كامنة خلف الإعراب، وتحتاج إلى إعمال الفكر والعقل والذوق لكشفها والتقاطها وإظهارها.

فكما هو النص القرآني، وفن القول العربي، مادة النحو الأولى التي غذّته ونمت فيها جذوره وبراعمه، فإن هذا النص القرآني نفسه، وفن القول العربي ذاته مادة البلاغة العربية الأولى التي غذّتها ونمت فيها جذورها وبراعمها أيضاً. «وربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن اللغة العربية قد نالت بنحوها وصرفها وبيانها ومعانيها من اهتمام الدارسين عبر القرون ما لم تنله أية لغة في العالم، وذلك لكونها لغة القرآن الكريم»[٢]. ومن ناحية أخرى فقد نشأت جميع علوم العربية هذه، وتطورت في ظل القرآن الكريم، يحدوها الدافع إلى المحافظة عليه، وإلى فهمه وتفسيره وتوضيحه»[٣].

فمن العوامل الأولى في نشأة البلاغة العربية فهم النص القرآني، من خلال بيان إعجازه، والبحث في ألفاظه وتراكيبه وأساليبه ومعانيه وصوره ومجازاته ونظمه.

ويمكن لنا أن نلخص العوامل المؤثّرة في نشأة البلاغة العربية بما يلي:

أولاً: إن العرب منذ الجاهلية كانت أمّة مفطورة على البلاغة والفصاحة والبيان، فأنزل الله – سبحانه وتعالى – القرآن الكريم، ليرفع من منزلة هذه البلاغة

---

(١) الطراز، جـ٢ ص٢٣٥، يحيى العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت بلا.

(٢) تيسير العربية بين القديم والحديث، ص٧، د. عبدالكريم خليفة.

(٣) تيسير العربية بين القديم والحديث، ص٢٦، د. عبدالكريم خليفة.

والفصاحة فوق منزلتهما بتحديه لهم فيما جبلوا عليه، وافتخروا به بين الأمم والشعوب، ومن ثم كان العرب في بحثهم عن خصائص هذه البلاغة العربية، يبحثون عن أعزّ شيء لديهم، وأظهر أمر، لهم فيه الغلبة والتفوّق.

ثانياً: إن العرب نشأوا على تذوّق فن القول وأساليبه، ونقده والتمييز بين غثه وسمينه، وجيّده ورديئه، فحكموا على الشعراء وشعرهم، ولعل هذا النضج الفني الذي نلمسه في الشعر الجاهلي، كان وليد تلك الآراء النقدية الذوقية التي اشتهروا بها، وكانت الأساس للنقد والبلاغة.

ثالثاً: بعد خروج العرب من جزيرتهم فاتحين، ناشرين لدين الله، وامتزاجهم بشعوب تلك البلاد الشاسعة، ظهر اثر هذا الامتزاج في فساد الألسنة والأذواق. كما أثّر في انحراف الملكات العربية المطبوعة على الفصاحة والبلاغة، فانبرى عدد منهم لوضع أسس البلاغة، كما فعل ابو عبيدة معمر بن المثنى، في كتابه مجاز القرآن، والخليل بن احمد، وسيبويه، وبشر بن المعتمر وواصل بن عطاء والجاحظ والواسطي، وابن الاخشيد وابن الراوندي، والكسائي والأخفش والرؤاسي ويونس بن حبيب وقطرب والفراء والمبرد وابن الأنباري والزجاج والرماني وأبو علي الفارسي وابن جني وابن فارس وعبدالقاهر الجرجاني والباقلاني والشريف الرضي والقاضي عبدالجبار والزمخشري والعلوي والسكاكي والطيبي والقزويني والسيوطي، وغيرهم من علماء اللغة والادب والنحو والبلاغة وعلماء الكلام.

رابعاً: لعل هذا العامل ابعد اثراً واشد التصاقاً بحياة المسلمين، لما له من صلة وثيقة لصيقة متشابكة مترابطة بالقرآن الكريم، إذ إنّه عامل شغل العلماء عبر العصور، الا وهو البحث في أسرار إعجاز القرآن الكريم وإقامة الأدلة العلمية والمنطقية والدينية والعقلية على هذا الإعجاز وتوضيحه وبيان مواقعه في آي الذكر الحكيم. « هذا هو الهدف الديني من الدراسات البلاغية، وهو خدمة القرآن الكريم، الذي كان معجزة تحدّى الإنس والجن، ولكي يبرهنوا على إعجازه، ويفهموا آياته وأسلوبه ليستنبطوا الأحكام منه، اتجهوا إلى البلاغة، باحثين فنونها، موضحين اقسامها، لتكون لهم عوناً على فهم القرآن، وكان هذا الغرض

من أهم الأهداف التي دفعتهم إلى البحث والتأليف فيها»(١).

كما أشار أبو هلال العسكري إلى هذا الهدف الديني بقوله: «اعلم - علّمك الله الخير ودلّك عليه وقيّضه لك وجعلك من أهله - أنّ أحقّ العلوم بالتعليم وأولاها بالتحفظ، بعد المعرفة بالله - جلّ ثناؤه - علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى الناطق بالحق الهادي إلى سبيل الرشد، المدلول به على صدق الرسالة وصحة النبوّة التي رفعت أعلام الحق، وأقامت منار الدين وأزالت شبه الكفر ببراهينها، وهتكت حجب الشك بيقينها.

وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم العربية، وأخلّ بمعرفة الفصاحة، لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما شحنه من الإيجاز البديع والاختصار اللطيف، وضمّنه من الحلاوة وجلّله من رونق الطلاوة، مع سهولة كلمه وجزالتها وعذوبتها وسلاستها، إلى غير ذلك من محاسنه التي عجز الخلق عنها، وتحيّرت عقولهم فيها.. وقبيح لعمري بالفقيه المؤتمّ به، والقارئ المهتدى بهديه، والمتكلّم المشار إليه في حسن مناظرته، وتمام آلته في محاولته وشدّة شكيمته في حجاجه، وبالعربي الصليب والقرشي الصريح، أن لا يعرف إعجاز كتاب الله - تعالى - إلاّ من الجهة التي يعرفه منها الزنجي والنبطي، وأن يستدل عليه بما استدل به الجاهل الغبي. فينبغي من هذه الجهة أن يقدّم اقتباس هذا العلم على سائر العلوم بعد توحيد الله - تعالى - ومعرفة عدله، والتصديق بوعده ووعيده، إذ كانت المعرفة بصحة النبوّة تتلو المعرفة بالله - جلّ اسمه -»(٢).

ويقول الجاحظ: «وذهبوا أبعد من ذلك في تفضيل البلاغة، فقال عمرو بن عبيد عن البلاغة: إنها ما بلغ بك الجنّة، وعدل بك عن النار، وما بصرّك بمواقع رشدك وعواقب غيّك»(٣).

---

(١) مناهج بلاغية، ص٣٢، د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٣م.

(٢) كتاب الصناعتين ص٢٠١. أبو هلال العسكري.

(٣) البيان والتبيين، جـ١ ص١١٤، الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٤٨م. العقد الفريد، جـ٢ ص١٢١، ابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق د. مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.

أمّا العلاّمة والمؤرخ ابن خلدون فقد انتهى إلى أن غرّة علم البلاغة إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن، لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقه ومفهومه، وهي أعلى مراتب الكلام مع الكمال فيما يختص بالألفاظ في انتقائها، وجودة رصفها، وهذا هو الإعجاز الذي تقصّر الأفهام عن إدراكه»[١].

فكما لازمت كتب التفسير القرآن الكريم ملازمة دائمة، فإن علوم البلاغة لازمته كذلك «فاصبحت كتب البلاغة سبيلاً تفضي إلى رحاب القرآن الكريم، ومعالم يهتدي بها الدارسون، ويستعين بما فيها من ومضات مشرقة، ولمحات بديعة المفسرون، ومن هنا كانت البلاغة مقدّمة لدراسة كتاب الله وتفسيره، وإدراك فصاحته وبلاغته، وصار الشيوخ لا يقدمون على تدريس كتب التفسير إلاّ بعد أن يلمّ طلاّبهم من البلاغة وفنونها كما فعل أمير المؤمنين يحيى بن حمزة العلوي، حينما ألّف كتابه (الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) ليكون عوناً لمن شرع في قراءة تفسير الكشاف»[٢].

«ومن هنا كانت البلاغة عند العرب، من أشرف العلوم وأنبلها، لأنها تكشف عن سر إعجاز القرآن الكريم، مستخدمة في ذلك الشواهد الشعرية والقضايا الفكرية»[٣].

ولعلي لا أكون مبالغاً إذا قلت: إن القرآن الكريم بألفاظه وجمله وعباراته وآياته وسوره قد فجّر القرائح العربية، فتعلّق به الفكر البلاغي المتفجّر من تلك القرائح، «وإن هذا الفكر البلاغي عند العرب مرتبط بكتاب سماويّ، على خلاف أية بلاغة من بلاغات الأمم الأخرى، ولهذا فإن الفكر البلاغي عند العرب يؤدي هدفين في وقت واحد؛ هدفاً قومياً، وآخر دينياً، أما الهدف القومي

---

(١) مقدّمة ابن خلدون ص٥٥٢.

(٢) مناهج بلاغية، ص٥٤ د. أحمد مطلوب.

(٣) الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، ص١٣. د. محمد بركات أبوعلي، مكتبة الرسالة، عمّان ١٩٧٩م.

فيبحث عن جماليات فن القول العربي، وأما الهدف الديني فيكشف عن إعجاز القرآن الكريم في جماله وتأثيره وغايته»[1] «وبهذا نعرف قيمة الأصول البلاغيّة التي عهدها القوم من حيث اعتبارها وسيلة لفهم القرآن الكريم وآيه، والكشف عن إعجازه ووجوه أسراره ودقائقه، ثم هي قنطرة تؤدّي بنا إلى الحديث عن جماليات فن القول العربي، في تنوّعها وتدرّجها، إذ إن البلاغة بما هي عليه من صورة وبما خدمت به من أبحاث ودراسات، ما كانت لولا الاهتمام بالقرآن الكريم، وإبراز أسرار إعجازه، ثم ما آلت إليه في تبيان جماليات فن القول العربي»[2].

ولم يقف أثر القرآن في البلاغة عند نشأتها فقط، بل كان أحد الركائز والأركان العاملة على تطوّرها عبر القرون.

«فقد أثّر القرآن الكريم تأثيراً كبيراً في نشأة البلاغة العربية وتطوّرها حيث كان هو المعجزة الكبرى التي تحدّى بها العرب أن يأتوا بمثله، أو بأقصر سورة منه، على ما اشتهروا به من فصاحة وبلاغة، ودعاهم هذا التحدّي إلى المقارنة بين أسلوب القرآن، وما يزخر به من صور بيانية وألوان بديعية، فوق ما عليه من جمال النظم وروعة في التعبير، وبين أساليبهم الراقية الأخّاذة من شعر ونثر، وقد كان التأمّل في أسلوب القرآن وتفهّم أسراره البيانية دافعاً لظهور الدراسات القرآنية، ومدعاة للبحوث البلاغيّة التي ألّفت بغزارة منذ نهاية القرن الثاني الهجري، في كتب تناولت القرآن وما فيه من معان ومجاز ونظم وإعجاز»[3].

فجذور هذين العلمين واحدة، وميدانهما واحد، وعوامل وجودهما تكاد أن تكون واحدة، فهما علمان يكمّل كلّ منها الآخر. «بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية،

---

(١) سر العربية وبيانها، ص٢٤ د. محمد بركات أبو علي، دار البشير، عمّان ١٩٨٧م.

(٢) البلاغة عرض وتوجيه وتفسير ص٦، د. محمد بركات أبو علي، دار الفكر، عمّان ١٩٨٣م.

(٣) أثر النحاة في البحث البلاغي ص٤٢، د. عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٧٥م.

ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي، ولعل من صور التكامل بين العلمين أن نرى علماء المعاني يقبلون قبول التسليم أهم أصل من أصول النحو وهو (أصل الوضع) سواء أكان هذا الأصل مرتبطاً بنمط الجملة، أم كان مرتبطاً بالعلاقات الداخلية والقرائن الدالة على المعاني المفردة فيها، وأول ما قبلوه من ذلك، أن الأصل في كل جملة أن يكون لها ركنان أساسيان، لا بد منهما في تكوينهما وهما: «المسند إليه والمسند»(١).

مع أننا نظن ظناً أن غاية النحو لا تلتقي وغاية البلاغة ظاهرياً، فإن غايتيهما واحدة، لأنهما تعملان على خدمة فن القول واكتشاف أسراره. «فللبلاغة ولا سيما المعاني صلة وثيقة بالنحو، كما لا يخفى، ومثلها في ذلك أصول الفقه والنقد، وإن يكن لكلٍّ وجهة وغاية غير وجهة الآخر وغايته.

فالمعاني يدرس أساليب التعبير في أحوالها المختلفة وصورها المتعدِّدة، بما يكون فيها من ذكر وحذف وإظهار وإضمار، وفصل ووصل، وما إلى ذلك ليكشف عن أسرارها المصونة، ويستخرج لطائفها المكنونة، حتى ليصبح أن يُسمَّى بالبلاغة النحوية أو بالنحو البلاغي»(٢).

فإذا كان هدف النحو انتحاء كلام العرب، والقصد إلى طريقهم في التعبير، وتقويم اللسان، ليستقيم به الكلام، ويبرأ من مجانبة سنن العربية وأساليبها، فإن هدف البلاغة يكمِّل هدف النحو، ليكوِّن الهدفان حلقة واحدة متصلة، وهذا الهدف هو إصابة الغرض في نفس المخاطب، أو المتلقي، بحيث يكون مفهوماً وواضحاً ودقيقاً في نقل ما في نفس المتلكّم أو المنشىء من معان وأفكار وخواطر، ومشاعر وأحاسيس، ومؤثراً في نفس السامع أو المتلقي.

فالنحو يرشدنا إلى بناء الألفاظ في جمل سليمة وفق معاييره ومعانيه، والبلاغة تحلِّق بنا إلى جماليات هذا البناء اللغوي ومعانيه وأسراره.

---

(١) الاصول، ص٣٤٤، د. تمّام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب ١٩٨١م.

(٢) سيبويه إمام النحاة، ص١٨٩، د. علي النجدي ناصف. مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة ١٩٥٣.

«وقد كان للقرآن الكريم تأثيره في الحفاظ على المستوى العالي لفن القول العربي في جمالياته ولغته وأسلوبه ومعانيه وأخيلته وصوره وتراكيبه، ولذلك فالفكر البلاغي عند العرب متصل بالحياة والإنسان والكون والحضارة والعقيدة الإسلامية»(١).

وبعد: فإننا نستطيع أن نقول - ونحن مطمئنون -: إن البلاغة والنحو علمان توأمان تربط بينهما صلة قوية حميمة، لأن جذور هذين العلمين واحدة، وأصولهما واحدة، وأهدافهما واحدة، ومادة بحثهما واحدة، ولكن مع تسارع الأيام، ومرور الزمن، وتطور العلمين أصبح لكل منهما اصطلاحاته واهتماماته، مع أنهما بقيا يكمّل احدهما الآخر، ولا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وبخاصة علم البلاغة الذي يتكئ على النحو، لأن الأصل في البلاغة والفصاحة سلامة اللغة بصياغتها واشتقاقها وتراكيبها ونظمها ومعانيها، وهذه جميعها من صميم علم النحو وأغراضه وأهدافه وقضاياه، ومن ثمّ يأتي دور البلاغة متمّماً وموضّحاً ومدقّقاً وكاشفاً ومحلّلاً وحاكماً.

---

(١) سر العربية وبيانها، ص١٧، د. محمد بركات ابو علي.

الفصل الثاني

بلاغة النحويين ونحو البلاغيين

إنّ من أشدّ الأسباب التي تدعو إلى صلة النحو بالبلاغة، أن هناك قنطرة عريضة قوية ومتينة تصل بينهما، لتتداخل قضاياهما وتتشابك تلك التداخلات بين العلمين لدى النحويين والبلاغيين في كتبهم. «وقد ظهر أن بعض هذه المسائل المستخلصة من كتب النحو، موافق لمسائل البلاغيين، وخاصة علماء المعاني، ولا ضير فإن فرز هذه المسائل عند النحويين يحدّد على التعيين منطقة (الأعراف) بين النحو والبلاغة في إطارها التاريخي، ولكنها على هذا المستوى، تظل تنماز بأنها تتعلق بمستوى الصواب النحوي في الأساس. ثم إن تمييز ضوابط هذا (البعد) الخارجي يهيّئ لنا أن نستصفي أصلاً خالصاً في التحليل، يستمد معطياته من أعمال النحاة، وأعمال البلاغيين، ولكنه يمثل نقطة التقاء مشترك بينهم، ثم يفترقون. وهكذا يصبح هذا البعد الخارجي (أصلاً) في النحو على مستوى، وأصلاً في البلاغة على مستوى آخر، ولكنه يظل ينتسب إلى مبادئ التحليل اللساني الاجتماعي، حين يتميز تميّزه الخاص، ويصرح بقواعده المستخرجة، أو المستشعرة لدى النحاة والبلاغيين»[1].

فمن خلال نظرتنا إلى تراث النحويين في كتبهم وآثارهم، فإننا نلمس ما تركه هؤلاء العلماء في البلاغة ونظرياتها واصطلاحاتها «فالنحاة هم أصحاب الفضل الأوّل في نشأة البلاغة، على الرغم من أنها كانت في البداية نظرات متناثرة هنا وهناك، من مباحثهم النحوية، ثم أتيح لمن أعقبهم أن يصوغ من هذه النظرات العابرة قواعد بلاغية، ذات صبغة علمية»[2] «وأن علم المعاني – وهو

---

(١) مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية / تونس، الأعراف، أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، ص١٧٢، د. نهاد الموسى.

(٢) أثر النحاة في البحث البلاغي، ص٣، د. عبدالقادر حسين.

فرع من البلاغة – يعد من النحو، ولكنه ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النص المتصل»(١).

فلو نظرنا في كتب النحويين منذ أقدمها، مبتدئين بكتاب سيبويه، وتدرّجنا مع الزمن حتى نصل إلى شُراح ألفية ابن مالك، ومنهم ابن هشام وابن عقيل والأشموني، لأغبطنا كثرة ما اشتملت عليه، تلك الكتب النحوية التي أُلّفت عبر القرون، من نظرات بلاغيّة وُجدت جنباً إلى جنب مع قواعد النحو ونظرياته، فامتزجت فيها أيّما امتزاج. «فالنحويون هم المؤسسون الأول لعلم البلاغة، لما فنّنوا وقعّدوا تقديماً وتأخيراً وذكرا وحذفاً، وهذا ما يؤيد إيغالهم من غير رفق في البحث البلاغي، فنبتت أصول البلاغة في روضة النحاة»(٢) فمزج اللغويون العرب علوم العربية في بوتقة واحدة مزج عطّار خبير، جعلت هذه العلوم ذات وحدة واحدة. «ولهم شأن أي شأن في البحوث اللغوية، حتى ليدهش الناس من ضخامة ما خلّفوا من آثار. أما من حيث الكيف، فلا نجرؤ أن ننسى تلك اللفتات اللغوية البارعة التي نقرؤها من وقت إلى آخر منسوبة إلى الخليل بن أحمد، والتي سجّل مثلها بل خيراً منها النحوي الفيلسوف أبو الفتح بن جنّي. ولم يكتف نحاة العرب بدرس اللغة من ناحية الأصوات والصرف والنحو فقط، بل نظروا إلى الكلام نظرة أرقى، فقوّموه من حيث فصاحته وبلاغته ومطابقته للمقام. ومن ثم نشأت البلاغة العربية، على ما نرى في أحضان الدرس النحوي. وأظنها ما زالت مرتبطة به، معتمدة عليه حتى يومنا هذا»(٣).

وكذلك الحال في كتب البلاغيين منذ الجاحظ، حتى السكاكي والقزويني، وشُرّاح التلخيص، إذ امتزجت فيها معاني النحو وقضاياه بنكات البلاغة ولطائفها، ممّا يوضح مدى ترابط هذين العلمين، ومتانة الصلة بينهما.

---

(١) الاصول، ص٣٠٨، د. تمّام حسّان.

(٢) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ص١٩٣، رسالة دكتوراة إعداد عبدالعزيز عبده، أبو عبدالله، إشراف، د. أحمد السيد غالي/ جامعة الأزهر ١٩٨٤.

(٣) دراسات في علم اللغة، القسم الأوّل ص٣٦، د. كمال بشر، دار المعارف/ مصر ١٩٦٩م.

إننا لو نظرنا إلى كتاب سيبويه، الذي يعدّ أقدم كتاب نحوي وصلنا، فإننا نستطيع أن نقول: إن الخليل بن أحمد وسيبويه يعدّان من مؤسسي علم البلاغة، لأن كتاب سيبويه يزخر بالآراء البلاغية المنسوبة إليهما، مع أنها تُعدّ من صلب النحو وأصوله، فإن لها الأثر الحقيقي في تأسيس الفكر البلاغي العربي، ونشوئه وانتشاره فيما بعد، فتركت تلك الآراء بصماتها الخالدة في تاريخ البلاغة وموضوعاتها وفنونها ومصطلحاتها.

مّما ورد عن الخليل بن أحمد في باب البلاغة قوله: «كل ما أدّى إلى قضاء الحاجة فهو بلاغة، فإن استطعت أن يكون لفظك لمعناك طبقاً، ولتلك الحال وفقاً، وآخر كلامك لأوّله مشابهاً، وموارده لمصادره موازناً، فافعل»[1]. فهو يرى أن الكلام الذي يؤدي إلى إفهام المتلقي، وتكون معانيه مساوية لألفاظه، ويخدم الموقف والحال الذي قيل فيه، دون غموض أو تناقض، هو الكلام البليغ.

ونلاحظ أن كثيراً مّما ذكره الخليل في هذا القول المنسوب إليه، يتفق مع صميم البلاغة وجوهرها.

كما نُسب إليه قول آخر في البلاغة وهو «ما قرب طرفاه وبعد منتهاه»[2] ويعني به، جوامع الكلم، ذات الألفاظ القليلة الموجزة المقتضبة والمعاني الزاخرة المزدحمة. كما نُسب إليه قول ورأى في تنافر الحروف والألفاظ وتلاؤمها، فقال الرماني: «وأمّا التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد أو القرب الشديد، وذلك أنّه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطّفر، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيّد، لأنّه بمنزلة رفع اللسان وردّه إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال»[3]. فقد وصل الخليل بهذا القول، النحو بالبلاغة باللغة

---

(١) الرسالة العذراء، ص٤٨، إبراهيم من المدبّر، تحقيق د. زكي مبارك، وأما الكتب المصرية ١٩٣١.

(٢) العمدة، جـ١ ص٣٤٨، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٢م، العقد الفريد، جـ٤ ص٢٧٢، ابن عبد ربه الأندلسي.

(٣) النكت في اعجاز القرآن – ضمن ثلاث رسائل – ص٨٨، الرمّاني، دار المعارف مصر ١٩٦٤.

بالصرف بالأصوات اللغوية بمخارج الحروف، كما بيّن علل وجود الإدغام والإبدال في اللغة العربية. وقد أيّد الرّماني رأي الخليل، في حين نجد أن ابن سنان الخفاجي يرفضه، إذ يرى أن تنافر الحروف لا يكون في التباعد بينها، بل في التقارب في مخارجها، وقد ضرب على ذلك أمثلة من اللغة، ثم قال: «ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم تر للبعد الشديد وجهاً في التنافر على ما ذكره الخليل»(١).

أمّا ما ورد في كتاب سيبويه من قضايا بلاغيّة، ذات صلة وثيقة بالنحو منسوبة إلى الخليل بن احمد، فحدّث ولا حرج، فهي منثورة على صفحات الكتاب، بأجزائه الأربعة، ومنها: قال سيبويه: «وسالت الخليل عن (كان) فزعم أنها إنّ لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع أن بمنزلة كلمة واحدة»(٢) إذْ نرى أن الخليل استخدم المصطلح البلاغي (التشبيه).

كما أشار الخليل إلى الإيجاز «ففي قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾(٣) وقولنا وراءك أوسع لك، وحسبك خيراً لك: إذا كنت تامر. وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: انته، فانت تريد أن تخرجه من أمْر وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، إنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب فيما هو خير لك، ونظير ذلك من الكلام قوله: انته يا فلان أمراً قاصداً. فإنما قلت: انته وأت أمراً قاصداً، إلاّ أنّ هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإني

---

(١) سر الفصاحة، ص٢١٢، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة صبيح، القاهرة ١٩٦٩م.

(٢) كتاب سيبويه، جـ٣، ص١٥١، سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣، عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣م.

(٣) النساء: ١٧١.

ذكرت لك ذا لأمثّل لك الأوّل به لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحُذف كحذفهم: ما رأيت كاليوم رجلاً»(١) فالخليل يقرّ ويرتضي إيجاز الحذف، شريطة علم المخاطب بالمحذوف، حتى لا يسبّب الحذف لبساً في المعنى المقصود ولدى ذهن المخاطب، أو المتلقي. ومن ذلك حذف جواب الشرط، فيقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله - جلّ ذكره :- ﴿حتى إذا جاءوها وفُتّحت أبوابُها﴾(٢) اين جوابها؟ وعن قوله - جلّ وعلا - ﴿ولو يرى الذين ظَلَموا إذ يَرَوْن العذاب﴾(٣). وقوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ وُقفوا على النار﴾(٤). فقال: إن العرب تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامها، لعلم المخبَر لأيّ شيء وُضع هذا الكلام، وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب (رُبّ) لا جواب لها. ومن ذلك قول الشماخ:

ودويّــة قــفــرٍ تمشّــى نعــامُــهــا   كمشي النّصارى في خِفَافِ الأرنّدَجِ

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت، لم يجيء فيها جواب لرُبٌ، لعلم المخاطب أنه يريد: قطَعْتها وما فيه هذا المعنى»(٥).

فكان الخليل سبّاقاً إلى توضيح هذا المعنى البلاغي في الحذف الذي يرمي إلى الإيجاز، دون الإخلال بالمعنى، مراعاة لحال المخاطب، وتخفيفاً عنه من الألفاظ التي لا فائدة معنوية من ذكرها وتكرارها، فيكون حذفها من الجمل والعبارات عين البلاغة.

كما أورد سيبويه باباً استخلصه من الخليل الا وهو «باب الحروف التي تنزّل بمنزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهي»(٦) إذ اعتمد الخليل على معاني

(١) كتاب سيبويه، جـ١ ص٢٨٣.

(٢) الزمر: ٧٣.

(٣) البقرة: ١٦٥.

(٤) الأنعام: ٢٧.

(٥) كتاب سيبويه، جـ٣ ص١٠٣.

(٦) نفسه، جـ٣ ص١٠٠.

تلك الحروف، عندما خرّجها على الأمر والنهي، وهذه التخريجات القائمة على المعنى، من صلب علوم البلاغة التي يُعدّ المعنى محور دراساتها.

أمّا في مجال الحروف الزائدة في الجمل والعبارات والأساليب، فقد أورد الخليل أمثلة متعدّدة على هذه الزوائد اللغوية، مبيّناً أثرها في توكيد المعنى وتوضيحه. ومن ذلك قوله: «فإن قلت: مررت برجل حسبك به من رجل. رفعت أيضاً. وزعم الخليل - رحمه الله - إنّ به ههنا بمنزلة هو، ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيداً كما قال: كفى الشيب والإسلام، وكفى بالشيب والإسلام»(١).

يقول سيبويه في باب ما لا يجوز أن يُندب، وذلك قولك:

وارَجُلاه ويا رُجلاه. وزعم الخليل أنه قبيح، وأنه لا يُقال، وقال الخليل - رحمه الله:- إنّما قبح لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت، فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تبهم، لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا الجاز يا رجلاً ظريفاً، فكنت نادباً نكرة، وإنما كرهوا ذلك، أنّه تفاحش عندهم أن يَحتلطوا وأن يتفجّعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه، لأنك إذا ندبت، تخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر فلا ينبغي لك أن تبهم. وكذلك: وا من في الداراه، في القبح. وزعم أنه لا يُستقبح: وا من حفر بئر زمزماه؛ لأن هذا معروف بعينه. وكان التبيين في الندبة عذر للتفجّع، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب، ولو قلت هذا لقلت: وا من لا يعنيني أمرُهوه. فإذا كان تُرك لأنه لا يُعذر على أن يُتفجّع عليه، فهو لا يُعذر بأن يتفجّع ويُبهم، كما لا يُعذر على أن يتفجّع على من لا يعنيه أمره»(٢). فقد عالج الخليل قضية بلاغية، تعتمد على المعنى المقصود من أسلوب الندبة، ولهذا أنكر أن يكون الاسم المندوب نكرة،

---

(١) نفسه، جـ٢ ص٢٦.

(٢) كتاب سيبويه، جـ٢ ص٢٢٧.

وقبّحه لأن المعنى في الندبة، يجب أن ينصب على المندوب والمفتجّع عليه، وبما أن الندبة لا تكون إلاّ في مصاب أليم، وفاجعة عظيمة، وقرح عميق، فلا بد أن يكون الاسم المندوب والمتفجّع عليه معروفاً لدى المتفجّع، إذ لا معنى من التفجّع على شخص مجهول، لأن الغرض البلاغي من أسلوب الندبة والتفجع، إبراز المندوب أو المتفجّع عليه بأعرف الأسماء أو الكنايات أو الألقاب له وأشهرها، لأن ذلك أعمق أثراً في إظهار الحزن والتفجّع، وأشد وقعاً على نفس السامع، أو المتلقي، ممّا يشعل الحزن ويزيد الحسرة ويُبرز الإشفاق. ولهذا فإن ندب المجهول والتفجّع عليه، لا يخدم الغرض البلاغي لدى المتفجّع والمتلقي. وهذا ما وضحه الخليل في تبريره لتعريف المندوب في أسلوب الندبة عند العرب.

كما أشار الخليل إلى استعمال كل من إنْ وإذا في اللغة ومواطن استعمال كل منهما، فيقول سيبويه: «وسألت الخليل عن إذا، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلة في إذْ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى، ويبيّن هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البُسْر، كان حسناً، ولو قلت: آتيك إنْ احمرّ البُسْر كان قبيحاً. فإن أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء. وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين، كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه»(١).

لا شك أن الجانب البلاغي واضح في هذه المعالجة الخليلية، في استعمال إنْ وإذا في اللغة العربية، فوضّح أن الفرق بين إنْ وإذا في الاستعمال اللغوي، إنما يعود إلى المعنى، فبيّن انّ استعمال إنّ يكون في مجال الشك والظن، وأن المتكلّم يكون شاكاً بوقوع الشرط، وعدم الجزم به، والقطع في تحقيقه.

أمّا إذا فإن المتكلّم يلجأ إلى استعمالها في الأنماط اللغوية، عندما يكون متحققاً من حصول الشرط، ومتأكداً من تحقيقه.

---

(١) نفسه، جـ٣ ص٦٠.

وقد ضرب الأمثلة التي توضح هذا الاستعمال اللغوي، فالبسر - كما هو معروف لدى العرب الذين خبروه عن قرب - سيحمر لا محالة، في زمن محدّد معروف، عند قرب نضجه على شجره، فحُسن دخول إذا هنا.

أما إنْ فليس من الصواب استخدامها في هذا المثال، لأنها لا تدخل على أمر محقق الوقوع، بل تدخل على أمر مظنون الوقوع.

وقد بقي هذا الرأي الخليلي نبراساً يهتدي به البلاغيون والنحويون عبر القرون والعصور، للتفريق بين إنْ وإذا في الاستعمال اللغوي، «وبقي مثال الخليل الوارد ذكره، يتردد في كتبهم عند تمثيلهم على ذلك»[1].

وأشار الخليل إلى نداء ما لا يعقل ومخاطبته، ووضعه في منزلة العاقل، وهذا ما أطلق عليه البلاغيون، خروج الكلام على مقتضى الحال والظاهر، وهو وضع غير العاقل في موضع العاقل: فقال سيبويه: «وزعم الخليل أن قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحون ﴾»[2]. وقوله تعالى: ﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ يا أيها النملُ ادخلوا مساكنكمْ ﴾[4]. فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة، حين حدّثت عنه كما تحدّث عن الأناسي، وكذلك في فلك يسبحون، لأنها جُعلت في طاعتها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور به»[5].

وقد جاء البلاغيّون بعده، وبنوا نظريتهم البلاغية في خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر، بمخاطبة غير العاقل في موضع العاقل، على ما أورده الخليل في هذا الأسلوب، فكان قوله نواة لما أورده وبناه البلاغيون في هذا الباب البلاغي.

---

(١) المقتضب، جـ٢ ص٥٦، المبرّد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣م - البرهان في علوم القرآن، جـ٢ ص٢٦٠، الزركشي.

(٢) الأنبياء: ٢٣.

(٣) يوسف: ٤.

(٤) النمل: ١٨.

(٥) كتاب سيبويه، جـ٢ ص٤٧.

إنا لو تتبعنا كتاب سيبويه بدقة وعناية، وقرأنا ما بين السطور، لوجدنا الكثير من هذه الآراء البلاغية المنسوبة إلى الخليل، كانت الأسس الأولى التي بنى عليها البلاغيون، آراءهم، وزادوا عليها، وطوّروها ووضعوا لها المصطلحات البلاغية.

فكما كان الخليل بن أحمد علماً في النحو واللغة والعروض، فقد كان علماً في البيان والبلاغة أيضاً، وقد لمسنا أثره فيها، وفي توثيق الصلة بينها وبين النحو، من خلال اعتماده على المعنى وتشقيقه اعتماداً كليّاً في تحرير مبادئهما ومسائلهما وقضاياهما.

فكان الخليل من أوائل العلماء الذين أسّسوا الصرح النحوي البلاغي من النحويين، وفتح هذا الباب لمن أتى بعده من النحويين والبلاغيين.

أمّا سيبويه، فقد مزج بين النحو والبلاغة، في كتابه مزجاً تاماً جاعلاً منهما علماً واحداً، دون أن يعي أنهما سيصبحان علمين منفصلين على أيدي العلماء الذين أتوا بعده، عبر القرون.

وقد بيّن غير باحث حديث أثر كتاب سيبويه في البلاغة، من خلال أمثلة وردت في الكتاب. «فهذه بعض المبادئ التي لفتت انتباهنا في كتاب سيبويه، وهي لئن تأسست على استشهادات ضعيفة الصلة بقضايا البلاغة، فلا جدال في أنها ستستقر في التفكير اللغوي عامة، ويقوم عليها التفكير البلاغي بوجه خاص»(١) «ونجده في الكتاب يمزج بحوث النحو بالبلاغة، فيعرض لبعض الخصائص الأسلوبية التي عني بها فيما بعد علم المعاني، مثل التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والإضافة»(٢).

ويقول الدكتور علي النجدي ناصف: «وكتاب سيبويه - كما لا يخفى - أقدم مصادر النحو التي وصلت إلينا، وفيه مع ذلك نظرات صائبة ولمحات خاطفة

---

(١) التفكير البلاغي عن العرب إلى القرن السادس، ص١٠٩، د. حمّادي صمّود، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م.

(٢) المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص١٦، د. عبدالفتاح لاشين، المكتبة الأموية ١٩٨٣م.

في المجاز والتشبيه. . ولا تزال أمثلة سيبويه تتردد في بابي المجاز والتشبيه من كتب البيان»(١).

من الموضوعات البلاغية التي عالجها سيبويه في كتابه، على أنها قضايا نحوية صرفة، فساعدت على ظهور علم المعاني في البلاغة العربية لأنها تكوّن بعض أبوابه، وهي: القصر والاستثناء والنداء والاستفهام والمسند والمسند إليه، والتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والفصل والوصل، وتناوب حروف الجر، وتوّجها بإرهاصات مضيئة عن النظم، اعتمد عليها العلماء بعده، حتى تبلورت لدى عبدالقاهر الجرجاني.

يقول سيبويه في القصر والاستثناء: «فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلاّ، فهو أن تُدخل الاسم في شيء تنفيه عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلاّ زيد، وما لقيت إلاّ زيداً، وما مررت إلاّ بزيد، تُجري الاسم مجراه، إذا قلت: ما أتاني زيد، وما لقيت زيداً، وما مررت إلاّ بزيد. ولكنك ادخلت إلاّ لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلاّ، لأنها بعد إلاّ محمولة على ما يُجر ويرفع وينصب، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق إلاّ، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلاّ الفعل بغيرها»(٢).

على الرغم من أن سيبويه لم يذكر مصطلح القصر البلاغي، إلاّ أن كلامه عن ما وإلاّ في إفادة القصر، لا تشوبه شائبة، لأنّه وضّح القصر توضيحاً، لا يختلف عن تعريف البلاغيين لهذا المصطلح، «وهو تخصيص شيء بشيء، بطريق مخصوص»(٣). إذ خصّص سيبويه ما قبل إلاّ بما بعدها ونفى غير ذلك. وهذا هو معنى القصر الذي أفاد منه البلاغيون فيما بعد وبنوا عليه آراءهم ودراساتهم في القصر.

---

(١) سيبويه إمام النحاة، ص١٨٩، د. علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٣.

(٢) كتاب سيبويه، جـ٢ ص٢٦٠.

(٣) شروح التلخيص، ص١٦٦، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٧م.

أمّا تأكيد المدح بما يشبه الذم، فقد سمّاه سيبويه «باب ما لا يكون إلاّ على معنى ولكن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **لا عاصم اليومَ من أمر الله إلاّ من رَحمَ** ﴾[١] أي: ولكن من رحم. وقوله عزّ وجلّ: ﴿ **فلولا كانت قرية آمنت فَنَفَعَها إيمانُها إلاّ قوم يونس لما آمنوا** ﴾[٢] أي: ولكن قوم يونس لما آمنوا.. وهذا الضرب في القرآن كثير.. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عيب فيهم غيرَ أنّ سيوفَهم   بهنّ فُلولُ من قِراعِ الكتائبِ

أي: ولكن سيوفيهم بهن فلول. وقال النابغة الجعدي:

فتى كملتْ أخلاقُهُ غيرَ أنّه   جوادٌ فلا يُبقي مِنَ المال باقيا

كأنه قال: ولكنه مع ذلك جواد. ومثل ذلك في الشعر كثير»[٣].

وقد بقي هذان البيتان اللذان أوردهما سيبويه المثال الذي اتكأ عليه البلاغيون عبر القرون والعصور، عند حديثهم على أسلوب تأكيد المدح بما يشبه الذم في الاستثناء والقصر. وهو توضيح لقول سيبويه «كأنه قال ولكنه مع ذلك جواد»[٤]. فقد فهم سيبويه معنى البيت أن النابغة الجعدي يؤكد للممدوح صفة مدح إلى جانب صفة مدح لديه، ولا ينزعها عنه، مع أنه للوهلة الأولى يخيّل إلى السامع أن أسلوب الاستثناء هذا ذمّ وليس مدحاً.

ولكن هذا الأسلوب يزداد روعة وبلاغة وطرافة وسحراً عندما يتم المعنى وتتضح مراميه ومقاصده ودلالاته. وقد أورد ابن السِّيد البطليوسي تعليلاً اجتماعياً ونفسياً لاستعمال العرب لهذا الأسلوب فقال: «والوجه في استعمال العرب هذا الاستثناء، أن اللئيم الطبع من الناس، لما كان مضاد الكريم الطبع، صار يعتقد في المحاسن أنّها قبائح، وفي القبائح أنها محاسن، فيعتقد في السخاء أنه

---

(١) هود: ٤٣.

(٢) يونس: ٩٨.

(٣) كتاب سيبويه، جـ٢، ص٣٢٥.

(٤) نفسه، جـ٢، ص٣٢٦.

تبذير، وفي الشجاعة أنها هوج، وفي الحلم أنه ذل، ويرى الصواب والسداد في أضدادهما»(١).

أي أن هذا الأسلوب يلجأ إليه المتكلّم لهدف اجتماعي ونفسي، يرضي به نوازع النفس البشرية، ويقنع به تلك الجماعات التي تغيّرت لديها القيم وتبدّلت عن طريق المفاجأة والتأثير بما يطرق أسماعهم بغتة بعد إلاّ. إذ يوحي المتلكّم بمعنى، وسرعان ما يأتي بضدّه ليثبته ويزيده يقيناً وتأكيداً.

وفي النداء وثّق سيبويه الصلة بين النحو والبلاغة، من خلال حديثه عن استعمال أدوات النداء في اللغة، ومواطنها ومعانيها، والتناوب في استعمالها فقال: «هذا باب الحروف التي يُنبّه بها المدعو، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا وأيا وهيا وأي وبالألف. نحو قولك: أحارِ بن عمرو. إلاّ أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلاّ بالاجتهاد، أو النائم المستثقل.

وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدّون فيها، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك، مقبلاً عليك توكيداً.

وإن شئت حذفتهن كلّهن استغناء لقولك: حار بن كعب، وذلك إنّه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه»(٢).

إن هذا النص السيبويهي يعدّ وثيقة دامغة صارخة بوجه أولئك الذين يزعمون أن النحو العربي، بني على قواعد جامدة لا علاقة لها بالمعنى، ولاعلاقة لها بمطابقة المقال لمقتضى الحال، لأن هذا النص يكشف لنا عن الدقة في بناء قواعد النحو على

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، القسم الثاني، ص٢٩٠، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

(٢) كتاب سيبويه، جـ٢ ص٢٢٩.

محاكمة المعنى والحال والمقام عند سيبويه في قوله: «إن الأدوات الأربعة المنتهية بألف، يستعملونها إذا أرادوا مدّ أصواتهم ليسمع البعيد عنهم، أو المدبر عنهم، أو النائم عميقاً ثقيلاً. فهذه حالات ذات علاقة ماسة بالمقام، ومقتضى الحال التي بنى البلاغيون عليها أسس علم البلاغة وفنونها.

كما أنه وضّح تناوب أدوات النداء في الأساليب العربية، بين القريب والبعيد، وإنزال البعيد منزلة القريب، أو إنزال القريب منزلة البعيد في النداء لأغراض وحاجات في نفس المتكلّم، يتطلّبها المقام والموقف، بنى عليها البلاغيون فيما بعد موضوع النداء في علم المعاني، معتمدين في ذلك على ما ذكره سيبويه في هذا المقام.

وأشار سيبويه إلى خروج النداء إلى معان بلاغية أخرى كالندبة والاستغاثة والاستعانة والتعجب والاستهزاء، وهذه المعاني البلاغية قائمة على المعنى وما يفيده في سياق الكلام، فيقول: «هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة، وذلك في الاستغاثة والتعجب، وذلك الحرف اللام المفتوحة، وذلك قول الشاعر وهو مهلهل:

يا لَبكرٍ أنشروا لي كُلَيباً يا لَبكرٍ اينَ أين الفِرارُ؟!

فاستغاث بهم لينشروا له كليباً. وهذا منه وعيد وتهدّد، وأما قوله: يا لَبكر ابن أين الفرار؟ فإنما استغاث بهم لهم، أي لم تفرون؟! استطالة عليهم ووعيداً.

وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي:

ألا يا لَقوم الطيفُ الخيالِ أرَّقَ مِنْ نازحٍ ذي دَلالِ

وقالوا: يا لَله! يا للناس! إذا كانت الاستغاثة. فالواحد والجميع فيه سواء.

وقالوا: يا للتعجب! ويا لَلماء! لمّا راوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً، كأنه يقول: تعال يا عجب، أو تعال يا ماء، فإنه من ابامك وزمانك.

ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي! أي تعالين فإنه لا يستنكر لكنّ، وكل هذا

في معنى التعجب والاستغاثة، وإلاّ لم يجز، الا ترى أنك لو قلت: يا لزيد وأنت تحدّثه لم يجز.

ولم يلزم في هذا الباب إلاّ يا للتنبيه، لئلاّ تلتبس هذه اللام بلام التوكيد، كقولك: لعمرو خير منك. ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه نحو أي وهيا وأيا، لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى، استغاثة ولا تعجب»[1].

بعد هذا الذي أورده سيبويه، فهل بقي لزاعم أن يزعم ويدّعي أن النحو العربي لم يهتم بالمعنى ومقتضى الحال، والظروف الاجتماعية والنفسية المؤثرة في فن القول، وإنما كان همُّه الصياغة وضبط أواخر الكلم في الجملة العربية؟.

لا، ليس الامر كما زعموا ويزعمون، فقد فتّق سيبويه هذه القواعد في النداء والاستغاثة والندبة، وخروجها إلى معان أخرى، من خلال التعمّق في النظرة إلى معاني السياق الواردة فيه، وما يحمل من معان خفيّة ثانية.

ولننظر إلى هذه اللفتة الذكية من هذا العالم القدير أوردها في أثناء كلامه بقوله: الا ترى أنك لو قلت: يا لزيد، وأنت تحدّثه لم يجز، لأن الموقف والمقام ومقتضى الحال لا يتطلّب هذا الأسلوب، في أثناء المحادثة، فلم ينظر سيبويه إلى ضبط أواخر الكلم فقط، وإنما اهتم بالأسلوب الذي يعبّر عن الموقف بوضوح ودقّة وصدق.

أمّا في الاستفهام وأدواته، فقد حمل سيبويه لواء البلاغيين والنحويين في هذا الموضوع، فساروا على هديه، واقتفوا أثره في التمييز بين تلك الأدوات ومعانيها، ومواطن استعمالها. فقال: «وحروف الاستفهام لا يليها إلاّ الفعل، إلاّ أنهم قد توسّعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، الا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق؟ وهل زيد في الدار؟ فإن قلت: هل زيد رأيت؟ وهل

---

(١) كتاب سيبويه، جـ٢ ص٢١٥ – ٢١٨.

زيد ذهب؟ قبحُ ولم يجز إلاّ في الشعر، لانه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل»[1].

إن هذا التعليل الذي أورده سيبويه في استخدام أداة الاستفهام هل، كان مبنيّاً على علاقة قائمة بين المتكلّم أو المنشئ، وبين المخاطب أو المستمع، والمعنى المقصود من الاستفهام.

فالتقط البلاغيون هذا التعليل من سيبويه، وبنوا عليه قواعد الاستفهام في علم المعاني، وبخاصة ما يُسمّى بالتصوّر والتصديق في أسلوب الاستفهام بهل أو الهمزة.

ويضيف سيبويه قائلاً في مجال الاستفهام وأساليبه: «واعلم أنّ حروف الاستفهام كلّها يقبُح أن يصير بعدها الاسم، إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيد قام؟ وأين زيد ضربته؟ لم يجز إلاّ في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلاّ الألف، فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسم. فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل، نحو ضارب، جاز في الكلام ولا يجوز فيه النصب إلاّ في الشعر، لو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربه؟ لكان جيّداً في الكلام، لأن ضارباً اسم، وإن كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر»[2].

فقد فرّق سيبويه بين الألف (الهمزة) وبين أدوات الاستفهام الأخرى في الاستعمال اللغوي، وبيّن أن الهمزة يجوز أن تدخل على الاسم، وإن كان بعده فعل أو اسم فاعل، وأمّا الأدوات الأخرى فيقبح دخولها على الاسم الذي يليه فعل، إلاّ في ضرورة الشعر. وقد ضرب الأمثلة اللغوية على ذلك، ليوضّح أثر المعنى في هذا الفرق، ويعلّله تعليلاً قائماً على المعنى المستفاد من السياق اللغوي.

---

(١) كتاب سيبويه، جـ١ ص٩٩.

(٢) نفسه، جـ١ ص١٠١.

وأضاف قائلاً: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: هل وكيف ومَن اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدها الفعل»(١).

كما وضح سيبويه الفرق بين هل والهمزة في الاستعمال اللغوي، فقال: «وتقول: هل عندك شعير أو بر أو تمر؟ وهل تاتينا او تحدّثنا؟ لا يكون إلاّ ذلك. وذاك أن هل ليست بمنزلة الألف في الاستفهام. لأنك إذا قلت: هل تضرب زيداً؟ فلا يكون أن تدّعي أن الضرب واقع، وقد تقول: أتضرب زيداً؟ وانت تدّعي أن الضرب واقع. وممّا يدلك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل أنك تقول للرجل: أطرباً؟! وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه وتقرعه، ولا تقول هذا بعد هل»(٢).

فقد جعل المعنى الذي يخرج إليه الاستفهام الأساس الذي اعتمده، للتفريق بين استعمال الهمزة وهل، لأن ما بعد هل لا يكون تقريعاً ولا توبيخاً، لأن المتكلّم يقصد الاستفهام والاستفسار لجهله بالحكم، في حين أنّ ما بعد الهمزة يكون تقريعاً أو توبيخاً، لعلم المتكلّم (المستفسر) بالحكم، ولهذا ليس هدفه الاستفهام.

وقد فتّح سيبويه بآرائه الأبواب، للبلاغيين والنحويين، فتناولوا هذه القضية في البحث والدراسة المستفيضة العميقة، فخرجوا بآراء متعدّدة، خالفوه في بعضها، و أثبتوا صحة آرائهم ودقتها من خلال استشهادهم بآيات عديدة من القرآن الكريم، وفن القول العربي الخاضع لقرون الاستشهاد، في موضوع الاستفهام وأدواته واستعمالاتها، لا مجال لذكرها هنا، لأنها خارجة عن إطار موضوعنا»(٣).

---

(١) كتاب سيبويه، جـ٣ ص١١٥.

(٢) نفسه، جـ٣ ص١٧٥.

(٣) أساليب الاستفهام في القرآن الكريم، ص١٠٧، د. عبدالحليم السيد فودة، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، بلا.

من الجوانب البلاغية الرئيسة التي تناولها سيبويه في كتابه، خروج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى المعاني الأخرى المستفادة من السياق، وقرائن الأحوال، كالتوبيخ والتعجب والتقرير والاستنكار. وهي من صميم علم المعاني في البلاغة العربية، فقال: «في باب من جرى من الأسماء التي تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً مرة وقيسياً اخرى؟ وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوُّن وتنقُّل فقلت: أتميمياً مرّة وقيسياً أخرى؟.. كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً اخرى، فأنت في هذا الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يساله مسترشداً عن امر هو جاهل به، ليفهّمه إياه ويخبره عنه، ولكنّه وبّخه بذلك.

وحدّثنا بعض العرب انّ رجلاً من بني أسد، قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور، فتطيّر منه فقال: يا بني اسد، أعور وذا ناب؟! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبّههم، كانه قال: «تستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيه إياهم كان واقعاً، كما كان التلوّن والتنقّل عندك ثابتين في الحال الأوّل، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه، ومثل ذلك قول الشاعر:

أفي السّلْم أعياراً جَفَاءً وغِلْظَة ... وفي الحربِ أشباهَ الإماءِ العَوارِكِ

أي تنقّلون وتلوّنون مرّة كذا ومرّة كذا»(١).

إنّ مثال سيبويه أتميمياً مرّة وقيسياً أخرى. يصوّر البيئة الاجتماعية والسياسية في عصره (-١٨٠هـ). فهو يربط النحو والبلاغة بالظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في عصره بأمثلة من الواقع.

كما أن خروج الاستفهام في هذه الأمثلة التي أوردها إلى معان أخرى وضّحها فيما ذكر «أخذها النحويون والبلاغيون بعده من كتابه، وردّدوا كلامه، واستشهدوا بشواهده نفسها»(٢).

---

(١) كتاب سيبويه، جـ١ ص٣٤٣.

(٢) المقتضب، جـ٣، ص٢٦٤، المبرّد، دلائل الإعجاز ص١٨٤، عبدالقاهر الجرجاني.

ثم أشار في كلامه إلى خروج الاستفهام إلى معنى التعجب فقال:

«وأيّما فتى؟!! استفهام. الا ترى أنك تقول: سبحان الله من هو وما هوا فهذا استفهام فيه معنى التعجب، ولو كان خبراً لم يجز ذلك، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول مَن هو وتسكت»(١).

وقد بيّن ان الاستفهام قد يخرج إلى معنى التعريف والإقرار، فقال: «وبمنزلة أم ههنا قوله - عز وجل - ﴿الم تنزيلُ الكتابِ لا رَيبَ فيه مِنْ ربِّ العالمين أمْ يقولون افتراه﴾(٢)، فجاء هذا الكلام على كلام العرب، قد علم - تبارك وتعالى - ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب ليُعرّفوا ضلالتهم»(٣).

كما أشار إلى خروج معنى الاستفهام إلى معنى التنبيه والتبصّر، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أم اتَّخذ ممّا يَخلقُ بنات وأصْفاكُم بالبَنين﴾(٤). فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أن الله - عز وجل - لم يتَّخذ ولداً، ولكنّه جاء على حرف الاستفهام، ليبصروا ضلالتهم. الا ترى أن الرجل يقول للرجل: السعادة أحب إليك أم الشقاء؟ وقد علم أن السعادة أحب إليه من الشقاء، وأن المسؤول سيقول: السعادة، ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه»(٥).

من خلال هذه الأمثلة المستقاة من كتاب سيبويه على الاستفهام، فإنها تبيّن لنا تبياناً ساطعاً أنّ سيبويه قد عالج قضايا الاستفهام وأدواته وخروجه إلى معان أخرى واردة في خفايا السياق اللغوي الاستفهامي.

فكانت هذه الومضات منارات اهتدى بهديها علماء النحو والبلاغة فيما بعد، فتنازع باب الاستفهام في اللغة علماء النحو والبلاغة. في حين أن سيبويه

---

(١) كتاب سيبويه، جـ٢ ص١٨١.

(٢) السجدة: ١-٢.

(٣) كتاب سيبويه، جـ٣ ص١٧٢.

(٤) الزخرف: ١٦.

(٥) كتاب سيبويه، جـ٣ ص١٧٣.

عالج هذا الموضوع، دون أن يعي الفصل بين النحو والبلاغة، أو أن يفكر بهذا الفصل، لأنه اعتمد في تحليله وتعليله على المعنى الذي يربط بيّن النحو والبلاغة، وهو في هذه الصيغة الاستفهامية، قائم على المقام والحال اللذين طرح في ظروفهما هذا الاستفهام.

كما عالج سيبويه في كتابه مواطن الحذف في فن القول معلّلاً أسبابه وأغراضه وبلاغته، فقال: «اعلم أنهم يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً. فممّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك، لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك، وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء، فإنهم يقولون: يدع ولا يقولن ودع، استغنوا عنها بترك»(١). إلاّ أنه يرى أن الحذف - على كثرته في اللغة العربية - يخضع لقواعد ومعايير معنوية، فلا يكون هناك حذف إلاّ إذا كان المخاطب عالماً به من خلال السياق، وقرائن الأحوال. فيقول: «ففي قولك ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وامّا في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، وممّا يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله - عز وجل -: ﴿ **والحافظين فُرُوجَهُمْ والحافظاتِ، والذاكرينَ اللّه كثيراً والذَاكِراتِ** ﴾(٢). فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأولَ. استغناء عنه، وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم:

نحنُ بِمَا عندَنَا وانت بما عندَك راضٍ والرأيُ مُختَلِفُ»(٣)

أي نحن بما عندنا راضون، فحذف خبر المبتدأ اكتفاء بذكر خبر الثاني، إذ لا يسبّب حذفه لبساً.

---

(١) نفسه جـ١، ص٢٤.

(٢) الاحزاب: ٣٥.

(٣) كتاب سيبويه، جـ١ ص٧٣.

وفي الآية الكريمة، حذف المفعول به، وهو لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿والحافظات.. والذاكرات﴾[1] إيجازاً واختصاراً، لأن هذا الحذف لا يضير المعنى ولا يؤثر على فهم السامع.

وقد كانت العرب تحذف في كلامها، ما لم يسبب لبساً، أو سوء فهم لدى السامع. لذلك فقد أورد سيبويه أمثلة على الحذف، غرضه الاختصار والإيجاز، فقال: «هذا باب ما يكون فيه المصدرحيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك في قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر. فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، وزمن خلافة فلان، وحين صلاة العصر، ولكنه على سعة الكلام والاختصار»[2].

كما تناول عبدالقاهر الجرجاني موضوع الحذف في السياق اللغوي، فقال: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ»[3] فهو يرى أن الحذف خاضع لعوامل نفسيّة مرتبطة بظروف المنشئ والمستمع، إذ يرى المنشئ أن الحذف في موطن الحذف أفصح من الذكر، لأن الحذف يؤدي إلى الإيجاز، والإيجاز يوصل إلى البلاغة.

وقد بيّن سيبويه أن الحذف خاضع لحال المخاطب، ومقدرته على استجلاء المعنى وفهمه فقال: «وإنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنه لا بأس عليك، ولا ضرّ عليك، ولكنه حُذف لكثرة هذا في كلامهم»[4].

---

(١) الأحزاب: ٣٥.

(٢) كتاب سيبويه جـ١ ص٢٢٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ص١٠٣، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. محمد الداية وفايز الداية، دار قتيبة، دمشق ١٩٨٣م.

(٤) كتاب سيبويه، جـ١ ص٢٢٤.

وذكر سيبويه ان حذف حرف الجر في لغة العرب كثير، فقال: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصر على المفعول الأوّل، وإن شئت تعدّى إلى الثاني، كما تعدّى إلى الأوّل، وذلك قولك: أعطى عبدالله زيداً درهماً، وكسوت بشرا الثياب الجياد. ومن ذلك: اخترت الرجال عبدالله، ومثل ذلك قوله - عز وجلّ -: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾[1] ومنه قول الشاعر:

أستغفِرُ اللّه ذنباً لستُ مُحْصِيه ربَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به فقدْ تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وإنما فصّلَ هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، واستغفر لله من ذلك، فلمّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل. ومثل ذلك قول المتلمّس:

آليتُ حبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السوسُ

يريد: على حبِّ العراق، وكما تقول: نبئت زيداً يقول ذاك، أي عن زيد»[2].

نرى أن حروف الجر المحذوفة لم تؤثر على سلامة المعنى الذي قصده المنشئ، ولهذا جاز حذفه، لأن المخاطب يعي المعنى تماماً.

وقد علّل سيبويه كثرة الحذف والإيجاز في لغة العرب، لأنهم يرغبون في تحقيق اللفظ على اللسان والنطق، وعندما تعرض سيبويه لتوضيح قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[3] بيّن حذف المضاف في الجملة العربية فقال: «أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بنو تميم، وهذه بنو سلول، ونحو ذلك، فإذا قلت: هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول، فإنما تريد ذلك المعنى، غير أنك إذا حذفت حذفت المضاف

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) كتاب سيبويه، جـ١ ص٣٨.

(٣) يوسف: ٨٢.

تخفيفاً، كما قال - عز وجل - ﴿ واسأل القرية ﴾[1] وإنما يريدون أهل القرية. وهذا في كلام العرب كثير، فلما حذفت المضاف، وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه، فجرى مجراه»[2].

كما أشار سيبويه في كتابه إلى الحذف في موضوع (الاستثناء) فقال: «هذا باب يُحذف المستثنى فيه، استخفافاً، وذلك قولك: ليس غير، وليست إلاّ. كأنه قال: ليس إلاّ ذاك، وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني، ومثل ذلك قوله تعالى جدّه: ﴿ وإنْ منْ أهلِ الكتابِ إلاّ ليؤمننّ به قبل موتِهِ ﴾[3]. اي وإن من اهل الكتاب احدٌ إلاّ ليؤمننّ به قبل موته. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كأنك من جمال بني أُقيش　　　يُقعقع خلف رجليه بشن

أي كأنك جمل من جمال ابي اقيش... فكل ذلك حُذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني»[4] ولو تتبعنا كتاب سيبويه بدقّة وتمعّن وتعمّق، لوجدنا أنه قد تعرّض للحذف في جميع ابوابه، متّخذاً من المعنى دليلاً على ما حُذف، وقد بيّن اغراض هذا الحذف وطرائقه ومواضعه وشروطه واسبابه، وسر بلاغته، كما بيّن لنا ان العرب تفضّل الحذف في اساليبها، وان اللغة العربية، قد بنيت عليه للتخفيف والإيجاز. وأظن ظناً أن المتكلّم كان يلجأ إلى هذا الأسلوب القائم على الحذف والإيجاز، قبل عصر التدوين، عندما كانوا يعتمدون على الرواية الشفوية والحفظ في نقل الأشعار والأخبار، تيسيراً على المستمع، والراوي، الذي كان يعوّل عليه في الحفظ ونقل الأشعار والأخبار، وكانوا قد عرّفوا البلاغة بقولهم: «البلاغة تخيُّر الألفاظ في حُسن إفهام، وإيجاز الكلام، وحذف الفضول، وتقريب البعيد»[5] وسمع خالد بن صفوان رجلاً

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) كتاب سيبويه، جـ٣ ص٢٤٦-٢٤٧.

(٣) النساء: ١٥٩.

(٤) كتاب سيبويه، جـ١ ص٢٤٤-٢٤٦.

(٥) العقد الفريد، جـ٢ ص١٢٢.

يتكلّم ويُكثر، فقال: اعلم – رحمك الله – أن البلاغة ليست بخفّة اللسان وكثرة الهذيان، ولكنها بإصابة المعنى، والقصد إلى الحجة»(١) وتكلّم ربيعة الرأي يوماً فأكثر، وإلى جانبه أعرابي، فالتفت إليه فقال: ما تعدّون البلاغة يا أعرابي؟ قال: قلّة الكلام، وإيجاز الصواب»(٢) وقالوا إن البلاغة إقلال في إيجاز وصواب مع سرعة جواب، وأبلغ الناس من ترك الفضول، واقتصر على الإيجاز، وسُئل بعض الحكماء عن البلاغة فقال: من أخذ معاني كثيرة فأدّاها بألفاظ قليلة»(٣).

إن هذه الأقوال العربية تبيّن لديهم أهميّة الإيجاز الذي فطروا عليه، لحاجتهم الماسّة إليه في عصور ما قبل التدوين، فأدرك سيبويه هذه الظاهرة في لغتهم، وبخاصة إيجاز الحذف، ففصّل فيها القول في كتابه. ثم جاء البلاغيون بعده وبنوا نظرياتهم في الحذف على ما بيّنه وأظهره.

فقد أفرد ابن الأثير في كتابه المثل السائر، باباً كاملاً للحذف ومواطنه وأغراضه في اللغة العربية.

وأشار ابن مضاء إلى أن لغة العرب مبنية على الحذف، فقال: «إن العرب بنوا لغتهم على الحذف، ما لم يؤدِّ إلى لبس في المعنى لدى السامع. ولهذا فقد قال علماء اللغة: إن في القرآن نيّفاً على ألف موضع حصل فيه حذف»(٤) إن هذا الرقم يدل دلالة ساطعة على أن العربية لغة حذف وإيجاز، وأن البلاغة فيها؛ قصد المعنى بأقصر الألفاظ وأوجزها وأقلّها، ببيان وفصاحة وإصابة هدف.

أمّا في موضوع التقديم والتأخير الذي شغل النحويين والبلاغيين، فقد أبرز سيبويه هذه القضية، وطرق مصراعيها، فأوغل في بحثها، وأبرز سرَّ بلاغتها،

---

(١) نفسه، جـ٢ ص١٢٢.

(٢) نفسه، جـ٢ ص١٢٢.

(٣) نفسه، جـ٢ ص١٢٢.

(٤) الرد على النحاة ص٩٦، ابن مضاء الذهبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧م.

فتلقّفه النحويون والبلاغيون، فزادوا عليه، ووسّعوا جوانبه، وعمّقوا مغارسه، ما بين مؤيّد ومعارض.

ممّا بحثه سيبويه في هذا الباب قوله: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً. فعبدالله، ارتفع ههنا كما ارتفع في، ذهب عبدالله، وشغلت ضرب به كما شغلت به، ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول به، تعدّى إليه فعل الفاعل، فإن قدّمت المفعول، وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدالله، لأنك إنما أردت به مؤخّراً، ما أردت به مقدّماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخّراً في اللفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً، وهو عربي جيّد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»(١).

إن هذا النص يوضح لنا أن سيبويه، لم يميّز الفاعل عن المفعول اعتماداً على حركة الآخر، ولم يكترث لذلك، وإنما ميّز بينهما من خلال المعنى المقصود، وأثر الفعل في الفاعل والمفعول به، وهو جانب معنوي.

كما أشار إلى العامل النفسي وأثره في التقديم والتأخير، موضّحاً أن الإنسان يقدّم الأهم الذي يُعنى ببيانه وإيضاحه وإبرازه، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً به. فيقول: «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل، قُدّمَ أو أُخّر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً. وهو الحدّ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدّ، ضرب زيدٌ عمرا، حيث كان زيد أوّل ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه: وإن قدّمت الاسم فهو عربي جيّد كما كان ذلك عربياً جيّداً، وذلك قولك: زيداً ضربت. والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير، سواء مثله في ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ»(٢).

---

(١) كتاب سيبويه)، جـ١ ص٣٤.

(٢) نفسه، جـ١ ص٨٠.

وقد بيّن أثر الاهتمام والعناية في التقديم والتأخير فقال: «والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً ويكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، وهو عربي جيّد كثير، فمن ذلك قوله تعالى عزّ وجل: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾(١).

بالإضافة إلى ما بيّنه سيبويه من أثر العامل النفسي عند المنشيء في التقديم والتأخير، عندما يفرغ المعاني النفسيّة في ألفاظ منطوقة أو مكتوبة، فيقدّم المعنى ذا الأهميّة في نفسه على غيره، فقد أبرز أثر هذا التقديم والتأخير على الجوانب البلاغيّة في حديثه عن ظن وأخواتها فقال: «أظن زيداً منطلقاً، وأظن عمراً ذاهباً. وزيداً أظن أخاك، وعمراً زعمت أباك. وتقول: زيد أظنه ذاهباً. ومن قال: عبدَالله ضربته، نصب. فقال: عبدَ الله أظنه ذاهباً. وتقول: أظن عمراً منطلقاً، وبكراً أظنه خارجاً، كما قلت: ضربت زيداً وعمراً كلّمته، فإن الغيت قلت: عبدُالله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلٌّ عربي جيّد. وقال اللعين يهجو العجّاج:

أبا الأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُني وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخورُ

انشدَناه يونس مرفوعاً عنهم. وإنما كان التأخير أقوى، لأنّه إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدي وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشكّ كما تقول: عبدالله صاحب ذاك بلغني، وكما قال من يقول ذاك تدري، فاخر ما لم يعمل في أوّل كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه، على اليقين، وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك، أعمل الفعل، قدّم أو أخّر، كما قال: زيداً رأيت، ورأيتَ زيداً»(٢).

فقد وضح سيبويه أن التقديم في أمثلته السابقة، ليست للاهتمام بالشيء

---

(١) الاخلاص: ٤، كتاب سيبويه جـ١ ص٥٦.

(٢) كتاب سيبويه، جـ٣ ص١٦٩.

المقدّم، والعناية بإبرازه فقط - كما ذكر من قبل - وإنما كان التقديم هنا لأغراض بلاغيّة ذات علاقة بنفسيّة المنشئ أو المتكلّم، ومقتضى حاله في أثناء الكلام مرتبطة بالشك واليقين، وتحويل اليقين إلى الشك، أو الشك إلى اليقين.

ونحن نلمس اهتمام سيبويه بالجوانب المعنوية ذات العلاقات البلاغية، من خلال حديثه عن التقديم والتأخير في الاستفهام بالهمزة، فقال: «هذا باب أم، إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم، وذلك قولك: ازيد عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيت أم بشرا؟ فانت الآن مدّعٍ أن عنده احدهما، لأنك إذا قلت: أيّهما عندك، وأيّهما لقيت؟ فانت مدّعٍ أنّ المسؤول قد لقي احدهما، أو أن عنده أحدهما، إلاّ أن علمك قد استوى فيهما، لا تدري أيهما هو. والدليل على أنّ قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ بمنزلة قولك: أيهما عندك، أنك لو قلت: ازيد عندك أم بشر؟ فقال المسؤول: لا، كان محالاً، كما أنّه إذا قال: أيهما عندك؟ فقال: لا.

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللُّقى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم، لأنك تقصد أن يبين لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأوّل، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت: ألقيت زيداً أم عَمْراً؟ كان جائزاً حسناً، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو كان كذلك»(١).

إن هذه الموضوعات التي بحثها سيبويه، جاعلاً المعنى السياقي أساس الصحة والخطأ فيها، هي عين البلاغة في تقريرها وحكمها على سلامة السياق المرتبط بسلامة المعنى ودقته ووضوحه. فلا صحة لسياق، وتركيب لغوي، يكون فيه المعنى سقيماً معوجاً.

ولهذا فقد وثّق سيبويه الصلة بين النحو والبلاغة، بآرائه المرتبطة بسلامة التركيب اللغوي في فن القول العربي من حيث التقديم والتأخير، فمع أنه تحدّث عن هذه المسألة على أساس نحوي، إلاّ أن طريقته في معالجتها بلاغيّة صرفة، لأنه

---

(١) كتاب سيبويه، جـ١ ص١١٩.

ربط فيها بين صحة التركيب وسلامة المعنى، وعلى اختلاف هذا المعنى باختلاف التقديم والتأخير في السياق اللغويّ.

لم يكن يخطر على بال سيبويه، أن ما بحثه سيصبح علمين منفصلين بعده على أيدي علماء النحو والبلاغة الذين اعتمدوا على كتابه أيّما اعتماد. «فيبدو أن البلاغيين اعتمدوا إلى حد كبير على المتوارث من قواعد التوجيه النحوية، وبخاصة ما دار منها حول المعنى من الخبر والإنشاء، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والتعريف والتنكير، والعلاقة والقرينة والوجه»(١) وهذه الموضوعات جميعها حاورها سيبويه محاورة النحوي البلاغي، كما هو واضح.

من الموضوعات النحوية البلاغية الأخرى التي عالجها سيبويه، وربط فيها النحو بالبلاغة برباط وثيق الصلة، المسند إليه.

فبيّن أن تعريف المسند إليه أصل متبع في اللغة، لأنه محكوم عليه، فلا بدّ إذاً من أن يكون معرفة، لأن الحكم على المجهول والنكرة لا معنى له، وربط هذا بنفسيّة المخاطب وظروفه المحيطة به، فهو يبحث عن المعرفة وفهمها، والتوصّل إلى حقيقة الحكم، في حين لو بقي الكلام مجهولاً ونكرة، لاصبح لغزاً محيّراً له، لأنه يصعب عليه فهم معناه، فيقول: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنّه حدّ الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً. لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدالله منطلق تبتدئ بالأعرف، ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليماً. وكان حليماً زيد. لا عليك اقدّمت ام اخّرت إلاّ انه على ما وصفت في قولك: ضرب زيداً عبدالله، فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدات بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً، فقد أعلمته مثل ما اعلمت. فإذا قلت كان حليماً، فإنما ينتظر ان تعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل،

---

(١) الاصول ص٣٠٧، د. تمّام حسّان.

وإن كان مؤخّراً في اللفظ. فإذا قلت: كان حليم أو رجل، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس.. ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً، أو كان رجل منطلقاً، كنت تُلبس، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس»[1].

فقد بنى سيبويه آراءه في تنكير المسند إليه وتعريفه على حال المخاطب ونفسيّته، لأنه يوضع في موقف يتوق فيه إلى معرفة الحكم والوصف إذا تقدّم اسم كان المعرفة - المسند إليه - أو إلى صاحب الوصف - اسم كان - إذا تقدّم الحكم والوصف عليه. وبهذا فعلى المتكلّم أو المنشئ أن يراعي حال المخاطب أو المتلقي، والظروف المحيطة بهما. وهذا جميعه يرتبط بمطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته.

تناول سيبويه في طيات كلامه النظم، وبيّن طرائق العربية وسننها في تأليف الكلم وضمه، وصياغة الجمل والعبارات التي تؤدّي معنى يحسن السكوت عليه. فهو لم يقتصر في كتابه على البحث في حركات أواخر الكلمات وتعليلها وإعرابها، بل تناول كذلك طريقة تضامّها وتأليفها ونظمها وفق معاني النحو وسنن العربية، فيقول: «وهذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً. وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[2].

---

(١) كتاب سسيبويه، جـ١ ص٤٧.

(٢) كتاب سيبويه، جـ١ ص٢٥.

فقد اهتم سيبويه بالنظم في هذه الأمثلة التي أتى بها، وبيّن من خلال نظمها وتضام ألفاظها وصياغتها، ومعناها ومدى صدقه أو كذبه أو استحالته أو تناقضه، ما يكون حسنا، وما يكون محالاً، وما يكون كذباً، وما يكون قبيحاً، فهو يرى أن وضع الألفاظ في غير مواضعها في الجمل والعبارات، دليل على فساد النظم وقبحه، لأنه لا يؤدي إلى معنى مفهوم واضح مستقيم، ولأنه «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»(١).

ومن القضايا التي أوردها سيبويه في كتابه، ولها علاقة بالنظم، قضية استعمال حروف العطف ومعانيها، وبخاصة الواو والفاء، وأثرهما في الكلام على صحة النظم أو فساده، فقال: «وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت، لم يجز أن تدخل الفاء، لأنك لو قلت: مررت بزيد أخيك وصاحبك، كان حسناً، ولو قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك، والصاحب زيد، لم يجز. وكذلك لو قلت: زيد أخوك فصاحبك ذاهب، لم يجز. ولو قلتها بالواو حسنت، كما أنشد كثير من العرب، والبيت لأميّة ابن أبي عائذ:

ويأوي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثٍ مراضيع مثلَ السَّعالي

ولو قلت: فشعث، قبحُ»(٢).

فقد بيّن سيبويه أثر الواو والفاء في صحّة النظم وأداء المعنى السليم، وأن لكلّ منهما موضعاً في الكلم، لا تصلح الأخرى له، فقد تصلح الواو في مكان، ضمن السياق اللغوي، فتؤدي بتعليقها فيما قبلها وما بعدها معنى سليماً مستقيماً حسناً، وإذا استعملت الفاء في المكان نفسه، أصبح المعنى قبيحاً سقيماً، غير مستقيم.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٤٣.

(٢) كتاب سيبويه، جـ١ ص٣٩٩.

ولو تتبعنا الحروف الاخرى، كحروف الجر، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط وغيرها، للمسنا ان سيبويه اشار إلى إنّ تغيير هذه الأدوات عن مواضعها في النظم والسياق اللغوي، يؤدي إلى سقم في المعنى، وقبح فيه.

وبذلك فقد طرق سيبويه باب النظم، ووضّح أثره على المعنى المقصود الموجّه إلى المخاطب أو المستمع، فوصل النحو بالبلاغة صلة وثيقة لا بل جعل منهما علماً واحداً، لا علمين منفصلين، لأن طرائق طرحه للقضايا النحوية ومسائله، في تركيزه على سلامة السياق اللغوي وارتباطه بالمعنى وقرائن الأحوال، يثبت وحدة الأصل والجذور والمنشأ لعلمي النحو والبلاغة «ويبدو أن النسق الذي أخذ به سيبويه، هو الذي الهم علماء المعاني فكرة انحصار مباحثه في أبوابه الثمانية المعروفة، وليس يسع المرء، وهو يقرأ كلامهم في ذلك، إلاّ أن يتبيّن اقتباسهم منه، واقتداءهم بهداه»(١).

إن سيبويه في كتابه، نظم أبواب النحو والبلاغة في عقد واحد، دون أن يتخيّل انهما سيفصلان إلى علمين، لكل منهما مصطلحاته الخاصة، وقضاياه الذاتية. «ولذلك فإن سيبويه في إدراكه لتداخل العلوم، قد اهتدى إلى ربط النحو بالمعاني، فنفث في النحو روحاً مشعة لها جلالها وقيمتها»(٢).

ولهذا فإن سيبويه أنار السبيل للبلاغيين بعده، لأنه أدرك معنى النظم في كتابه، ولأن النحو لم يكن عنده تعليلاً لحركات أواخر الكلمات وإعرابها في السياق اللغوي، وإنما كانت معاني النحو المعوّل الرئيسي في الدرس النحوي عنده.

فالتقط البلاغيون قضية النظم منه، حتى وصلت إلى عبد القاهر الجرجاني فبنى هذه النظرية على الأسس التي أوجدها سيبويه، هذه النظرية النقدية التي بنيت على النحو والبلاغة، وربطت بينهما ربطاً وثيقاً محكماً قائماً على تعلّق

---

(١) سيبويه إمام النحاة، ص١٨٠، د. علي النجدي ناصف.

(٢) اثر النحاة في البحث البلاغي، ص١٢٨، د. عبد القادر حسين.

الكلم بعضه ببعض، وبناء بعضه على بعض، وفق ترتيب المعاني في نفس المنشئ أو المتكلم الخاضعة لمعاني النحو.

«إذ اقتبس عبد القاهر من سيبويه في دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة نظرية النظم»[١] ومع أن هذا الكلام يعبق برائحة المبالغة، إلاّ أنه يُظهر أثر سيبويه في تاسيس نظرية النظم.

مزج البلاغة بالنحو عند عبد القاهر الجرجاني:

إذا تخطّينا عتبة الزمن عبر القرون، ووصلنا إلى عبد القاهر الجرجاني (- ٤٧١هـ) وحططنا رحالنا في فناء فكره وعلمه، فإننا مالئون عدولنا ممّا نبحث عنه من إيجاد صلة متينة بين النحو والبلاغة، لا بل إننا واجدون علماً في البلاغة والنحو، مُزج بينهما مزج الروح بالجسد، فإذا كان النحو جسداً فالبلاغة روحه التي لا يحيا بدونها، وإذا كانت البلاغة جسداً، فالنحو روحها الذي به تحيا وتعيش، فلا انفصام بينهما عنده، إذ بنى نظريته في النظم على معطياتها.

مع أن عبد القاهر الجرجاني هو الذي فصّل هذه النظرية، وعمّقها، وثبت أسسها وأركانها، وبيّن أصولها وفروعها، فإن روح هذه النظرية كانت تبرز لدى النحويين والبلاغيين قبله، فعرفنا شيئاً عن أثر سيبويه في النظم، كما وضع الجاحظ (- ٢٥٥هـ) رسالة في نظم القرآن، وقد أشار إلى النظم في قوله: «وأجود الشعر إذا رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغاً واحداً، وسُبك سبكاً واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[٢] فمعنى النظم عند الجاحظ، سبك الألفاظ بجمل سائغة سلسة رقراقة، سهلة النّطق، دون تعقيد لفظي أو معنوي. ويضيف الجاحظ قائلاً: «فإذا كان الشعر مستكرهاً، فكانت ألفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مماثلاً لبعض، كان بينها من التنافر ما بين أولاد العلات، وإذا كانت الكلمة ليس موقعها

---

(١) سيبويه إمام النحاة، ص١٨٩، د. علي النجدي ناصف.

(٢) البيان والتبيين، جـ١ ص٥٠، الجاحظ، دار الفكر للجميع، بيروت ١٩٦٨م.

إلى جنب أختها مرضياً موافقاً، كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة»[١] فهو يبين لنا أثر النظم وجودته في سلامة الشعر وسبكه، وأن الكلمة إذا لم تقع إلى جانب أختها موقعاً سليماً صحيحاً، وفق سنن العربية وطرائقها، فإن الكلام يصبح ممجوجاً ومرفوضاً نطقاً ومعنى.

وكان أبوالعباس المبرِّد (-٢٨٥هـ) من العلماء الذين سبقوا عبد القاهر الجرجاني في الحديث عن النظم ولكن بصورة مقتضبة فقال: «إن حقَّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقارنة أختها، ومعاضدة شكلها، وأن يقرب بها البعيد، ويحذف منها الفضول»[٢].

وأشار الخطّابي (-٣٨٨هـ) إلى النظم، وبيّن سماته وخصائصه، وأثره في المعنى، وأنّه ليس ميسوراً، إلاّ لأصحاب الثقافات الواسعة، فيقول: «وأما رسوم النظم، فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر، لأنها لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه مع بعضه، فتقوم له صورة في النفس يتشكّل بها البيان»[٣].

ثم جاء أبو هلال العسكري (-٣٩٥هـ) الذي تكلّم في النظم كلاماً واضحاً، ينمّ عن فهم ودراية وشمول، إذ لا يكتفي بتوضيح حد النظم فقط، وإنّما يوضّح مواطن جودته، ومواقع رداءته، من خلال تعلّق الألفاظ فيما بينها، وتضامُّها، فيقول: «فحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتمكن في أماكنها، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير، والحذف والزيادة إلاّ حذفاً لا يفسد الكلام، ولا يعمي المعنى. وتضم كل لفظة إلى شكلها، وتضاف إلى لفقها. وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها، وصرفها عن وجوهها، وتغيير صيغتها، ومخالفة الاستعمال في نظمها»[٤].

---

(١) نفسه، جـ١ ص٤٨ الجاحظ.

(٢) البلاغة ص٨١، المبرّد، تحقيق، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٨٥م.

(٣) بيان إعجاز القرآن - ضمن ثلاث رسائل - ص٣١، الخطّابي، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلاّم، دار المعارف، مصر ١٩٦٨م.

(٤) كتاب الصناعتين، ص١٦١، أبو هلال العسكري.

أمّا شيخ المعتزلة، القاضي عبدالجبار (-٤١٥هـ) فقد جعل الجزء السادس عشر من كتابه (المغني في أبواب التوحيد والعدل) عن إعجاز القرآن، وقد تناول موضوع النظم، في أثناء كلامه على إعجاز القرآن الكريم، بصورة واضحة إذ بيّن أنّ الفصاحة في الكلم، لا تكون إلاّ بعد نظمه في جمل وعبارات سليمة المبنى والمعنى اللذين يتحققان بثلاث قرائن وهي: المواضعة والإعراب والموقع. وبهذا فقد جعل صحة النظم قائمة على سلامة الإعراب والنحو، فجعل النحو أساس البلاغة، وعاملاً أساسياً في بناء النظم وسلامته، فوصل بذلك النحو بالبلاغة إذ يقول: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة، ولا بدّ من الضمّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ، وقد يكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن تعتبر في الكلمة أو حركاتها أو موقعها، ولا بدّ من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بدّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضمّ بعضها إلى بعض، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه، إنما تظهر مزيّة الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها»(١).

بعد هذا العرض الموجز المقتضب المكثّف عن أثر النحويين والبلاغيين والعلماء في نظرية النظم وموضوعه قبل عبد القاهر، فإنه يبدو لنا، أنه لم يبتدعها من فراغ أو عدم، وإنّما طوّرها، وجعل منها نظرية قائمة بذاتها، عُدّت من أشهر النظريات اللغوية والبلاغيّة.

وقد اعترف عبد القاهر نفسه بمن سبقه إليها فقال: «وقد علمت أطباق العلماء على تعظيم شأن النظم، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، جـ١٦، القاضي عبدالجبار، تحقيق محمد مصطفى حلمي وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٢م.

بلغ. وبتّهم الحكم بانه الذي لا تمام دونه، ولا قوام إلاّ به، وانه القطب الذي عليه المدار، والعمود الذي به الاستقلال»[1].

يدل هذا النص الوارد في دلائل الإعجاز، على ان عبد القاهر قد أطّلع على آراء العلماء في النظم، فبنى نظريّته على الأسس التي وضعوها.

فقد اطّلع على آراء سيبويه والمبرّد والجاحظ والآمدي والخطابي والرماني، والقاضي عبد الجبار. فكان مصطلح النظم منتشراً عند غير واحد من العلماء قبله، ولهذا فقد كانت طريقه ميّسرة لبناء أركان هذه النظرية، وإقامة صرحها. فهو المؤسس الحقيقي لنظرية النظم، لأن من جاءوا قبله، لم تتبلر لديهم نظرية متكاملة شاملة لجميع جوانبها، وإنما هي آراء عابرة في النظم، لا تشكل نظريّة.

أمّا عبد القاهر فقد بنى نظرية لغوية متكاملة، تجلّت فيها عبقريته الفذّة، فنُسبت إليه لأنه الأحق بها، هذه النظرية التي توّجت صلة النحو بالبلاغة، وجعلت منهما علماً واحداً مترابط الأصول والفروع.

«فالنظم موضوع مشترك بين النحو والبلاغة، وهو مركز لدائرتين متمركزتين الضيقة منهما النحو، والأخرى البلاغة»[2].

مع ان العلماء يعدّون كتاب (دلائل الإعجاز) كتابا في البلاغة، إلاّ ان عبد القاهر صرّح في مقدمة كتابه، انه كتاب نحو بقوله: «هذا كلام وجيز يطّلع به الناظر على أصول النحو جُملة، وكل ما به يكون النظم دفعة، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة، قد التقت له حتى رآها في مكان واحد»[3].

إنّ هذا تصريح لا تلميح يثبت ان عبد القاهر بنى أسس البلاغة وعلومها ونكاتها ولطائفها على معاني النحو وقواعده، وبنى أسس النحو وقضاياه على

---

(1) دلائل الإعجاز، ص٦٢، عبدالقاهر الجرجاني.

(2) مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، ص١٣٩، رسالة دكتوراة، إعداد ابراهيم محمد الخولي، إشراف، د. كامل إمام الخولي / جامعة الازهر.

(3) دلائل الإعجاز، ص٣، عبد القاهر الجرجاني.

المعاني ذات الصلة بالبلاغة، وبخاصة في علم المعاني منها.

فجاءت نظرية النظم تطبيقاً عملياً لهذا الاتجاه في الربط بين معاني النحو ومعطيات البلاغة وفنونها، فقال: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما، فالاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً له صفة، أو تأكيداً، أو عطف بيان، أو بدلاً، أو عطفاً بحرف.

أو بأن يكون الأوّل مضافاً إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له، أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل كقولنا: زيد ضارب أبوه عمراً. وكقوله تعالى: ﴿الذين يقولون ربّنا أخرجنا منَ هذه القريةِ الظالمِ أهلُها، واجعلْ لنا من لدُنك وليّاً، واجْعَلَ لنا من لَدُنك نَصيراً﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكرٍ من ربّهم مُحْدثٍ إلاّ استَمَعُوهُ وهُمْ يَلعَبُونَ لاهيةً قُلُوبُهُمْ﴾[2] واسم المفعول كقولنا: زيد مضروبٌ غلمانهُ. وكقوله تعالى: ﴿إنَّ في ذلكَ لآيةً لمن خافَ عَذَابَ الآخرة ذلك يومٌ مَجْمُوعٌ له الناسُ، وذلك يومٌ مَشْهُودٌ﴾[3] والصفة المشبهة..»[4] ويستمرّ عبد القاهر بسرد أبواب النحو وموضوعاته، ليبيّن تعلّق الكلم في تكوين جملٍ تامّة المعنى، يحسن السكوت عليها، إذ ينتقل إلى تعلّق الاسم بالفعل، ويعدّد أبواب النحو فيه. ثم ينتقل إلى تعلّق الحرف بهما على ثلاثة أضرب: «أحدهما أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجرّ.. والضرب الثاني من تعلّق الحرف بما يتعلّق به العطف، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في

---

(١) النساء: ٧٥.

(٢) الأنبياء: ٢ - ٣.

(٣) هود: ١٠٣.

(٤) دلائل الإعجاز، ص٣، ص٤، عبد القاهر الجرجاني.

الأول، كقولنا: جاءني زيد وعمرو.. والضرب الثالث: تعلقه بمجموع الجملة، كتعلّق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه»(١).

إنّ هذه الأبواب النحوية التي ذكرها وعدّدها في مجال التعليق، تؤكدُ ما ذهب إليه، من أنّ دلائل الإعجاز كتابٌ نحويٌّ بُني على طريقة جديدة، ذات خيوط متشابكة في اتجاهات متعدّدة، جعلت منه نسيجاً جديداً، في مادة النحو والبلاغة. فيقول: «ومختصر كلّ الامر انه لا يكون كلام من جزء واحد، وانه لا بدّ من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة. الا ترى انه إذا قلت (كانّ) يقتضي مشبُّهاً ومشبَّهاً به كقولك: كان زيداً الأسد. وكذلك إذا قلت (لو) و (لولا) وجدتهما يقتضيان جملتين، تكون الثانية جواباً للأولى.

وجملة الأمر انه لا يكون كلام من حرف وفعل اصلاً، ولا من حرف واسم إلاّ في النداء نحو: يا عبدالله، وذلك أيضاً إذا حُقّق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو اعني وأريد وأدعو، و(يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس.

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه»(٢).

هذا تصريح واضح للدلالة من عبد القاهر، في أن ما ذكره داخل في مجال النحو وأحكامه وقضاياه. ولم يكتف بهذا التصريح، بل اضاف قائلاً: «وكذلك في كل شي كان له مدخل في صحّة تعلّق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو ان يكون حكماً من احكام النحو، ومعنى من معانيه، ثم إنا نرى هذه كلّها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركاً بينهم»(٣).

---

(١) نفسه، ص٤، ص٥، عبد القاهر الجرجاني.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٦، عبد القاهر الجرجاني.

(٣) نفسه، ص٦.

ويتجلّى ربطه بين النحو والبلاغة ربطاً وثيقاً لا انفصام له، في بيانه أن كلاً منهم أصل للآخر، وأن علم النحو هو نفسه علم المعاني في البلاغة، فقد جمع أبواب العلمين وموضوعاتها على أنهما علم واحد بقوله: «واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه - فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق.

وفي الشرط والجزاء، إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إنْ خرجت خارج»[١].

وقد اعتمد البلاغيون في بحثهم لأسلوب الشرط على النحويين «فلا غرو في أن يعتمد البلاغيون في مفهوم الشرط على تعريفه في علم النحو، ولا يفكروا في صياغة حد يخصهم في علم المعاني، لأن علم النحو هو الأمُّ الرؤوم للبلاغة العربية، والأساس الذي تولّدت منه، والأصل الذي استقت منه، ولا سيّما علم المعاني منها الذي لا تزال الصلة بينه وبين النحو واضحة قوية، في مباحثه ومصطلحاته، وفي دراسته للمعاني الوظيفية والتركيبية، فصلة البلاغة، وبخاصة علم المعاني بالنحو أمر واضح الثبات ظاهر الحجّة، ولا تحتاج إلى إطالة في ذكر الأدلّة التي تثبت صلتها، واشتقاقها منه»[٢].

وقد مزج عبد القاهر بين الدرس النحوي والفكر البلاغي، في إطار نظرية النظم، فجعل الدرس النحوي أصل البلاغة وسببها، وضرب على ذلك أمثلة عديدة من أبواب النحو فقال: «وفي الحال، إن الوجوه التي تراها في قولك:

---

(١) نفسه، ص٦٢.

(٢) أساليب الشرط في القرآن الكريم، ص١٢٨، رسالة جامعيّة، إعداد عبدالله محمد آدم، إشراف د. محمد رفعت محمود، جامعة الأزهر - ١٩٧٩م.

جاءني زيد مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو يسرع أو وهو مسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه. ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك، في خاصّ معناه، نحو أن يجيء بـ(ما) في نفي الحال و(بلا) إذا أراد نفي الاستقبال، و(بإن) فيما يترجح أن يكون أو لا يكون، وبإذا فيما علم أنه كائن، وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقّه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم، وموضع لكن من موضع بل. ويتصرّف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له»(١).

وهناك عشرات الأقوال والفقرات الواردة في دلائل الإعجاز، اثبت عبد القاهر فيها أن جوهر النحو والبلاغة واحد، وبحث هذين العلمين على أنّهما علم واحد، في نظرية النظم التي أقام عليها درسه النحوي واللغوي، فقال: «فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزيّة وفضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزيّة، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»(٢).

وقد وضّح عبد القاهر آراءه ودافع عنها في غير كتاب له، لإثبات أن جوهر البلاغة والنحو واحد، وأنه لا يمكن أن يُفصل بينهما في فن القول، لأن الكلام البليغ، يعتمد في بلاغته الأوّلية على معاني النحو، وتعليق الألفاظ في الجمل والعبارات وفق تلك المعاني، بتناسق تام مع المعاني النفسيّة التي أُفرغت بتلك الألفاظ، وإلاّ فقد الكلام روحه ومعناه، وأصبح رصفاً من الكلام غير ذي فائدة ومعنى فقال: «إن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضرباً خاصاً من التاليف، ويعمد

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٦٣.

(٢) نفسه، ص٦٣.

بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»(١).

وإلى هذا المعنى أشار في أثناء كلامه على أن النحو ليس رصف كلام غير ذي معنى وإنّما هو وضع الألفاظ وفقاً لمعاني النفس، فقال: «فهو إذن نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق»(٢).

أفاد العلماء والمفسرون بعد عبد القاهر من مزجه النحو بالبلاغة، ووّظفوا نظريته ومنهم «الزمخشري الذي أفرد تفسيراً، أبرز فيه قيمة النحو البلاغي في الفهم القرآني، واهتم بهذا اللون في العصر الحديث أغلب المشتغلين بالنحو والصرف والدراسات اللغوية»(٣).

فالنحو أصل البلاغة وأساسها الذي نشأت عليه، وترعرعت من خلاله، لأن البلاغة بعلومها وفنونها قائمة على معاني النحو، فلو أتينا بشخص غير عربي، ولا يفقه من العربية شيئاً، وحفّظناه آلاف المفردات العربية منفصلة، خارجة عن النظم وسياق الكلام، وطلبنا منه بعد ذلك أن يكتب أو يؤلّف جملة في العربية، فلن يستطيع أبداً، لأنه لم يتعرّف معاني النحو، وطرائق العربية وسننها وسمتها في نظم مفرداتها، لتؤدي معنى سليماً مفهوماً لدى المتلقي، ولأنه يجهل الارتباطات المعنوية المرتبطة بالارتباطات العقلية والاجتماعية والذوقية والعاطفية للغة العربية وأذكر في هذا المقام زميلاً من باكستان، كان يدرس اللغة العربية في الجامعة الأردنية، وكان يحفظ آلاف المفردات العربية، إلاّ أنه كان يعجز أحيانا كثيرة عن تاليف جمل عربية سليمة النظم، وفق معاني النحو وسنن العربية؛ لأنه كان يضع الألفاظ في الجمل والعبارات، في مواضع ليست في مكانها السليم في النظم والصياغة اللفظية، فلا تؤدي إلى معنى سليم مستقيم.

---

(١) أسرار البلاغة، ص٨، عبدالقاهر الجرجاني، تصحيح محمد رشيد رضا، مطبعة محمد صبيح وأولاده، القاهرة ١٩٥٩.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٤٢.

(٣) البلاغة، عرض وتوجيه وتفسير، ص١١٧، د. محمد بركات ابو علي.

ومن هنا فإن أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء، سيكونون مقصّرين إذا لم يبنوا كلامهم ويصوغوه وفق معاني النحو في نظم الكلام. «لأن الألفاظ معلّقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها: وإنّه المقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم، حتى يرجع إليه»(١).

ولعلَّ أكثر ما يشير إلى ربط البلاغة بالنحو عنده، أنه جعل روعة الشعر، ودقة معانيه، وجمال عباراته وصوره قائمة على توخّي معاني النحو، ولن يكون الشعر رائعاً إذا لم يتوخ الشاعر فيه تلك المعاني النحوية، وهي التي تميز شاعراً عن شاعر، وتفضّل بعضهم على بعض، فيميز الفصل والوصل، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير والذكر والحذف. فقال «وممّا ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم إفراداً ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل، أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل، من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له، أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً، أو حاشا كل ذلك.

وإن أردت أن ترى ذلك عياناً، فاعمد إلى أي كلام شئت وازل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في:

قفا نبك من ذكرى حبيب منزل

من نبك قفا حبيب ذكرى منزل

ثم انظر هل يتعلّق منك فكر بمعنى كلمة منها؟ واعلم أني لست أقول: إن الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول: إنه لا يتعلّق بها مجرّدة من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يأتي معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها كالذي أريتك، وإلاّ فإنك إذا فكرت في الفعلين، يتأتّى الاسمين تريد أن تخبر

(١) دلائل الإعجاز، ص٣٣، عبد القاهر الجرجاني.

باحدهما عن الشيء أيّهما أولى أن تخبر به عنه، وأشبه بغرضك مثل أن تنظر أيّهما أمدح وأذم، وفكرت في الشيئين تريد أن تشبه الشيء باحدهما أيّهما أشبه به، كنت قد فكّرت في معاني أنفُس الكلم، إلاّ أنّ فكرك ذلك لم يكن إلاّ من بعد أن توخيت فيها من معاني النحو، وهو إن أردت جعل الاسم الذي فكّرت فيه خبراً عن شيء أردت فيه مدحاً، أو ذمّاً، أو تشبيهاً، أو غير ذلك من الأغراض، ولم تجيء إلى فعل أو اسم ففكرت فيه فرداً، ومن غير إن كان لك قصد أن تجعله خبراً أو غير خبر. وإن أردت مثالاً فخذ بيت بشار:

كأنّ مثار النّقْعِ فوقَ رؤوسِنا وأسيافُنا ليلٌ تهاوى كواكبُه

وانظر هل يتصوّر أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله، أفراداً عارية من معاني النحو التي تراها فيها. وأن يكون قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكّر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأوّل إلى الثاني، وفكّر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى الرؤوس، وفي الأسياف، من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار)، وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فكّر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً لكانّ،، وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلاً للكواكب، ثم يجعل الجملة لليل ليتم الذي أراد من التشبيه؟ أم لم تخطر هذه الأشياء بباله إلاّ مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟ وليت شعري كيف يتصوّر وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى»(١).

فالمعنى النفسي مبنيٌّ على المعنى النحوي في السياق اللغوي، وأن ترتيب الألفاظ في استعمالها في السياق اللغوي قائم على المعاني النفسية المبنيّة على المعاني النحوية. «فالمعنى النحوي ثمرة التعليق والتضام على النحو الذي ترتضيه

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢٨٠، عبد القاهر الجرجاني.

اللغة، ولذلك فإن فهم المعنى النحوي على وجه يتطلب الوقوف على هذين الأمرين، لإقامة العلاقات النحوية بين مكوّنات الكلام على نحو معيّن، يتحقق به أداء الكلام المعاني التي تراد منه، فليس نظم الكلام سوى تعليق الكلم بعضها ببعض»[١].

ولعلّ اللفظ القائم بنفسه، لا معنى له، إلاّ بتعليقه بما قبله أو بما بعده، ليفيد السامع المعنى المقصود من الجمل والتراكيب، لأن المنشئ أو المتكلّم ليس هدفه تعريف السامع معاني الألفاظ مفردة، وإنما توصيل المعنى السياقي إليه.

«ومعنى القصد إلى معاني الكلم، أن لا تعلّم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلّمه بها. فلا تقول: خرج زيد: لتعلّمه معنى خرج في اللغة، ومعنى زيد. كيف ومحال أن تكلّمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا ألم يكن الفعل وحده دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر، أو فعل كلاماً، وكنت لو قلت: (خرج) ولم تأت باسم، ولا قدّرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: (زيد) ولم تأت بفعل، ولا اسم آخر، ولم تضمره في نفسك، كان ذلك وصوتا تصوته سواء»[٢].

من هنا فإن المعنى الذي يُراد توصيله إلى المستمع، هو معنى السياق اللغوي، لا معنى الألفاظ المفردة المستخدمة في السياق والنظم. «وربّما كان هذا هو الذي جعل (كروتشه) يربط فلسفة اللغة بعلم الجمال، لأن كليهما يتصل بالتعبير عن النفس، حتى إنه لا يمكن وضع الفواصل بين الحالة العقلية والتعبير اللغوي. وبمعنى آخر يمكننا القول: إن هناك اتصالاً بين تكوين الجملة نحوياً وتكوينها بلاغياً، بحيث يمكن اعتبار وسائل التعبير المختلفة هي التعبير ذاته.

فالعمل الأدبي - وإن احتوى على عناصر متعدّدة - فهو في النهاية لا يكتب

---

(١) مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة، ص١١٥، رسالة دكتوراة، إعداد محمد فؤاد علي الدين، إشراف د. عبدالرحمن السيد وكمال بشر، كلية دار العلوم، القاهرة ١٩٨٦.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢٨١، عبد القاهر الجرجاني.

إلاّ باللغة، ولذا فإن كروتشه يؤكد في الحاح على أنْ لا نفصل بين اللغة وفلسفة الجمال، لأنهما غير مختلفين. وعلم اللغة هو الذي يتخذ من التعبير موضوعاته، وهذا التعبير قائم على إمكانات اللغة التي لا تُنكر»[١].

أمّا عن علاقة النحو بالمجاز والبيان والبديع، فإنه يضع عياراً لجودة البيان والبديع، وهو أن اللفظة الواحدة بمفردها لا تكوِّن مجازاً، وإنما يكون المجاز إذا ارتبطت بما قبلها وما بعدها، في إطار النظم الخاضع لمعاني النحو وأحكامه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله فيقول: «إن القارئ إذا قرأ قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[٢] فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلاّ من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره. فلو كانت الفصاحة صفة فقط (اشتعل) لكان ينبغي أن يحسها القارئ فيه، حال نطقه بها»[٣] فالفصاحة لا تكون في اللفظة المفردة، بل تتصف بالفصاحة بما امتازت به من مجاز وبيان من خلال استخدامها في السياق اللغوي.

«وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنّا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلّقاً معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة: اشتعل من قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[٤]. إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم نوجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس معرفاً بالألف واللام مقروناً إليها الشيب منكَراً منصوباً»[٥].

ثم إن لطائف علم البيان والبديع من تشبيهات وصور وكنايات واستعارات وجناس وطباق وتورية وسجع، كلّها ناتجة عن نظم الكلام، فيقول عبد القاهر:

---

(١) البلاغة والأسلوبية، ص٢٧٥، د. محمد عبد المطلّب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م.

(٢) مريم: ٣.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٢٧٨، د. عبدالقاهر الجرجاني.

(٤) مريم: ٣.

(٥) دلائل الإعجاز، ص٢٧٦، د. عبدالقاهر الجرجاني.

«إن هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية، والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها، من مقتضيات النظم، وعنها يحدث، وبها يكون، لأنّه لا يتصوّر أن يدخل شيء منها في الكلم، وهي أفراد لم يتوخ بينها حكم من أحكام النحو، فلا يتصوّر ههنا فعل أو اسم، قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألّف مع غيره»(١).

ويقول معزّزاً هذا المعنى في مكان آخر: «هذا ما ينبغي للعاقل أن يجعله على ذكر منه أبداً، وأن يعلم أن ليس لنا إذا نحن تكلّمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل، ولا هي منا بسبيل، وإنما نعمد إلى الأحكام التي تحدث بالتاليف والتركيب»(٢).

وقد صرّح عبد القاهر في غير مكان في كتابه دلائل الإعجاز، أن النظم هو الأساس في روعة التشبيه والكناية والاستعارة، فيقول: «وجملة الأمر، أن ما رأينا في الدنيا عاقلاً اطّرح النظم والمحاسن التي هو السبب فيها من الاستعارة والكناية والتمثيل، وضروب المجاز والإيجاز، وصدّ بوجهه عن جميعها، وجعل الفضل كلّه والمزيّة أجمعها في سلامة الحروف ممّا يثقل»(٣).

إنّ هذا يؤكد لنا أمراً هاماً، وهو أنّ تركيب الصيغ والعبارات، شديد الالتحام بعملية الإبداع، فلو نظرنا للغرض أو المعنى دون النظر إلى العلاقات النحوية من حيث فعاليتها في تلك الأغراض، فإننا نبتعد عن الإدراك الحقيقي لعملية الإبداع.

إن هذه العلاقات القائمة في التراكيب، تخلقها أدوات نحوية مالوفة ولكن باستعمالها في كل جنس أدبي، تقدم عطاء فنياً جديداً، وتثري العمل الأدبي بمفاهيم ودلالات، لا تكتسب إلاّ عن طريق إمكانات النحو، فهو الطريق الأمثل لدراسة

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٣٠٤، عبد القاهر الجرجاني.

(٢) نفسه، ص٥٥.

(٣) نفسه، ص٢٩٦.

المستويات اللغوية المختلفة، فالنحو ليس عنصراً هامشياً، أو جانباً ركنياً في العملية الإبداعيّة، بل هو لحمة هذه العملية وسداها في الشعر والنثر»(١).

إن علم البيان بلطائفه وفروعه وفنونه جميعها جزء من النظم، عند عبد القاهر، وأن لا بيان بلا نظم، وأن سر جمال تلك الصور والتشبيهات والاستعارات والكنايات، يعود إلى النظم. «وبهذا يخضع عبد القاهر المجاز لسيطرة النحو أيضاً، ذلك أن الاستعارة والكناية والتمثيل، وسائر ضروب المجاز، من مقتضيات النظم، وعنها يحدث، وبها يكون، لانه لا يتصوّر أن يدخل شيء منها في الكلم، وهي أفراد لم يتوفر فيما بينها حكم من أحكام النحو، فلا يتصوّر أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة، من دون أن يكون قد ألف مع غيره.. وبإخضاع المجاز لسيطرة النحو، وعلاقاته التجاورية، يؤكّد عبد القاهرة امتداد هذا التأثير على المجال الإبداعي كلّه. بحيث يمكن أن تحلل التراكيب المجازية على أساس منطلقات نحوية، فنجد – مثلاً – يستفيد بقاعدة الفاعل في المعنى، والفاعل النحوي – أي الفاعل الذي وقع منه الفعل في الواقع، والفاعل الذي أسند إليه الفعل في اللغة، فيقم تقابلاً بين الإسناد الذي يراعي فكرة الفاعل المعنوي، والإسناد الذي يراعي فكرة الفاعل النحوي»(٢).

أما عن علم البديع، فقد أشار إليه عبد القاهر، وربطه بالنحو من خلال نظرية النظم، وكان يفضل البديع الذي يأتي عفو الخاطر، في أثناء الكلام، دون صنعة واستكراه، ليخدم المعنى ويوضحه، وقد بيّن المواضع التي يحسن فيها البديع، في ألفاظ السياق اللغوي، والمواضع التي يُستقبح فيها، وجعل المعنى ووضوحه واستيفاءه، والحكم على روعة البديع.

ولهذا فقد ذكر بعض أنواع البديع، وأهمل كثيراً من أنواعه، لاعتقاده أنها لا تفيد المعنى، بل تعمّيه فقال: «لقد سيطر شغفهم بالبديع حتى إن الواحد منهم، ينسى أنه يتكلم ليُفهم، ويقول ليبين، ويخيّل إليه أنه إذا جمع بين أقسام البديع

---

(١) البلاغة والأسلوبية، ص٤٣، د. محمد عبدالمطّلب.

(٢) البلاغة والأسلوبية، ص٥٤، د. محمد عبد المطّلب.

في بيت، فلا ضير أن يقع ما عناه في عمياء، وربّما طمس بكثرة ما يتكلّفه على المعنى وأفسده»(١).

بعد هذا العرض لأفكار عبد القاهر الجرجاني، فإننا نلمح، لا بل نعي، أنه قد عالج قضايا النحو والبلاغة ومسائلهما على أنهما علم واحد، لأنهما اسمان لمضمون واحد لديه. ولم يجر بخلده، أنّهما سيصبحان علمين منفصلين، لكل منهما قواعده وأسسه وحدوده ومصطلحاته، لأنه وحّد بينهما في نظرية النظم، وبيّن للعلماء بعده كيف يعالجون هذه القضايا اللغوية، بصهرها في بوتقة واحدة، لتنتج النحو البلاغي، القائم على سلامة النظم وروعته وجماله.

«ولهذا فإن النحو عند عبد القاهر ليس الإعراب، ولا اللغة، وإنما قصد النحو الجمالي، وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية، أو المفعولية مثلاً، إنما يهدف إلى موجبها، وبعيد عن ذهن عبد القاهر أن يبدّد كل جمال في سبيل هذا النظم المبني على مقتضيات علم النحو.. إنما يريد مثله مع إقراره بهذا الجمال، الراجع إلى عدّة نواحٍ في البلاغة، أن تراعى مع النظمم وأن تجعل الفضل له في النهاية، لأن مزيّة النظم، تفوق كل المزايا الجمالية»(٢).

بعد هذا العرض، يتبيّن لنا أن البلاغة والنحو قد اتصفا بوحدة النشأة، والأهداف والأسس.

وأن النحو والبلاغة لدى العلماء الأوائل، قد امتزجا في علم واحد، حتى يمكننا أن نطلق على علماء النحو بلاغيين، وعلى البلاغيين علماء نحو، ولو تتبّعنا نتاج النحويين والبلاغيين عبر القرون، لعثرنا على جوانب كثيرة مشتركة، بين النحو والبلاغة لديهم، ولكن نكتفي بهذا القدر من بيان الجهود في إبراز صلة النحو بالبلاغة عند النحويين والبلاغيين التي توّجت بما قدّمه عبد القاهر الجرجاني

---

(١) أسرار البلاغة، ص١٣، عبد القاهر الجرجاني.

(٢) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص٣٦٢، د. إبراهيم سلامة، ط٢، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة ١٩٥٢م.

في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، من صلة ثابتة بين هذين العلمين الجليلين، اللذين يعدّان من أهم العلوم التي انتجّتها القريحة العربية، في ظل الإسلام، لخدمة لغة القرآن وبيانه، وإظهار إعجازه، وتوضيح أسراره.

من هنا فقد جاء عبد القاهر الذي استطاع أن يوضّح هذا الاتجاه التكاملي، بين النحو والبلاغة في نظرية النظم، التي بنى صرحها، لتكون نواة لما يمكن أن نطلق عليه (النحو البلاغي) أو النحو القائم على المعنى. «لأن عبد القاهر كان يرى أن علوم البلاغة علم واحد، تتشعّب مباحثه، وسمّى في الدلائل علم المعاني باسم النظم»[١] لا بل سمّى علم المعاني الخاضع لمعاني النحو، والمندغم فيه باسم النظم.

لو استغل النحويون والبلاغيون آراء هذا العالم القدير، لخلّصوا النحو ممّا علق به من شوائب عملت على تعكير صفوه، وزادته جموداً وجفاء، وخلّصوا البلاغة من تلك التقسيمات المنطقية، والقواعد الجافة، التي قيّدت البلاغة، وجمّدت اتجاهاتها، في خدمة فن القول العربي والنهوض به، «ولأن انتحاء كلام العرب، والقصد إلى طريقهم في التعبير، لا بد أن يشتمل على صفتين متداخلتين متكاملتين في وقت معاً، وهما الصحة والبلاغة، بل إن من أهل العلم بالعربية، من لا يقبل أن يقيم بينهما حاجزاً، ولا يرى أن يكون بينهما افتراق. وقد يرى هؤلاء أن الصحة في الكلام، تقضي أن يكون به بلاغ لمن يراد إبلاغه إليه، أي أن يكون مصيباً غرضه في نفس من يتلقاه، وأن يكون مؤثراً ودقيقاً في نقل ما يريد منشئه أن يبلغ به في فكر من يقرؤه أو يسمعه، وفي شعوره، وفي أحاسيسه. وهذا هو الذي يقوم على حسن نظم الكلام، وتركيب أجزائه وترتيبها، وضبط العلاقة بينها»[٢].

إنّ لغة القرآن الكريم خير ما يمكن لنا في هذا العصر تطبيق هذه الدراسة

---

(١) البلاغة تطوّر وتاريخ: ص١٦١، د. شوقي ضيف، ط٥، دار المعارف المصرية، القاهرة ١٩٨١م.
(٢) نحو العاني: ص٢٢، د. أحمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٧م.

عليها لاشتمالها على النحو والبلاغة معاً ودون فصل بينهما»[1] ويتم ذلك من خلال النص القرآني وفن القول العربي، شعره ونثره.

ولعلّ القرآن الكريم، أفضل نص يمكن أن تُبنى عليه هذه الدراسة، لما للمقام وسبب النزول من أثر بالغ في تنوّع الأساليب القرآنية «فإن هناك كثيراً من الآيات القرآنية التي لا نستطيع فهمها، ولا الحكمة منها، إلاّ إذا رجعنا إلى جانب المقام، وهو في القرآن الكريم (أسباب النزول). فبمجرّد أن نتعرّف على أسباب النزول الخاصة، نفهم عموم الأحكام، والحكمة منها، ومدى صلاحيتها، ولو عزلنا بعض الآيات القرآنية عن أسباب النزول، لما استطعنا أن ننزع بعض غموضها، أو لما فهمناها الفهم الكامل اللائق بها.

إنّ القرآن لا يأتي بأساليب النفي والاستفهام الإنكاري أو التوبيخي عبثاً، ولا بأساليب التأكيد والقصر وغيرها، وإنما لكل أسلوب مناسبته الخاصة التي ينبغي أن نقف عندها»[2].

فخير دراسة لغوية حديثة، هي التي تمزج النحو بالبلاغة، لإبراز النحو البلاغي الجمالي، حتى يكون رديفاً للنقد الأدبي، ومتمماً له، إذ لا فضل في فن قولٍ، لا يُلتزم فيه بقواعد اللغة وجمالياتها ومحاسنها.

---

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ص٣٢، د. محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة الصباح، الكويت ١٩٧٨م.

(٢) نفسه، ص٣٠.

الفصل الثالث

أثر المعنى في النحو والبلاغة

تعددّت المواقع والمواقف، وزوايا الرؤية التي ينظر من خلالها إلى المعنى، كما تعدّدت التفسيرات بتعدّد تلك المواقع والمواقف، فالنحوي له نظرة خاصّة إلى المعنى، ينتج عنها تفسير خاص، والبلاغي تعدّدت التفسيرات المعنوية لديه، ممّا تولّد منها، علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع.

أمّا الفقهاء والأصوليون فقد نظروا إلى المعنى نظراً ثاقباً عميقاً، فحلّلوه تحليلاً عقلياً وفكرياً، لاستنباط الأحكام الفقهيّة الدقيقة التي تدل على توظيف المعنى توظيفاً عملياً.

كما أن القواعد المنطقية قائمة على المعاني، في المقدّمة الصغرى، والمقدّمة الكبرى والنتيجة، واتحادها واختلافها من حيث المطابقة، والتضمين واللزوم والحد والمقولة والجنس والنوع والفصل والعرض، والكليّة والجزئية والسالبة والموجبة، وغيرها من القواعد المنطقية القائمة على المعنى، التي استفاد منها الفقهاء والأصوليون، في تشقيق المعنى، واستخلاص الأحكام واستنتاجها.

ويعُدّ المفسرون من أكثر العلماء بحثاً في المعنى ودقائقه وخفاياه فيقول الدكتور محمد بركات أبو علي: «والمفسرون اهتموا بالمعنى لفهم كتاب الله وتأويله»[١] إذ لا فهم إلاّ من خلال الاهتمام بالمعنى.

«أمّا الفلاسفة، فجلُّ أبحاثهم قائمة على المعنى ومعنى المعنى»[٢] كما تقوم

---

(١) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص١٥، د. محمد بركات ابو علي، دار البشير، عمّان ١٩٨٨م.

(2) The meaning of meaning. P. 160. C. K. Ogdenant I. Richards. ARK. Edition, 1985 - London - England.

على المعاني المجرّدة والبحث في ماهيّاتها، كمعنى الحب، ومعنى الجمال، ومعنى الأخلاق، ومعنى الكون والحياة، ومعنى الوجود، ومعنى السعادة والشقاء وغيرها من المعاني الذهنيّة الفكرية الفلسفية المجرّدة.

ثم جاء علماء النفس فحلّلوا المعنى إلى معنى ميتافيزيقي، ومعنى تجريبي ومعنى تحليلي، وأخضعوا هذه المعاني للنفس الإنسانية.

أمّا الأدباء والنقاد والفنّانون، فقد بنوا مذاهبهم النقدية والفنية والأدبية على المعاني، وبخاصة المعاني الجمالية والفنيّة، لا المعاني العرفية المعجميّة.

وهكذا فقد اختلفت النظرة إلى المعنى باختلاف الموقف والموقع، وزاوية الرؤية المؤدّية إلى الهدف المنشود، ولكن ما يهمنا من هؤلاء جميعاً، النحويون والبلاغيون.

أثر المعنى في الدرس النحوي العربي:

يرى بعض الباحثين المحدثين، أن الدراسات النحوية العربية القديمة، قد انكبّت على المبنى، واتخذته أساساً ومحوراً، دون أن تلتفت تلك الدراسات إلي المعنى والمضمون: «فقد اتسمت الدراسات اللغوية العربية، بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً»(١) وأضاف هؤلاء الباحثون قائلين: «إن ما يؤخذ على النحاة أنهم اهتموا في الدراسات النحوية بالجانب اللفظي، وهو كل ما له علاقة ببيان وظائف التركيب»(٢) «وكان اهتمام البحث النحوي – على مر العصور واختلاف الباحثين – بالجانب الإعرابي، أكثر من الاهتمام بمكوّنات المعنى النحوي الأخرى، التي تشارك الإعراب في بيان المعنى، وإزالة الغموض»(٣).

«إن طرائق النحو العربي القديم لا تمسّ معنى الجملة، لا من الناحية الوظيفية،

---

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها: ص١٢، د. تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥.

(٢) نفسه، ص١٦.

(٣) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، جـ١، ص٧٠، د. محمد صلاح الدين بكر مصطفى.

ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تبنى على اعتبار المقام، أي أن النحاة لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية، والمباني التي تدل عليها»(١).

لم يكتفوا بهذه الأقوال، بل أضاف بعضهم «أن هناك نقطة ضعف في النحو العربي، وهو ارتباطه الشديد بطابع الصناعة، حتى إنه يعرف أحياناً باسم صناعة النحو، ثم خلوه من الارتباط بالمضمون مما جعله يبدو جسداً بلا روح»(٢).

وقالوا: إنّ جلّ اهتمام النحاة العرب في درسهم النحوي، كان منصباً على تعليل حركة أواخر الكلمات، دون الالتفات إلى المعنى، وأثره في الكلام. «وأن النحاة العرب، في استنباط القواعد النحوية، ارتبطوا بالمقال الذي لا يعطينا إلاّ معنى ظاهر النص، وهو معنى فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي، ومنعزل تماماً عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية، ذات الفائدة الكبرى في تحرير المعنى»(٣).

ولو تتبعنا هذه الأقوال بحق النحو العربي، من قبل بعض الباحثين المحدثين، لوجدنا الكثير الكثير، ولكنني أكتفي بهذا القول الأخير «ومن الغايات الكبرى التي تهدف إلى تحقيقها مناهج الدراسة النحوية الحديثة، فهم الجملة، وتحليلها تحليلاً لغوياً، ينير جوانبها، ويكشف عن عناصر تركيبها، ولكن الدراسات النحوية القديمة للغة العربية تركّزت - في الأعم والأغلب - على جزئيات لغوية، خصّصت لمعالجتها أبواب مستقلّة، مما أدى إلى غياب الجملة العربية، عن مسرح النشاط اللغوي الغلاّب الذي ملأ الدنيا، وشغل الناس في الماضي - وأصبح الحديث عنها - إن وجد - ناقصاً مجزأً في معظم الحالات، فهي لا ترد في دراستهم إلاّ حين كانوا يبحثون في موضوع يستلزم التمثيل لبعض أنواعها، مما

---

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص١٦.

(٢) نفسه، ص٣٣٦.

(٣) نفسه، ص٣٣٧.

يتصل بحالة إعرابيّة معيّنة»(١).

فنحن أمام قضية أملت علينا بعض الأسئلة والاستفسارات، فإلى أي مدى يمكن أن تصدق هذه الأقوال الصادرة عن بعض المحدثين بحقّ الدرس النحوي العربي؟ وإلى أي مدى يمكن لنا أن نطمئن إليها، ونثق بها؟ وإن كانت غير وثيقة، فما الأدلّة والبراهين والإثباتات العلميّة المقنعة التي تفنّدها، وتثبت عدم دقتها؟.

إننا إذا ما اطّلعنا على مناهج الدرس النحوي عند العرب، منذ أقدم نص نحوي مكتوب وصلنا، وهو كتاب سيبويه الذي يعدّه النحاة قرآن النحو، وأبا الكتب النحوية جميعها. وسرنا مع الزمن، عبر القرون، حتى كتب ابن هشام، وبخاصة (مغني اللبيب) نلمس أنّ هذه الأحكام والأقوال الصادرة بحق النحو العربي والنحاة، من قبل بعض المحدّثين، فيها شيء من التجنّي، وعدم الدقة والموضوعية، وهي أحكام عامّة جانبت كبد الحقيقة، وعين الصواب، لأنها تأثّرت بمعطيات الدرس اللغوي الحديث في أوروبا وأمريكا، التي نتج عنها نظريات متعدّدة مختلفة في اللغة، منذ بلومفيلد ودي سوسير، إلى تشومسكي ومن جاء بعدهم. فطلبوا من الخليل بن أحمد وسيبويه والمبرّد وابن جنّي، وابن فارس، وعبد القاهر، وابن الأنباري، وابن عقيل وابن هشام.. وغيرهم أن يخلعوا عمائمهم، ويرتدوا القبّعات الإفرنجية، ليبنوا قواعد النحو العربي وفق النظريات اللغوية الحديثة، وتناسوا أن لكل لغة خصائصها وميزاتها وأصولها وقواعدها النظمية.

وكم سنكون مسرورين، لو عمل هؤلاء الذين طعنوا في الدرس النحوي العربي من جميع جوانبه، حتى عرّوه من كلّ فضيلة، على بناء نحو عربي ميّسر

---

(١) بناء الجملة في لهجة نابلس المعاصرة، ص٣٢٧، رسالة دكتوراة، إعداد محمد جواد النوري. إشراف. د. رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٢.

وانظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٣، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٦٤م.

جديد مبرأ من تلك العيوب والمطاعين التي وجّهوها إلى النحو العربي التقليدي، خدمة للناشئة من طلبة العلم في المدارس والمعاهد والجامعات.

ولكن هيهات، هيهات، لأننا مهما درسنا من نظريات لغوية حديثة، فسنبقى نعيش على فتات موائد هؤلاء الأفذاذ من علمائنا، الذين بنوا لنا تراثاً لغوياً ضخماً، سبقوا في كثير من جوانبه، النظريات اللغوية الحديثة، وتفوّقوا عليها.

وقد أقرّ بعض هؤلاء المحدثين الذين طعنوا في تراثنا النحوي واللغوي والبلاغي، أن كثيراً مما توصّل إليه النحويون والبلاغيون العرب، لم يعرفه علماء اللغة الغربيون إلاّ في العصر الحاضر. «فمع قطع النظر عن رأيي الشخصي في هذا المجال، أجدني مدفوعاً إلى المبادرة، بتأكيد أنّ دراسة عبد القاهر للنظم، وما يتصل به، تقف بكبرياء، كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي، هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة، على جهد عبد القاهر»(١).

كما ذهب غير باحث منصف إلى أنّ كثيراً ممّا توصل إليه علماء اللغة في الغرب في هذا العصر، قد ورد في طيات قضايا النحو العربي منذ القدم.

ولهذا «فإنني أقمت مقابلاتي في مواضع كثيرة، على أمثلة من معالجات للنحويين العرب، قدرّت أن أصولها متلاقية مع أصول في مناهج النظر اللغوي الحديث.. ذلك أننا إذا تجاوزنا عن خصوصيات السياق التاريخي والثقافي لكل منهما، وجدنا البحث اللغوي الحديث يضارع البحث اللغوي عند العرب»(٢).

---

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص١٨، د. تمّام حامد.

(٢) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي والحديث، ص٢٢، د. نهاد الموسى، دار البشير، عمّان، ط٢ ١٩٨٧م.

مدخل إلى علم اللسان الحديث (١، ٢، ٣) لعبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلّد الأول، الجزء الأول ٩٧١، المجلّد الأوّل، الجزء الثاني ١٩٧، المجلّد الثاني، الجزء الأوّل ١٩٧٢.

وقد أورد الأستاذ الدكتور نهاد الموسى امثلة عديدة اخرى، على هذا التشابه بين التراث النحوي العربي، والدرس اللغوي الغربي الحديث، فقال: هذه مسائل خمس، ممّا وقع فيه التوارد بين التراث النحوي العربي، والتقليد اللغوي الغربي، على نحو خاص، وذلك انها تعالج امثلة باعيانها، على نحو متقارب إلى حدّ المطابقة.. وجدتها خاصة، جديرة بالتأمّل حول هذه الظاهرة»(١).

إنّ كل من يدّعي أن النحاة العرب قد جانبهم الصواب، لأنهم لم يتخذوا من المعنى أساساً في درسهم، لنحوي، ادّعاء باطل لا يقوم على دراسة عميقة لهذا التراث النحوي «لأن النحو والمعاني يشكلان علماً متكاملاً نستطيع أن نسمّيه علم التراكيب»(٢) «فالناظر إلى كلام القزويني، يجده أنه يضع مباحث علم المعاني في نطاق إسناد الجملة، وعلاقاتها الداخلية والخارجيّة، وأساليبها، وهو كلام لا يبعد بالمعاني عن النحو»(٣).

فلا يمكن لنا ان ننكر، أن النحويين العرب، اعتمدوا على المعنى اعتماداً كلّياً في بناء الدرس النحوي العربي، وبحث قضاياه «وأن معاني النحو العربي واصوله ليست - كما يتوهّم كثير من الناس - قوالب جامدة، أو مقاييس محدّدة صُمّاً، بل إنها مع كونها تقوم على أسس عقلية منطقية، فإنها ترعى الجوانب الفنيّة، والأحوال النفسيّة، لدى مَن ينشئ الكلام، وتعتدّ بتقدير المنشئ ولحال من يتلقّى عنه، ويأخذ منه»(٤).

لو تتبّعنا منهج اقدم نحوي عربي، وصلنا فكره النحوي والبلاغي، موثّقاً في كتابه الكتاب، لرأينا أنه كان يغوص إلى أعماق المعنى، وينظر بسعة افق إلى ما يحيط به من ظلال وهالات. «ولعلّ ما اذهب إليه هنا لا يكون تحلّماً شاذاً، ذلك أن ميخائيل كارتر، يلاحظ أن سيبويه كان ينظر إلى الكلام على أنه شكل من

---

(١) انظر هذه المسائل في نظرية النحو العربي، ص١٠٩ - ص١١٩، نهاد الموسى.

(٢) دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص٣٦، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

(٣) الأصول، ص٣٤٤، د. تمّام حسّان.

(٤) نحو المعاني، ص٣٢، د. احمد عبدالستار الجواري.

أشكال السلوك الاجتماعي، بآية أنه يحاكم (صوابيّته) محاكمة ثقافيّة، ويطلق فيه أحكاماً أخلاقية، فهو حسن أو قبيح، شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك. ويلاحظ أيضاً أن سيبويه، يترجّح في التعبير عن (النحو) بين مفردات شتّى مثل:

(الطريقة) و (السُنّة) و(المذهب) و(الوجه)، ولكن مفردة (النحو) أكثرها عنده دوراناً. وتشير هذه المفردات إلى أنّ سيبويه كان يعالج موضوعه، على أنه طريقة العرب في كلامهم»[1].

ولم يكتف سيبويه والنحاة العرب، بالاعتماد على المعنى في بناء درسهم النحوي، بل غاصوا أبعد من ذلك «فإن سيبويه ومن معه من النحاة، ارتبط تفكيرهم النحوي بهذا المنزع الذي لا أخطئه كلما طالعت تراث هذه الطبقة، وهو تحليل السليقة اللغوية ومنازعها في الإبانة، واشتقاق القواعد والقوانين التي انطوت عليها هذه السليقة، وكأنه ضرب من التحليل النفسي للغة، أو ضرب من مدارسة الفكر والمنطق الكامن وراء هذه اللغة»[2].

وممّا يلفت الانتباه إلى اعتماد سيبويه على المعنى، في الدرس النحوي، أنه رأى أن النداء أوّل كلّ كلام وبدايته، لجلب انتباه المخاطب، فيقول: «إنّ أوّل الكلام أبداً النداء، إلاّ أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أوّل كلام لك به تعطف المكلّم عليك، فلما كثر وكان الأوّل في كل موضع، حذفوا منه تخفيفاً، لأنّهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم»[3] فقد ربط المعنى النحوي بالموقف الاجتماعي، وبالناحية النفسية لاستدعاء المخاطب، للاقبال عليه، ليخاطبه وهو مقبل عليه، لما في ذلك من إيحاء نفسي عميق، ورحم الله ابن جني إذ قال بعده: «فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه، لما

(١) نظرية النحو العربي، ص٤٤، د. نهاد الموسى.
(٢) دلالات التراكيب، ص٧، د. محمد أبو موسى، ط١ مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٩م.
(٣) كتاب سيبويه، جـ٢، ص٢٠٨.

تكلّف القائل ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه، وعلى ذلك قالوا: ربّ إشارة أبلغ من عبارة، وقال لي بعض مشايخنا - رحمه الله - أنا لا أحسن أن أكلّم إنساناً في الظلمة»[1].

إن المعنى مخّ النحو ونخاعه، الذي عمل على حيويته، «فالنحويون وعلى رأسهم أبو سعيد السيرافي ينكرون كل الإنكار، أن تُقتصر مهمّة النحو على صحة التركيب، من الناحية الإعرابيّة، فهم يراعون المعاني، قبل مراعاة الألفاظ، أو أن الألفاظ نفسها إذا رُتّبت ترتيباً خاصاً مطابقاً لقواعد النحو حُفظ المعنى، بل إن المعنى هو الذي أملى هذا الترتيب. وكان النحويون يُقرّون للمعاني قيمتها، ويحاولون إرضاءها بطرق مختلفة من وجوه التصريف»[2].

وإنني أرى أن لا صحة لتركيب لغوي إلاّ بصحة المعنى، وبما أن النحو قائم على صحّة التركيب وسلامته، فهو إذن قائم على صحّة المعنى أيضاً.

الجملة العربية والدرس النحوي:

بما أنّ النحاة العرب انطلقوا في الدرس النحوي من الجملة ومكوّناتها، فإنهم وضعوا حدّاً للجملة، كادوا يتّفقون عليه، وهو «جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. كقام عبدالله. وجلس زيد. فالفعل والفاعل جملة. أو قولك: القائم زيد»[3] أو «إنها كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركّبة من فعل وفاعل»[4] أو «ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، وهي عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللصّ،

---

(١) الخصائص، جـ١ ص٢٤٧، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار المكتب المصريّة ١٩٥٢م.

(٢) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص٣٥٨، د. إبراهيم سلامة.

(٣) المقتضب: جـ١ ص٨، المبرّد.

(٤) اللّمع في العربيّة، ص١١٠، ابن جنّي، تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.

وأقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً»[1].

كان سيبويه أوّل من تعامل مع الجملة العربية في الدرس النحوي، بصورة موثّقة في كتابه، «فيعرّف للجملة حدودها واستقلالها، ولكنّه أيضاً يدرك أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول، ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها، ويمدّ بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي. ثم نراه يعتدّ الموقف الكلامي كلاً واحداً، فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة، إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه، «قال: فاما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً. فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً.. وأمّا الموضوع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر (ضرب)، تريد: اضرب زيداً»[2].

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أن الكلام يتألّف من عناصر لغوية خالصة، يلاحظ أنه قد يقوم على عناصر لغوية، وعناصر أخرى من العالم الخارجي نراها أو نسمعها أو نحسّها أو نشمها أو نذوقها، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة، تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ. قال في باب عقده في حذف المبتدأ وذكر الخبر: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدالله... كأنك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتاً فعرف صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد وربى. أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيدٌ! أو المسك! أو ذقت طعاماً، فقلت: العسل..»[3].

«هذه آيات دالّة على أن سيبويه، أدرك ما يكون من اندغام اللغة في نظامها الداخلي الخاص بالحياة في مجالها الخارجي العام، أو أدرك أن بين اللغة وسياقها

---

(١) مغني اللبيب، جـ٢ ص٣٧٤، ابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت. بلا.

(٢) كتاب سيبويه، جـ١ ص٢٩٦.

(٣) كتاب سيبويه، جـ٢ ص١٣٠.

الاجتماعي علاقة عضوية »[١].

لقد ربط سيبويه السياق اللغوي بحال المخاطب، والظروف المحيطة بالمتكلّم والكلام « وتلقانا في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي النحوي، وملاحظة السياق، وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة، فيردّها إلى أنماط لغوية مقرّرة، ويقدّر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة، من حذف أو غيره، وفق نظرية العامل، ولكنّه لا يقف عند ذلك، بل يتسّع في تحليل التراكيب، إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلّم، وموضوع الكلام، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانيّة للتركيب النحوي، ورسم خطوط هادية في تعلّم العربية تعلّماً يضع كل تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه »[٢].

ولهذا فإن المعنى كان أساس حدّ الجملة عند النحويين، وإن هذه الجملة العربية بأنواعها، كانت المجال الذي وقف عنده النحويون بحثاً ودراسة ومحاورة، لاستنباط قواعدهم واستنتاجها.

وقد كانوا مضطرين أن يتخذوا من الجملة ميداناً لنشاطهم اللغوي، والنحوي، وليس النص، لتكون استنتاجاتهم أكثر دقة وصواباً، لأنه كلّما كان الميدان محدّداً، كانت النتائج دقيقة. « فهذ الجملة هي المدى الأقصى الذي وقف عنده النحاة، فلم يتناولوا وحدة أكبر منها.. ولقد كان النحاة على حقّ عندما وقفوا هذا الموقف، لأن تركيب النص المتصل، إنْ سمح باستنباط بعض الضوابط الفضفاضة بالنسبة لعلاقات الجمل ومعانيها، فما كان لهم أن يتمكنوا من إخضاع أي عنصر أكبر من الجملة لمثل ما تخضع له التراكيب النحوية من التقعيد »[٣].

---

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٩٩، د. نهاد الموسى.

(٢) نفسه، ص٩٧.

(٣) الاصول، ص٣١٠، د. تمّام حسّان.

كما أن المعنى المستفاد من الجملة، كان المتّكأ الذي اعتمد عليه النحاة في الإعراب «فالجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك، وأوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركّباً»(١).

فضرب ابن هشام غير مثال، ليثبت صحّة رأيه، وهي أمثلة دامغة تثبت أثر المعنى ودقته في صحّة الإعراب وصوابه، وأن الإعراب فرع المعنى، فقال: «قال الشلوبين: حكى لي أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي، سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى: ﴿ **وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة** ﴾(٢) فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة، إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل. فقال: فهي إذاً تمييز»(٣).

وممّا يؤكّد اعتمادهم على المعنى في الإعراب، وإنّ المعنى دليل المعرب، لأنه واقع في الخطأ لا محالة، إذا لم يفهم المعنى، ويدقّق في خفاياه، قول ابن هشام: «وها أنا مورد بعون الله أمثلة، متى بُني فيها على ظاهر اللفظ، ولم ينظر في موجب المعنى، حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وسترى ذلك معيناً»(٤).

فأورد اثنين وعشرين مثالاً من آيات القرآن الكريم، والشعر العربي بيّن فيها خطأ المعرب القائم على عدم فهم المعنى بدقّة وتعمّق. وسأكتفي بذكر بعض هذه الأمثلة، لأن المجال لا يتسع لذكرها جميعاً.

فقال ابن هشام: «وما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلاميذه (قيّماً) من قوله تعالى: ﴿ **ولم يجعل له عوجا قيّماً** ﴾(٥) صفة لعوجا. قال:

---

(١) مغني اللبيب، جـ٢ ص٥٢٧، ابن هشام.

(٢) النساء: ١٢.

(٣) مغني اللبيب، جـ٢ ص٥٢٨، ابن هشام.

(٤) نفسه جـ٢، ص٥٢٩.

(٥) الكهف: ٢.

فقلت له: يا هذا، كيف يكون العوج قيّماً؟ وترحّمت على من وقف من القرّاء على ألف التنوين في (عوجا) وقفة لطيفة، دفعاً لهذا التوهّم، وإنما (قيّماً): حال: إمّا من اسم محذوف، وهو وعامله. أي إنزاله قيّماً، وإمّا من الكتاب»[1].

ومنه قوله: «وقول ابن السيد في قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حَجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلا﴾[2] إن (من) فاعل بالمصدر حجّ، ويردّه أن المعنى حينئذ، ولله على الناس أن يحجّ المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلّف مستطيع عن الحجّ، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل: إنه ضرورة.. والمشهور في (مَن) أنها بدل من الناس، بدل بعض، وجوّز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطية، فالمحذوف جوابها، والتقدير عليها: من استطاع فليحجّ»[3].

نلمس أثر المعنى في هذه الآية، التي حملت إلينا حكماً إلهيّاً مفروضاً، فنعي من خلالها مدى حاجة الفقهاء والمفسرين إلى النحو واللغة والبلاغة، لتكون أحكامهم واستنتاجاتهم قائمة على فهم دقيق وعميق للمعنى والإعراب، والتركيب اللغوي، والمعنى السياقي.

كما أثبتت هذه الآية، أن النحويين انطلقوا في درسهم النحوي وإعرابهم من المعنى الصحيح السليم، الذي لا يؤدّي إلى خطأ في الأحكام الشرعية، وحتى لا يكون فهمهم وإعرابهم خارجاً عن نطاق المعنى المقصود، فكانوا عوناً للمفسرين والفقهاء والأصوليين والبلاغيين، لأن المعنى هو حلقة الوصل بينهم جميعاً، هذا المعنى الذي كان منطلق الأحكام، والقواعد عند هؤلاء جميعهم.

«ولهذا فإننا نظفر بمفهوم المعنى عند المفسرين، وتتنوّع التعابير فيما بينهم،

---

(١) مغني اللبيب جـ٢، ص٥٣٤، ابن هشام.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) مغني اللبيب. جـ٢، ص٥٣٦، ابن هشام.

وتختلف التراكيب في توضيح ذلك، ومع هذا فإنهم جميعاً يقرون بقيمة المعنى في دراساتهم وتفاسيرهم، وهم بذلك ينسجون مع الأدباء والنقاد والبلاغيين والنحويين في فهم نظرية المعنى وفنونها، بوصفها أداة لفهم جماليات فن القول العربي، والكشف عن إعجاز القرآن الكريم»[١].

وعلى ذلك، فإن النحو العربي، في درسه وأحكامه، لم تكن مهمّته مقصورة على الإعراب، ونظامه وأحواله، والبحث في العوامل والعلل، بل زاده النحاة العرب اتساعاً وشمولاً، ليبحث في الجمل من حيث نظمها وتاليفها، وعلاقات ألفاظها بعضها ببعض، ووسائل التعبير عن هذه العلاقات، والمعاني الناتجة عنها، وعلاقة المعنى بمواقع الألفاظ ووظائفها. «لأن معظم الأبحاث النحوية، لا يتعلّق بالعامل وضبط الأواخر، بل أبحاث في الجملة وتكوينها، وقد نص بعض أئمة النحاة على مهمة النحو بهذا المعنى، بل بأوسع من هذا المعنى، يقول أبو سعيد السيرافي: كما جاء في الإمتاع والمؤانسة - «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تاليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخّي الصواب في ذلك، وتجنّب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت، فإنّه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر، والتأويل البعيد، أو مردود لخروجه على عادة القوم الجارية على فطرتهم»[٢] فالنحو - في رأيه - يبحث في الحركات والسكنات والحروف، وتاليف الكلام، فمهمته لا تقتصر على ضبط الأواخر من أجل العوامل»[٣].

كما أظهر النحاة العرب العلاقات بين الألفاظ والجمل، وأثر السياق في معنى الألفاظ، وأثر هذا المعنى على إعرابها، وفق علائق وروابط ووشائج تصل بين الألفاظ، لتكوّن المعنى المقصود، حتى لا تكون الألفاظ مرصوفة، بلا روابط «إذ

---

(١) مفهوم المغني بين الأدب والبلاغة، ص٢٧، د. محمد بركات أبو علي.

(٢) الإمتاع والمؤانسة، جـ١ ص١٣٤، تحقيق أحمد أمين الزين، لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩-١٩٤٤م.

(٣) أصول النحو العربي، ص٢٦٥، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٨م.

تتطلب أجزاء التركيب المختلفة أنواعاً معينة من التطابق والترابط، يكسب التركيب تماسكاً يجعله ذا معنى، وبدون ذلك تصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى غير المنال، ومجالات التطابق تكون في العلامة الإعرابية، والتكلّم والخطاب والغيبة، أو ما يسمى الشخص، والإفراد والتثنية والجمع أو العدد. والتذكير والتانيث، أي النوع. والتعريف والتنكير، أو التعيين. إن المطابقة في أي مجال من هذه المجالات الخمسة، تقوّي الصّلة بين المتطابقين، فتكون تلك المطابقة قرينة على ما بينها من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب النحوي الذي تقع فيه، ويعبّر عنه كل منها. إذ إن المطابقة بين أجزاء التركيب هي التي تجعل له معنى يمكن أن نفهمه من هذا التركيب، وبدونها تتفكك تلك الأجزاء، وتفقد قدرتها على التعبير عن المعنى»(١) وقد ركّز النحاة العرب على التماسك بين الألفاظ من حيث أداء وظائفها المعنوية في السياق. «وجعلوا إتمام المعنى هو معيار الجملة، فيه يحدّد بدؤها ونهايتها، فإذا لم يتم المعنى، لا تسمّى البنية التركيبية جملة، ولكن هذا المعنى يتحقق بصفة تامّة وفقاً للظروف المتمثلة بالسياق والظروف والمستوى الثقافي، ودرجة الانتباه عند المستقبل للجملة»(٢).

فبنى النحويون الوظائف النحوية ومصطلحاتها على الوظائف المعنوية الواردة في السياق، فقد تؤدّي اللفظة في السياق وظيفة الفاعل، بالنسبة للفعل، أو وظيفة الخبر بالنسبة للمبتدأ، أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الشرط بالنسبة للجواب، أو وظيفة الجواب للشرط، أو الجواب للطلب، أو وظيفة الصفة النحوية الإعرابية، متعلّقة بوظائف معنوية واردة في سياق الجمل والعبارات، وفق نظام بناء الجملة العربية.

«ويلعب السياق اللغوي دوراً هاماً في تقرير معنى المفردة، وتحديده، وحين نذكر السياق اللغوي، يتبادر إلى الذهن نوعان أو مستويان من السياق: السياق النحوي، أو

---

(١) مشكلة المعنى بين النحو البلاغة، ص١١٠، رسالة دكتوراة، إعداد محمد فؤاد علي الذهن.
(٢) الجملة العربية، ص٣٥، د. محمد إبراهيم عبادة. منشاة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٤م.

البنية النحوية، التي ترد فيها الكلمة، بوصفها وحدة نحوية، والسياق المعجمي، الذي ترد فيه المفردة بوصفها وحدة دلاليّة معجمية.

وفيما يتعلق بالنوع الأوّل، فمن لمعروف أن الكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي، بل يخضع ترتيبها، لأنساق تركيبية مضطّردة، وعلاقات شكلية داخلية معقدةً، تشكّل في مجموعها قواعد التركيب النحوي في لغة ما»(١).

كما بيّن النحاة العرب التطابق اللفظي في الجملة العربية التي تؤدي معنى سليماً، من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، وغير ذلك، كما في قولنا: الطالب نشيط، والطالبان نشيطان، والطلاب نشيطون، والطالبة نشيطة، والطالبتان نشيطتان، والطالبات نشيطات.

والتطابق في الإشارة والمشار إليه، والصفة والموصوف، وغير ذلك، كما في قولنا: هذا طالب نشيط، وهذه طالبة نشيطة، وذلك طالب نشيط وتلك طالبة نشيطة.

إن هذا التطابق اللفظي، بنت عليه العربية نظامها، في تماسك ألفاظها في السياق اللغوي، الذي يؤدي معنى مستقيماً مألوفاً لدى أبناء اللغة، وسرعان ما يشعر ابن اللغة بنشاز في بناء الجملة الذي ينعكس على المعنى فيخلخله إذا ما سمع قائلاً يقول: الطالبان نشيط، أو الطالب نشيطان، أو الطالبان نشيطون، أو هذه طالب نشيطة. أو هذا طالبة نشيط. لأن هذا السياق اللغوي الأسلوبي، يخالف النظام الذي ترد عليه اللغة، فلا تؤدّي الكلمات وظائفها، لعدم تماسكها وتطابقها، ممّا ينعكس على المعنى.

وبيّن المبرد أثر هذا التطابق بقوله: «فأما قولهم: الليلةَ الهلالُ، ولا يجوز الليلة زيد، لأن ظروف الزمان لا تتضمّن الجثث، وإنّما استقام هذا المعنى لأن فيه معنى

---

(١) التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن، ص٧٥، د. عودة أبو عودة، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء ١٩٨٥م.

الحدوث، إنّما يريد: الليلةَ يحدث الهلال، فللمعنى صلح. ولو قلت: الليلةُ الهلالُ، كان جيداً. تريد الليلةُ ليلةُ الهلال. فلما حذفت ليلة، أقمت الهلال مقامها، مثل قوله الله عزّ وجل: ﴿واسأل القرية﴾[١] تريد أهل القرية»[٢].

وذكر الجاحظ هذا التطابق والاقتران اللفظي في اللغة العربية بعامة، وفي القرآن الكريم بخاصة. وكأني به قد استقرأ ألفاظ القرآن الكريم، وسبر غورها، واستشعر مواقعها في الكلم، ولهذا فقد قرن بين ورود هذه الألفاظ وما تبعها من ألفاظ، فكأنها توائم متصلة فيما بينها، إذ يقول: «ألا ترى أنّ الله - تبارك وتعالى - لم يذكر في القرآن الجوع إلاّ في موضع العقاب، أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر.. وكذلك ذكر المطر، لأنّك لا تجد القرآن يلفظ به إلاّ في موضع الانتقام.. ولفظ القرآن الذي نزل عليه، أنه إذا ذكر الأبصار، لم يقل الأسماع، وإذا ذكر سبع سماوات، لم يقل الأرضين. وفي القرآن معان لا تكاد تفترق، مثل الصلاة والزكاة، والجوع والخوف، والجنة والنار، والرغبة والرهبة، والمهاجرين والأنصار، والجن والإنس»[٣].

وقد استغلّ النحاة هذا التطابق اللفظي في السياق اللغوي، المؤدّي إلى معنى يحسن السكوت عليه، وبنوا أبواب النحو على وظائف الألفاظ وتطابقها في سياق الكلام، ضمن تلك المعاني المستفادة من الموقف والمقام، فقد تصلح جمل لتؤدي معاني مقبولة في مقام، وهي نفسها مرفوضة في مقام آخر.

«وتقول: زيد أبوك حقاً، وهو زيد معروفاً، وأنا عبدالله أمراً واضحاً. وذاك لأن هذه الحالات إنّما تؤكّد ما قبلها، لأنك إذا قلت: هو زيد وأنا عبدالله. فإنما تخبر بخبرين، فإذا قلت: معروفاً وبيّناً - فإنما المعنى أني قد بيّنت لك هذا وأوضحته، وفيه الإخبار، لأنه عليه يدل. ولو قلت أنا عبدالله منطلقاً. لم يجز. لأن المنطلق لا يؤكّدني. الا ترى أنك لو قلت: أنا عبدالله منطلقاً، لكان المعنى فاسداً، لان هذا الاسم لا يكون

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) المقتضب، جـ٢ ص٣٥١، المبرّد.

(٣) البيان والتبيين، جـ١ ص١٩، الجاحظ.

لي في حال الانطلاق، ويفارقني في غيره، ولكن يجوز أن تقول: أنا عبدالله. مصغِّراً نفسك لربّك، ثم تقول: آكلاً كما يأكل العبيد، وشارباً كما يشرب العبيد، لأن هذا يؤكّد ما حدّدت به، وكذلك لو قلت مفتخراً أو موعداً: أنا عبدالله شجاعاً بطلاً. وهو زيد كريماً حليماً، أي فاعرفه بما كنت تعرفه به، كان جيّداً.

وهذا باب إنّما يفضله ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»(١).

ومثل هذا ما ذكره عبد القاهر الجرجاني، بتحديد الفروق الدقيقة في الخبر، مرتّباً هذه الفروق على التعريف والتنكير والتقديم والتأخير، والصور الجمَليّة العربية الأخرى، القائمة على معاني النحو، ليبيّن لنا، انه كان لا ينظر إلى النحو من الزاوية الضيّقة التي تعوّل على اللفظ والإعراب فحسب، بل كان ينظر إلى النحو من زاوية اشمل واعمّ، لتحتوي المعنى، وما يترتّب على اختلاف الصورة الجمليّة العربية في التركيب من اختلاف في المعنى، والخروج به - احياناً - إلى الالتواء المؤدي إلى اللامألوف واللامعقول، فيقول: «ولا ينبغي أن يغرّك انا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر، قدّرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول في زيد يقوم: إنه في موضع زيد قائم، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن احدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي ان يكونا جميعاً فعلين، أو يكونا اسمين. ومن فروق الإثبات أنك تقول: زيد منطلق، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة لا تكون في الباقي، وانا أُفسّر لك ذلك.

اعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد، ولا من عمرو، فانت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت: زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إمّا زيد وإمّا من عمرو، فانت تُعلمه انه كان من زيد دون غيره، والنكتة: أنك تثبت في الأوّل الذي هو قولك: زيد منطلق، فعلاً لم يعلم

(١) المقتضب، جـ٤، ص٣١٠، المبرّد.

السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو: زيد المنطلق، فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك. فقد وافق الأوّل في المعنى الذي له كان الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشيء.. ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الجواب، أدخلوا الضمير الثاني الذي هو: زيد المنطلق، فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك. فقد وافق الأوّل في المعنى الذي له كان الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشيء.. ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الجواب، أدخلوا الضمير المسمّى فصلاً بين الجزئين، فقالوا: زيد هو المنطلق، ومن الفرق بين المسألتين إنك إذا أنكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأوّل، وإذا عرّفت لم يجز ذلك، وتفسير هذا أنك تقول: زيد منطلق وعمرو، تريد وعمرو منطلق أيضاً. ولا تقول: زيد المنطلق وعمرو، ذلك لأن المعنى من التعريف على أنّك أردت أن تثبت انطلاقاً مخصوصاً قد كان من واحد، فإذا أثبتّه لزيد لم يصحّ إثباته لعمرو»(١).

فلكل عبارة من هذه العبارات معنى خاص، يختلف عن الآخر، لأن العبرة ليست بالإعراب، وإنما بالنظر إلى المعنى الذي نشأ من اختلاف الصيغة، وصورة التركيب. فلكل تركيب معنى خاص، لا يسدّ مكانه تركيب آخر، لأنه يؤدي إلى معنى فاسد. فمع أن التركيب السابق يتكوّن من مبتدأ وخبر في جميع صوره، إلاّ أن الاختلاف لم ينشأ عن الإعراب، وإنّما نشأ عن تعريف الخبر وتنكيره الذي أدّى إلى معنى جديد.

فلم يهمل النحويون العرب المعنى، ولم يهملوا وظائف الألفاظ المعنوية والنحوية، ضمن وجودها في الجملة. «إذ أن أداء الكلمات لوظيفتها النحوية يفهم من شيئين: أحدهما يختص بالكلمة وصيغتها. والآخر يختص بوجودها في الجملة، وهو موقعها. فالكلمة التي تأتي على صيغة من صيغ الماضي تؤدّي وظيفة الماضي في الجملة. والكلمة التي تأتي على صيغة المضارع، تؤدي وظيفة المضارع في الجملة. أما

---

(١) دلائل الإعجاز، ص١٢٤، عبدالقاهر الجرجاني.

الموقع وهو الأهم، فيقصد به أبواب النحو حيث تقع الكلمة فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو صفة أو غير ذلك»[١].

وهذا ما أوضحه المبرّد بقوله: «وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو الفاعل.. والمفعول به نصباً إذا ذكرت من فعل به، وذلك لأنّه تعدّى إليه فعل الفاعل. وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً، ليُعرف الفاعل من المفعول به»[٢].

ولننظر إلى دقّته في تحكيم المعنى في الإعراب بقوله: «وكذلك إذا قلت: لم يقم زيد، ولم ينطلق عبدالله، وسيقوم أخوك. فإن قال قائل: إنما رفعت زيداً أوّلاً لأنه فاعل. فإذا قلت: لم يقم، فقد نفيت عنه الفعل، فكيف رفعته؟ قيل له: إن النفي إنّما يكون على جهة ما كان موجباً، فإنّما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً، فكذلك إذا قلت: لم يضرب عبدالله زيداً. علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل. ومن ذكر أنه ليس بمفعول. الا ترى أن القائل إذا قال: زيد في الدار. فاردت أن تنفي ما قال أنك تقول: ما زيد في الدار، فترد كلامه ثم تنفيه»[٣].

اهتم العلماء العرب بالمعنى في شتّى الدراسات «وأن العربية ببلاغتها ونحوها وصرفها وفقهها، لم تستو على سوقها من غير تلبسها بالمعنى الذي من أجله وجدت»[٤].

وقد بين الأستاذ الدكتور محمد بركات أبوعلي أن النحاة العرب أسّسوا نحوهم، وبنوا أبوابه، وسموا اصطلاحاته على المعنى، وضرب على ذلك أمثلة فقال: «حتى إنّ النحاة أقاموا أبوابهم النحوية في النواسخ، وما يتبعها، على المعاني، ومن ذلك أنهم قالوا: فعلاً تاماً، وذلك أنه تام بذكر فاعله، أو نائب فاعله، وقالوا فعلاً ناقصاً: أي لا يتم معناه إلاّ بوجود اسم وخبر بعده. فالفعل

---

(١) اصول النحو العربي، ص٢٦٨، د. محمد عيد.

(٢) المقتضب، جـ١ ص٨، المبرّد.

(٣) نفسه، جـ١ ص٨، المبرّد.

(٤) مفهوم المعنى بين الادب والبلاغة، ص٣١، د. محمد بركات أبو علي.

التام مع فاعله أو نائبه يشكّل وحدة واحدة، والفعل الناقص يكتمل بزيادة معنى أكثر من الزيادة التي انضمّت إلى الفعل التام، ومن هنا كان العنى المضاف إلى الفعل التام، غير المعنى المضاف إلى الفعل الناقص، وكل معنى مع فعله يؤلّف وحدة معنوية منسجمة في التركيب»(١).

إن من الغباء أن يظن ظان أن النحو العربي مفصول عن المعاني، وأنْ لا أثر للمعنى في الدرس النحوي العربي «ولعل أهم وأخطر ما يمكن تأكيده حقيقة قال بها غير واحد من الباحثين، وهي أن عزل معاني النحو عن النحو، مساءة إليه بالغة، وجنوح به عن السبيل السوي أي جنوح، وتجريد للنحو من روحه، حتى يصير جسماً بلا روح، وإهاباً بلا محتوى»(٢).

الحمل على المعنى في الدرس النحوي:

ممّا يؤكّد اهتمام النحاة العرب بالمعنى واعتمادهم عليه في تفسيراتهم، وتخريجاتهم، وجود ظاهرة الحمل على المعنى، في الدرس النحوي لديهم، فهذه الظاهرة تكشف لنا عن العلاقة الحميمة بين النحو والمعنى، سواء أكان المعنى المعجمي، أو المعنى الاجتماعي، أو معنى المقام، لأنّ هذه المعاني جميعها تصبّ في مجرى المعنى الوظيفي في السياق. «ويعوّل النحويون على المعنى معولاً كبيراً، ويمثّل التفاتهم إلى المعنى عامة، والمستوى الدلالي خاصة ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تخلّف التفسير على المستوى النحوي الخالص.. ويجعلون المعنى حكماً فيما يجوز وما لا يجوز، فمن ذلك أن ابن السرّاج يذهب إلى أنه «لا يجوز أن تستثني النكرة من النكرات في الموجب، لا تقول: جاءني قوم إلاّ رجلاً، لأن هذا لا فائدة في استثنائه»(٣) وواضح أنّه يعوّل على الإفادة من جهة المعنى وفقاً لما يجده أبناء اللغة في

(١) نفسه، ص٧٨، د. محمد بركات أبو علي.

(٢) نحو القرآن، ص١٦، د. أحمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤م.

(٣) الأصول في النحو، جـ١ ص٣٤٦، ابن السراج.

سلائقهم. وكان اعتبار المعنى عندهم ضرباً من اختبار الاطّراد في التفسير النحوي، وكأنما كانوا يتعاورون هذا الملحظ، ليمتحنوا صلاحيته في إطار مناظرتهم الخلافية الخصبة، فحين أرادوا أن يفسّروا نصب المستثنى، التفت الزجاج وأبو علي الفارسي إليه، فذهبا إلى أن عامل نصب المستثنى هو (إلاّ) ذلك أن معناها (استثنى) وهو فعل ينصب ما بعده، ولكن هذا التأويل المعنوي لم يثبت للامتحان طويلاً، فإن غيرهما قد نبّه إلى أن الوجه ليس (استثنى) على الدوام، إذ يمكن لنا أن نقرّر غيره في مثل وافق النواب.. إلاّ عبدالله، فإنه قد يحتمل أن يكون التأويل (امتنع) أو (رفض).. وواضح من ذلك أن مدار الخلاف هو على المعنى المفهوم من (إلاّ) في كل حال.. ومن وجوه ما أسعدهم به المعنى على هذا الصعيد، أن غير الإيجاب في الاستثناء الناقص والمنفي، يجيء نفياً ونهياً واستفهاماً إنكارياً، كما يكون غير الإيجاب في تأويل معنى الحكم.. ومن لطيف ما تهيأ لهم بالالتفات إلى المعنى، تفسير وجوب النصب، نصب المستثنى المكرّر، في مثل: ما أتاني إلاّ زيد إلاّ عمرا..»[١].

منذ بدايات التفكير النحوي العربي، كان الحمل على المعنى، المنفذ إلى التأويل والتخريج، «لأن الحمل على المعنى وسيلة دلالية بارعة، ربطت بين بناء الجملة وبنيتها، أو بين سطحها وعمقها، في منهج النحاة العرب، وكشفت عن دور المعنى، أو الدلالة في التقعيد النحوي، أيا كان اتساع هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلام أو ضيقه، وبذلك يُعد الحمل على المعنى وسيلة أكثر شمولاً من كلّ ما لجأ إليه النحاة في منهجهم، مثل التقرير والتأويل، والإضمار أو الحذف، لأنه وراء كل هذه الوسائل المختلفة»[٢].

فكان الحمل على المعنى مخرجاً لطيفاً لجأ إليه النحاة العرب تجاه المباني التي لم تلتزم بقواعده.، فلم يجدوا مندوحة لقبول تلك الأساليب والتراكيب

---

(١) نظرية النحو العربي، ص٧٣–ص٧٥، د. نهاد الموسى.

(٢) ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، ص٥٩، رسالة جامعية، إعداد محمد أشرف مبروك إسماعيل، إشراف. د. محمد حماسة، كلية دار العلوم، القاهرة ١٩٨٩م.

والمباني، إلاّ بحملها على المعنى، وهي كثيرة متعدّدة، لا حصر لها، مبثوثة في كتبهم، حتى إنّ بعضهم، ركب الصعب، وخرج على المألوف في غوصه إلى المعنى ليحمل عليه الأسلوب الشاذ.

ومن الأمثلة الدقيقة الواضحة التي تثبت لجوء النحاة العرب إلى الحمل على المعنى ما أورده سيبويه، في غير موضع في كتابه، ومنها ما يتعلّق بموضوعنا، وهو حمل (إلاّ) على معنى (لكن) معتمداً على المعنى وصحّته، بقوله: «هذا باب يختار فيه النصب، لأن الآخر ليس من نوع الأوّل، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قوله: ما فيها أحد إلاّ حماراً، جاءوا به على معنى ولكنّ حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأوّل، فيصير كأنّه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن»(١).

لو تتبّعنا الحمل على المعنى في كتب النحويين العرب، لوجدنا أن هذه النظرية أساسية في إقامة الدرس النحوي لديهم، ومن ذلك قول المبرّد:

«والإستثناء على وجهين: أحدهما أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلاّ زيد، وما ضربت إلاّ زيداً، وما مررت إلاّ بزيدٍ، فإنما يجري هذا على قولك: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها»(٢).

ومن الحمل على المعنى في باب الاستثناء: «قولك: ما مررت بأحد يقول ذاك إلاّ زيد، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل، أعني المضمر في (يقول) فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ زيد، فعربي»(٣).

وأرى أن من أكثر الأبواب النحوية ارتباطاً بالحمل على المعنى، تناوب حروف الجر في اللغة، لأن حروف الجر العربية تتناوب في استعمالاتها بالحمل على المعنى

---

(١) كتاب سيبويه، جـ٢ ص٣١٩، وانظر المقتضب، جـ٤، ص٤١٢، المبرّد.

(٢) المقتضب، جـ٤، ص٣٨٩، المبرّد.

(٣) الأصول في النحو، جـ١ ص٢٩٥، ابن السراج.

المستفاد من السياق. «هل للحروف معنى واحد أو أكثر؟ وإذا قدر أن للحرف عدّة معان، فهل هذه المعاني محمولة على الحقيقة، أو على المجاز؟ والجواب عن هذين السؤالين، يقتضي بسط أقوال النحاة في هذه القضية»(١).

يرى النحويون أن معاني حروف الجر متداخلة، وهذا التداخل في المعاني، يؤدّي إلى تناوب في الاستعمال اللغوي في هذه الحروف.

فوضع حرف الجر في موضع جر آخر، إنما يكون إذا قصد معنى آخر» وقد حاولت أن أضع حرفاً موضع الآخر من الحروف التي نص على جواز وقوعها موقع غيرها، فوجدت أن ذلك غير مقبول، ولا ميسور، إلاّ إذا أردنا معنى آخر غير المعنى الذي يشير إليه ظاهر النص، مع الحرف الآخر»(٢).

وعلى ذلك يقرِّر الدكتور محمد حسن عواد – بعد دراسة وتثُّبت – أن لا تناوب بين بعض حروف الجر، إلاّ بالحمل على المعنى فقط فيقول: «وانتهينا إلى بطلان نيابة بعض حروف الجر عن بعضها بعضاً، وأن الشواهد التي سيقت للدلالة على التعاور راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف. ورأينا أن كل حرف يؤدي معنى خاصاً به، لا يؤدي غيره، وقد ينجر مع الحرف معان أخرى تؤول إلى المعنى الكلّي الذي يختص به حرف دون غيره، ونحن في ذهابنا هذا المذهب نلتقي مع البصريين، ونأخذ بما قالوه، فإن وجدت شاهداً من شواهد العربية يشير ظاهره إلى أن حرف الجر كذا وقع موقع غيره، فأمعن النظر في التركيب، فإنك واجد في النهاية الحرف على بابه، وهو المعنى الذي يفيده ابتداء»(٣).

كما أنّ الحمل على المعنى كان المنفذ الحقيقي للنحاة في تأويل كثير من القراءات وتوجيهها وتخريجها وتعليلها، لأن من مزايا اللجوء إليه، واتخاذه وسيلة من وسائل التحليل، أنه قد يمد النحوي بنظرة عميقة أخرى تقرِّب

---

(١) تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص١٠، د. محمد حسن عواد، دا الفرقان، عمّان ١٩٨٢م..

(٢) نفسه ص١٨، د. محمد حسن عواد.

(٣) نفسه ص٨١، د. محمد حسن عواد.

التركيب إلى الفهم، فتبعده عن الخطأ والشذوذ، ويصبح مقبولاً، لأن معناه أصبح قريباً إلى الإدراك والفهم.

كما اتخذ النحويون البصريون، والنحويون الكوفيون الحمل على المعنى سلاحاً للدفاع عن آرائهم في مسائل الخلاف التي وقعت بينهم، ففي مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وأوردوا على ذلك أمثلة شعرية عديدة، ومنها قول ذي الاصبع العدواني:

وممّن ولدوا عامرُ ذو الطّول وذو العَرْضِ

فترك صرف (عامر) وهو منصرف، ولم يجعله قبيلة، لأنه وصفه فقال:

ذو الطّول وذو العرض، ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول: ذات الطّول، وذات العرض، ولا يجوز أن يقال: إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة، كما قرأ سيّد القراء أبو عمرو بن العلاء ﴿ **وجئتك من سبأ بنبأ يقين** ﴾[1] فترك صرف سبأ، لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى، وقال النابغة الجعدي:

من سبأ الحاضرين مأربِ إذْ يبنون من دُونِ سَيلهِ العَرِما

فلم يصرف (سبأ) لأنه جعله اسماً للقبيلة، حملاً على المعنى، وقال الله تعالى: ﴿ **ألا إن ثمود كفروا بربهم ألا بُعداً لثمود** ﴾[2] فلم يصرف (ثمود) الثاني، لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى.. وقال عدي بن الرقاع العاملي:

غَلَبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قُريشُ المعضلات وسادها

فلم يصرف (قريش) لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى، والحمل على المعنى كثير في كلامهم»[3].

---

(١) النمل: ٢٢.

(٢) هود: ٦٨.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ٢، ص٥٠، ابن الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٨٢م.

وقد لجأ النحاة إلى الحمل على المعنى، في مسائل متعدِّدة، لتأييد آرائهم وردت في الإنصاف في مسائل الخلاف، لا يتّسع المجال لذكرها، وسأكتفي بمسألة المؤنث بغير علامة تأنيث، ممّا على زنة اسم الفاعل، فقالوا: «إنما حذفوا علامة التأنيث من (طالق) ونحوه لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء طالق، أو إنسان طالق، كما قالوا: رجل ربعة، فأنّثوا والموصوف مذكّر على معنى نفس ربعة، كما جاء في الحديث «مُذ دجت الإسلام» لأن الإسلام بمعنى الملّة. وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يمانياً يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة؟ والحمل على المعنى كثير في كلامهم»(١).

وقد بحث الدكتور عبدالفتاح الحموز الحمل على المعنى في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم) ووضع فيه فصلاً كاملاً، قسمه إلى المسائل التالية: الحمل على التوهّم، والحمل على الموضع، والتضمين، والعوامل المعنوية، والحمل على الحكاية. إذ أشبع هذه المسائل بحثاً، مثبتاً أن هذه الأقسام جميعها، تندرج تحت موضوع الحمل على المعنى، فأورد أمثلة كثيرة من القرآن الكريم، لتأييد رأيه في هذه المسائل جميعها، فقال: «والحمل على التوهم والتضمين من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جنّي»(٢) فاستقصى مظاهره في القرآن الكريم، معزّزاً هذه المظاهر بالشواهد القرآنية المختلفة.

المعنى والإعراب في الدرس النحوي:

عدّ النحويون العرب الإعراب، من أكثر القرائن دلالة على المعنى، وعوّلوا عليه في بيان اختلاف المعنى، لاختلاف حركة الآخر، في الجمل والعبارات. فيقول ابن فارس، ونقل عنه السيوطي: «من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الإعراب الذي هو

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ٢، ص٧٦٢، ابن الانباري.

(٢) التاويل النحوي في القرآن الكريم، جـ٢، ص١١٦٥ – ص١٢٧٦، د. عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض ١٩٨٤م.

الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّب من استفهام، ولا صدَرَ من مصدر، ولا نعت من توكيد»(١).

ولعل الأخطاء الأولى التي وقع فيها العرب، بعد أن اختلطوا بالشعوب الأخرى، وابتعدوا عن طبعهم وسيلقيهم اللغوية السويّة، كانت في الإعراب، وبخاصة في قراءة آيات الكتاب الكريم، مما أملى على العلماء، وضع قواعد الإعراب، لضبط القراءة، وبخاصة في القرآن الكريم، فكان الخطأ العائد إلى الإعراب، وتغيير حركة أواخر الكلم، من سياق إلى سياق، هو الذي دفع النحويين العرب إلى الاهتمام بقرينة الإعراب، لما لها من أثر في تغيير معنى السياق.

فالمفردات الداخلة في التركيب الجملي، يتأثر بعضها ببعض، ويؤثّر بعضها ببعض، فتعمل العلاقات الإعرابية الناتجة من رفع ونصب وجر على تحديد المعنى المقصود. «فالإعراب إذن قرين النظم، وسليل التركيب، بل هو دليله الأظهر في الألفاظ المفردة، ولا سيّما الأسماء، وما يضارعها من الأفعال... ولعلّ الأظهر في الألفاظ المفردة، ولا سيّما الأسماء، وما يضارعها من الأفعال.. ولعل من أجلّ فوائده، وأعظم مزاياه، أنه يفسح لمنشئ الكلام في حرية الاستزادة من معاني النحو، في تقديم أو تأخير.. فالحقيقة التي لا مراء فيها أن الأصل في معاني النحو هو الإعراب، بل إنه على الأصحّ هو قسيم النظم وشطره الآخر في بيان المعنى، حيث يركن إليه في التعبير عن أغراض في الكلام، ما كان لها أن تظهر لولاه، مثل تقديم المسند حين يراد اختصاصه بالاهتمام في الجملة الاسمية، كتقديم الخبر، أو تقديم المفعول به، وتأخير الفاعل»(٢).

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة، جـ١، ص٤٩، ابن فارس.
- المزهر في علوم اللغة، جـ١، ص٢٢٧، السيوطي، دار التراث، القاهرة، بلا.
- الأشباه والنظائر، جـ١، ص٧٨، السيوطي، راجعه وقدّم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤م.

(٢) نحو المعاني، ص٤٩، د. أحمد عبد الستار الجواري.

لم يكن اهتمام النحاة العرب بالإعراب وأحواله، أكثر من غيره من القرائن الأخرى، كموقع الكلمة في السياق (الرتبة) ومطابقة الضمائم بعضها لبعض (المطابقة) والصيغة، والقرائن المعنوية الأخرى، إلاّ تأكيداً على أهمية الإعراب وأثره الواضح في إظهار المعنى وتحديده وتوضيحه في السياق. فيرى بعض النحويين أن الإعراب أفضل وسيلة للإبانة عن المعنى، مع التيسير على المتكلّم. ويقول الزجّاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها أدلّة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلّوا برفع زيد، على أن الفعل له، وبنصب عمرو، على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضُرب زيد، فدلوا بتغيير أوّل الفعل، ورفع زيد، على أن الفعل ما لم يُسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه»(١).

ولهذا فإن من يتأمّل في مصطلحات الإعراب وحركاته من رفع ونصب وخفض وجزم، يجد أنها لم توضع مصادفة أو اعتباطاً، بل قصد إلى العلاقة فيها بين معنى اللفظ ودلالته، ومعنى الاصطلاح، وهناك علاقة واضحة بين معناها الاصطلاحي النحوي ومعناها اللغوي.

كما نجد أن لحركة الإعراب في الجملة العربية أثراً واضحاً جليّاً في تعيين المعنى الذي يخدم الفكرة المقصودة، وأن هذه الحركة الإعرابية، قد تؤدي إلى معنى بعيد عن دلالات التركيب، وخير ما يوضح هذا الأثر ذلك الخبر الذي أورده ابن جنّي في كتابه الخصائص، قائلاً: «قدم أعرابي في خلافة عمر – رضي الله عنه – المدينة، فقال: من يقرئني شيئاً ممّا أُنزل على محمد؟ فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن. ﴿ **وأذانٌ مِنَ اللهِ ورسولِهِ، إلى الناسِ يومَ الحجِّ الأكبرِ، أنَّ اللّه بريءٌ مِنَ المشركين ورسولِهِ** ﴾(٢) بكسر لام رسوله – فقال الأعرابي: إن يكن

---

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص٦٩، الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٨٦م.

(٣) التوبة: ٣.

الله بريءٌ من رسوله، فأنا أبرأ منه. فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه، فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة.. فقال عمر له: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿ وأذانٌ من اللهِ ورسولِهِ إلى الناسِ يومَ الحجِّ الأكبرِ أنّ اللهَ بريءٌ مِنَ المُشركين ورسولُهُ ﴾[1] - بالضم والفتح - فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممّن بريءَ الله ورسوله منهم»[2].

لئن صحَّ هذا الخبر، فإننا نلاحظ أن حركة الإعراب الملحون في قراءتها، قد ضلّلت الأعرابي، فبرأ من الرسول، ولكنّه عاد إلى الصواب، عندما قُرئت الحركة له بصورة سليمة.

ومثل هذا الخبر ما ذُكر عن أعرابي دخل البصرة، فسمع المؤذّن يؤذّن: أشهد أن محمداً رسولَ الله - بفتح لام رسول - فقال: ما به؟ لأن المعنى لم يتم بالحكم عندما فُتحت لام لفظة رسول.

كما بيّن ابن فارس - وعنه أخذ السيوطي - أثر الإعراب، وتغيير حركة الآخر في المعنى قائلاً: «قال ابن فارس في باب الخطأ الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع، يقع ذلك من المتخاطبين من وجهين:

أحدهما: الإعراب، والآخر والتصريف: فأمّا الإعراب فيه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلّمين، وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد، - غير معرب - لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيداً! أو ما أحسن زيدٍ. أو ما أحسنَ زيدٌ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك، ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، فيقولون: كم رجلا رأيت؟ في الاستخبار. وكم رجل رأيت. في الخبر، يراد به التكثير»[3].

---

(١) التوبة: ٣.

(٢) الخصائص، جـ٢ ص٨.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة، ص١٦١، ابن فارس، وانظر المزهر في علوم اللغة جـ١، ص٣٢٩، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار التراث، القاهرة، بلا.

وقد كانت هذه الحركات الإعرابية أصواتاً قائمة في نفوس العرب، لازمة للألفاظ في مواقعها الإعرابية في السياق اللغوي.

وإلى جانب الإعراب بالحركات، من فتحة وضمّة وكسرة، فقد عوّل العرب على الإعراب بالحروف، للتفريق بين المعاني، فقال ابن جنّي:

حضرني قديماً بالموصل أعرابي عقيلي جوثي تميمي، يقال له: محمد بن الغسّان الشجري. وقلّما رأيت بدوياً أفصح منه. فقلت له يوماً - شغفاً بفصاحته، والتذاذاً بمطاولته، وجرياً على العادة معه في إيقاظ طبعه، واقتداح زند فطنته: كيف تقول: أكرمَ أخوك أباك؟ فقال: كذلك. فقلت له: أفتقول: أكرم أخوك أبوك؟ فقال: لا أقول: أبوك أبداً. فقلت: فكيف تقول: أكرمني أبوك؟ فقال: كذلك. قلت: ألست تزعم أنك لا تقول: أبوك أبداً؟ فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام. فهل قوله: اختلفت جهتا الكلام إلاّ كقولنا نحن: هو الآن فاعل، وكان في الأوّل مفعولاً؟ فانظر إلى قيام معاني هذا الأمر في أنفسهم، وإن لم تقطع به عباراتهم»(١).

كما وضع النحويون قاعدة نحوية معروفة هي: الإعراب فرع المعنى. أي أن الإعراب قائم ومتوقّف في صحته وصوابه على ما تحمل الجمل والعبارات اللغوية من معان تؤدّيها.

ويكاد يتفق معظم النحويين العرب على أن حركات الإعراب، تدل دلالة لا غموض فيها على المعاني، في سياق التراكيب اللغوية التي تشمل الأسماء من أخبار وفاعلية ومفعولية وإضافة وإتباع. إلاّ محمد بن المستنير، المعروف (بقطرب) الذي أنكر ذلك، وعاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: «لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة المعاني. وأسماء مختلفة الإعراب، متفقة المعاني.

---

(١) الخصائص: ط١، ص٧٦، ص٢٥٠، ابن جني، وانظر معجم الأدباء، جـ١٢، ص١٠٥، ياقوت الحموي.

فممّا اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيداً أخوك. ولعل زيداً أخوك. وكان زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. وممّا اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيد قائماً. وما زيد قائم. اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحداً إلاّ زيد، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً.. وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل. وكانوا يبطئون عند الادراج، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام. فقال المخالفون له رداً عليه، لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرّة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنّ القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتد به الكلام. وايّ حركة أتى بها المتكلّم أجزأته، فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم»[١].

وقد وافق قطرب في رأيه وتأثر به الدكتور إبراهيم أنيس، من المحدثين»[٢].

ولكني أرى أن النحويين كانوا على صواب، فيما ذهبوا إليه في جانب، وأن قطرباً والدكتور إبراهيم أنيس، على صواب فيما ذهبا إليه في جانب آخر، لأن الإعراب يدل على المعاني في جانب من التراكيب اللغوية، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات، كما يرى قطرب والدكتور إبراهيم أنيس، فقد وصل إلينا القرآن الكريم متواتراً بالرواية الشفوية، جيلاً بعد جيل، معرباً، ولا يستطيع منكر أن يقول: إن الرسول - ﷺ - كان يسكّن أواخر الكلم في قراءته للقرآن الكريم، إلاّ عندما تضطره الضرورة إلى وصل الكلمات. ولا أظن أن النبي والمسلمين بعده قرأوا قوله تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماءُ﴾[٣] وقوله تعالى:

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٧٠، الزجاجي.

(٢) انظر من أسرار اللغة. ص٢١٢، د. إبراهيم انيس، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦١م.

(٣) فاطر: ٢٨.

﴿ **ليس البرْ أن تولوا وجوهكم قبلْ المشرقْ والمغربْ** ﴾[١] بتسكين أواخر الكلم.

ثم إن وجود الألف في آخر الأسماء النكرة المنصوبة، دليل على وجود الإعراب في اللغة العربية، لأن هذه الألف موجودة في الرسم العثماني للقرآن الكريم. ويكفي أن ننظر إلى سورة مريم، لنتأكَّد من صحة هذا القول، فقد خُتمت آياتها من الآية الثالثة، حتى الآية الثالثة والثلاثين بألفاظ منصوبة مختومة بالألف التي تَتَبع الاسم المنوّن الفتح. ومنها قوله تعالى: ﴿ **إذ نادى ربّه نداءً خفياً، قال ربِّ إني وهن العظم منّي واشتعل الرأس شيباً، ولم أكن بدعائك ربِّ شقيا** ﴾[٢].

ثم إن الشعر الجاهلي بخاصّة، والشعر العربي بعامّة، لولا الإعراب لتكسّرت أوزانه وبحوره بالتسكين، ولفقد النغم الرائع في موسيقاه الناتج عن التنوين.

كما أنه قد لا يكون للإعراب أي أثر في المعنى، كما في قولنا: ضرب عيسى موسى. لأن حركة الإعراب لا تظهر على هذه الأسماء، وهنا لا بدّ من قرائن كالرتبة والمطابقة والصيغة، لتحديد المعنى وتوضيحه، لأنه لا أثر لحركات الإعراب على المعنى في كثير من الأسماء المبينة التي لا تظهر على أواخرها حركات الإعراب.

من خلال ما تقدّم، فقد لعب المعنى دوراً رئيساً في الدرس النحوي العربي، ولعلّي لا أبالغ إذا قلت: إن أبواب النحو وموضوعاته ومصطلحاته، بأصوله وفروعه جميعها قائمة على المعنى «فسبق النحاة في أمر المعنى، عندما أقاموا تقسيم أبواب النحو على المعنى»[٣].

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) مريم: ٣، ٤.

(٣) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص٤٩، د. محمد بركات أبو علي.

أثر المعنى في الفكر البلاغي

بما أنّ النحو والبلاغة يرتبطان بوحدة المنشأ - كما أوضحت من قبل - وأنّ المعنى يشكّل الأساس الذي بني عليه الدرس النحوي العربي، منذ نشأته، فإن المعنى هو الذي انبثقت من خلاله النظريات البلاغية، بأسسها وقواعدها ونكاتها، وفنونها وأفنانها.

ولئن اقتصر اهتمام النحويين على المعنى الظاهر للتركيب اللغوي، فقد غاص البلاغيون إلى معنى المعنى، والمعاني الثواني، وهي معان بلاغية كامنة خلف المعاني الأوّلية الظاهرة «لأن ما يراه البلاغيون، أن اللفظ لا يتّصف بالبلاغة باعتبار إفادته المعنى الأوّل، لأن هذا المعنى - كما يرون - مطروح في الطريق، يتناوله الأعرابي والعجمي والنبطي.. فلا ينظر إليه البليغ، وإنما باعتبار إفادته المعنى الثاني الذي يتحقق به الغرض المصوغ له الكلام، فهذا المعنى الثاني، هو معنى الخصوصية التي تناسب المقام، ويتعلّق بها الغرض لاقتضاء المقام إياها، كالتأكيد بالنسبة للانكار، والإيجاز في الضجر، وكالإطناب في المحبّة، وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد[1].

فكان هذا المعنى الثاني صيداً ثميناً لعلماء البلاغة، في الأساليب العربية، وبخاصة في علم المعاني، فقالوا في أسلوب الأمر: إنه خرج إلى معان أخَرى، كما قالوا في النهي والاستفهام والنداء مثل ذلك، معتمدين على المعاني الثانية في سياق تلك الأساليب.

وكذلك في علم البيان، إذ بنوا المجاز والاستعارة والتشبيه والكناية على المعاني الثانية، فيقول عبد القاهر الجرجاني: «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض، بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقية، فقلت: خرج زيد. وعلى هذا القياس. وضرب آخر، أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه

---

(١) مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة، ص٤، رسالة دكتوراة، محمد فؤاد.

الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالة ثانية، تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل. -

أوَلا ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر. أو قلت: طويل النجاد. أو قلت في المرأة: نؤوم الضحى. فإنك في جميع ذلك، لا تفيد غرضك الذي تعنى من مجرّد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثمّ يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال معنى ثانياً، هو غرضك كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف. ومن طويل النجاد، أنه طويل القامة. ومن نؤوم الضحى في المرأة، أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها.

وكذا إذا قال: رأيت أسداً. وذلك الحال على أنه لم يُرد السبع – علمت أنه أراد التشبيه، إلاّ أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميّز عن الأسد في شجاعته. وكذلك تعلم من قوله: بلغني أنك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى، أنه أراد التردّد في أمر البيعة، واختلاف العزم في الفعل وتركه.

وإذْ قد عرفت هذه الجملة، فها هنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى؛ تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة. وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يُفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسّرت لك»(١).

ولهذا فإنه يتولّد من الأسلوب الأدبي، طبقتان من المعاني: طبقة ظاهرة للعيان، يميزها السامع دونِ إعمال فكر وتأويل، ويفهمها أهل اللغة عامة، وهذا ما يُطلق عليه المعنى الأوّل، وهو المعنِى الظاهر المباشر المفهوم من الكلام، أو ما يُسمّى بدلالات التركيب الظاهرية. أمّا الطبقة الثانية من المعنى، فهي المختفية خلف الطبقة الظاهرة الأولى، وهي ما يُطلق عليه المعنى الثاني، أو معنى المعنى، لأن المعنى الأوّل في السياق يومئ إلى المعنى الثاني.

هذه المعاني الثانية هي التي يأتي بها الأدباء، وهي الأغراض التي يصاغ لها

---

(١) دلائل الإعجاز، ص١٨٤، عبد القاهر الجرجاني.

الكلام، فهي منبثقة من نتاجهم الأدبي، وعليها يعوّل النقاد في التمييز بين الأدباء والشعراء قوّة وضعفاً، ونجاحاً وفشلاً، من خلال الأعمال الأدبية، وفن القول بأنواعه، ممتزجة بأحاسيس الأديب أو الشاعر أو المنشئ وعواطفه ووجدانه. «إذ إن تلك المعاني هي أصل في البناء الشعري لدى الشاعر، ومن معجمه الشعري الذي يعرف لكل معنى موقعه، دون الغفلة عن وظيفة كل معنى في إطار استخدامه وتركيبه»(١) ولا أجد اختلافاً أو تناقضاً أو تضارباً بين المعنيين، لأنّ المعنى الثاني منبثق عن المعنى الأوّل، وصورة منعكسة عنه، غير أن المعنى الثاني العميق يرتبط بنفسية الأديب، ويحتوي أهدافه وأغراضه ومقاصده ومراميه. «ولهذا فالمعنى عند البلاغيين معنيان: نفسي، وبارز قائم باللفظ، ولذلك قالوا: لا نعرف حدّ المعاني حتى نعرف تراكيب البلغاء، ولا نعرف تراكيب البلغاء حتى نعرف البلاغة»(٢).

لم يقتصر الاهتمام بالمعنى على البلاغيين فقط، بل شاركهم علماء الفقه وأصول الدين والتفسير، فكان الفقهاء والأصوليون والمفسرون أكثر العلماء غوصاً إلى المعاني الثانية في القرآن الكريم «فأفادت المعاني في فهم أصول الفقه، ولذلك أعلنوا أن علمي أُصول الفقه والمعاني في غاية التداخل، فإن الخبر والإنشاء اللّذين يتكلّم فيهما المعاني، هما موضوع غالب الأصول»(٣).

ويضيف الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي قائلاً: «ويتصل بذلك أنّ المفسّرين قد فطنوا منذ زمن سحيق في القدم، إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه، فكان فهمهم لهذا الفرق، تفريقاً منهم بين المعنى المقالي، والمعنى المقامي»(٤) وقد أشار الرافعي إلى ما تحمله الألفاظ من معان في السياق اللغوي القرآني فقال: «وليست الكلمة في القرآن كما تكون في غيره، بل السمو فيها على الكلام،

---

(١) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص٦٨، د. محمد بركات ابو علي.
(٢) نفسه، ص١٠٤، د. محمد بركات أبو علي.
(٣) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص١١٣، د. محمد بركات ابو علي.
(٤) نفسه، ص١٣٢، د. محمد بركات أبو علي.

أنها تحمل معنى، وتومئ إلى معنى، وتستتبع معنى، وهذا ما ليس في الطاقة البشرية، وهو الدليل على أنه كتاب أُحكمت آياته، ثم فَصِّلت»[١].

ولهذا فقد وجدنا اختلافاً منهجياً لدى المفسرين المسلمين، لآي الذكر الحكيم، واختلافاً في تفسير الآيات وتأويلها «لأن الكشف عن المعاني الثانية في القرآن الكريم يحتاج إلى لباقة وفهم وحذر وتؤدة وبصيرة، لأنها دقائق غامضة كامنة في التعبير كاللآلئ في الأصداف، وهي كثيرة في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿**وما الحياة الدنيا إلاّ متاع الغرور**﴾[٢] هي متاع الغرور إذا ألهتك عن طلب الآخرة، فأما إذا دعتك إلى طلب رضوان الله، وطلب الآخرة، فنعم المتاع، ونعم الوسيلة، فالمعاني الثانية في هذه الآية كثيرة ومتعدّدة منها: تحقير حال الدّنيا، لأن اللهو واللعب والزينة والتفاخر، أمور ما أحقرها في حقيقة الأشياء، وتعظيم حال الآخرة، لأنها بين العذاب أو الثواب، وهما أمران عظيمان، وأنّ الحياة الدنيا حكمة وصواب، ولم تخلق للعبث والمهاترة، فوراء خلقها معان كثيرة، وأهداف متعدّدة وغايات تترى، وتلك المعاني تحتاج إلى فكر ونظر وتأمّل في سرّ هذا الوجود وما يقتضيه»[٣].

وقال تعالى ﴿**إن هي إلاّ حياتنا الدنيا نموت ونحيا**﴾[٤] فإن قيل: فما وجه تقديم الموت على الحياة، في الحكاية عن منكري البعث؟ لأنّه يموت بعض ويولد بعض، وينقرض قرن ويأتي قرن آخر، وهناك وجوه كثيرة للتقديم والتأخير، للذّكر وللحذف، للتعريف والتنكير، للإفراد ،والتثنية والجمع وغيرها من فنون المعاني»[٥] ومن المعاني الثانية في أسلوب القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿**يا حسرة**

---

(١) وحي القلم، جـ٢ ص٢٧٢، مصطفى صادق الرافعي، المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٥م.

(٢) الحديد: ٢٠.

(٣) المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، ص٣٠٧، د. فتحي عامر، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٦م.

(٤) المؤمنون: ٣٧.

(٥) المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، ص٣٤٥، د. فتحي عامر.

على العباد ما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزئون ﴾[١] معناه أنه لو كانت الحسرة بما يصح نداؤه، لكان هذا وقتها. ولكننا لا نستريح لمعنى التنبيه الذي يخرج إليه النداء في هذا المقام، والأولى هو التحسّر والتخوّف في الآية الأولى، والتحسّر عليهم لفعالهم من جهة المؤمنين في الآية الثانية. ويجوز أن يكون التحسّر من الله تعالى على سبيل الاستعارة في معنى تعظيم ما جنوه على أنفسهم، وفرط إنكاره له وتعجّبه منه، وهو معنى يتّفق وموقف المكذّبين بالرسل، وينسجم مع حالهم أكثر من التنبيه، وإن كان التنبيه على حال المكذّبين بالرسل، لا يتنافى والمقام، لأن في ذلك عظة لمن يتعظ»[٢].

وقد اتصلت المعاني البلاغية بثلاث حلقات متصلة: الأولى: المنشئ والثانية: المستمع أو المخاطب. والثالثة: فن القول الواصل بينهما.

كما اتصلت كل حلقة من هذه الحلقات الثلاث بحلقات أخرى، يربطها جميعاً إطار واحد.

فمن الحلقات التي تتصل بالمنشئ؛ شخصيته وثقافته وصدقه والتزامه ومن الحلقات التي تتصل بالمخاطب والمستمع، المستوى الثقافي والاجتماعي، والجانب النفسي والحضاري.

هذه الجوانب عند كلٍّ من المنشئ والمتلقي لها أثرها في فن القول العربي، شعراً أو نثراً.

أما في النص القرآني، فالأمر على خلاف ذلك «لأن البلاغة العربية تراعي حال المخاطب والمتكلّم، ويجري هذا في الأساليب البشرية بين الناس أمّا في أسلوب القرآن الكريم، فالحال يختلف، إذ المراعاة تكون في بناء حياة الفرد والجماعة في غير تحويل من المتكلّم، وهو الله تعالى على فائدة خاصة له، أو نفع مادّي، أو كسب معنوي، لأن الله – عزّ وجل – في غنى عن رضا البشر والناس أجمعين، ومن هنا

---

(١) يس: ٣٠.

(٢) المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، ص٣٨٨، د. فتحي عامر.

ينبغي أن نحترس عندما نشرح معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال في البلاغة العربية. إذ كثير من الأمثلة في الأدب العربي تتحدّث في بلاغتها ومجالها وتأثيرها، عن نفس المتكلِّم، إذا كان شاعراً أو ناثراً»[١].

ولهذا فللقرآن خصيصة تميّزه عن فن القول العربي في هذا المجال، لأنّه ليس كلام بشر، إنما هو كلام الله - تعالى - فيتغير مفهوم الصدق في كلام الناس، إنما مفهوم الصدق ثابت لا يتغيّر في كلام الله، في كل زمان ومكان.

«والنص القرآني في محاكمته وحكمه للصادق واحد في كل وقت من غير تأثير بكبير أو صغير أو حاكم أو محكوم أو فقير أو غني، أصاحب سلطان أو سواه، ويضاف إلى ما تقدّم ومراعاة المقام، مقام من؟؟ المنشئ أو المتلقي، هذا يتلوّن في فن القول العربي، إنما المقام واحد أمام النص القرآني»[٢].

أما الحلقة الثالثة المتمثّلة في فن القول الموصل بين المنشئ والمتلقي، فيتصل بها طبيعة هذا القول وتركيبه وتشكيله اللفظي والمعنوي، ونظامه الصوتي، ودلالاته وصوره.

وقد وضعت هذه الحلقات الثلاث: المنشئ والمتلقي وفن القول الموصل بينهما في إطار نظرية واحدة، تُسمى مطابقة المقال لمقتضى الحال مع فصاحته.

وهذه النظرية هي محور البلاغة بعلومها الثلاثة، وما يتبعها. لا بل هي حدّ البلاغة الشامل لجميع فنونها وأفنانها وعلومها ومصطلحاتها ونكاتها ولطائفها «وبهذا نفهم معنى إيصال ما في نفس الإنسان إلى غيره من غير إغلاق أو غموض، بل بتأثير وفائدة وإمتاع، وغاية علوم البلاغة، ليس في مصطلحاتها وتشكيلاتها، بل إيصال المعاني التي تقوم في النفس ويرغب صاحبها في نقلها

---

(١) دراسات في البلاغة. ص١٣، د. محمد بركات ابو علي، وانظر، لفتات ومواقف ص٦٨، د. محمد بركات أبو علي، مكتبة الرسالة، عمّان ١٩٧٨م.

(٢) سر العربية وبيانها، ص١٩، د. محمد بركات أبو علي، دار البشير، عمّان ١٩٨٨م.

إلى غيـره»[١] فالمنشئ هو العنصر الأساس في توصيل المعاني التي في نفسه إلى المتلقي، بواسطة الألفاظ التي يستخدمها في السياق اللغوي لهذه الغاية، وهو ما يسمّى (فن القول) فركّزت علوم البلاغة اهتمامها على هذا الجانب، لأن المعاني تختلف باختلافه، وتتغيّر بتغيير تشكيله «فقد ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس المبرّد وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبدالله قائم. ثم يقولون: إنّ عبدالله قائم. ثم يقولون: إن عبدالله لقائم. فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبدالله قائم إخبار عن قيامه. وقولهم: إنّ عبدالله قائم. جواب عن سؤال سائل. وقولهم: إنّ عبدالله لقائم. جواب عن إنكار منكر قيامه»[٢].

إنّ تفسير المبرّد هذا يوضح لنا، ان مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته هو جوهر البلاغة، وأن تادية المعنى المعتمل في النفس إلى المتلقي وتوصيله، هو المحور الذي بنت عليه علوم البلاغة أبحاثها وفكرها ونظرياتها ومصطلحاتها، وأن هذا المعنى المتضمّن في الألفاظ، هو روح عملية التوصيل، التي ركزت عليها البلاغة، من خلال مطابقة المقال لمقتضى الحال. فتركيز البلاغة على مقتضى الحال يُقصد منه مراعاة المنشئ الدقّة فيما ينقل من معان مختزنة في نفسه إلى المتلقي بطريق الجمل والعبارات الموصلة بينهما، مراعياً المواقف المحيطة بالمتلقي، والمقامات التي تكتنف الموقف الذي تمّ فيه التوصيل، فيراعي الظروف المحيطة، والعلاقات الاجتماعية وأحداث الماضي والحاضر، واستشراف المستقبل، كما يراعي العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات، وطبقة المخاطب ومركزه الاجتماعي والرسمي، وثقافته ومواقفه، فيُخضع هذه المعطيات والمؤثّرات جميعها للمعنى، ليقتنص فهم المتلقي والتأثير فيه.

---

(١) فصول في البلاغة، ص١٨٨، د. محمد بركات ابو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان ١٩٨٣م.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢١٩، عبدالقاهر الجرجاني.

فمقام السعادة والسرور والابتهاج يختلف عن مقام الحزن والألم، ومقام التهنئة غير مقام التعزية، ومقام الاستخبار والاستفسار غير مقام الإخبار، ومقام النصر مناقض لمقام الهزيمة، ومقام الوعد معاكس لمقام الوعيد، ومقام الشجاعة لا يتناسب ومقام الخوف والجبن.

وهناك مئات المقامات المختلفة التي تفرض على المنشئ أن يراعيها في أثناء عملية التوصيل والاتصال اللغوي، لأنه لا يخاطب نفسه، وإنما يخاطب متلقياً يعدّ عنصراً أساسياً في عملية التوصيل اللغوي.

فعلى المتكلّم أن يرتّب ألفاظه في السياق اللغوي، وفْق ترتيب معانيه في نفسه، وإلى ذلك أشار أبو سعيد السيرافي في قوله: «افهم عن نفسك، ثمَّ رُمْ أن يفهم عنك غيرك»(١).

ولعلّي لا أجانب الحقيقة إذا قلت: إن الجاحظ كان من أوائل الذين بيّنوا أثر المقام والمقال في المعنى والبلاغة، فقال: «والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة. وإنما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال.. وينبغي أن يعرف المتكلّم أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»(٢).

كما بيّن أنّ المقام والمقال عِيار البلاغة وميزانها، فقال: «إذا أعطيت كل مقام حقّه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت مَنْ يعرف حقوق

---

(١) المقابسات، ص٧٨، أبو حيان التوحيدي، تحقيق حسن السندوبي، المكتبة التجارية، القاهرة ١٩٢٩م.

(٢) البيان والتبيين، جـ١ ص٩٧، الجاحظ.

الكلام فانت بليغ»(١).

اما عن علاقة المنشئ بالمتلقي، والتوصيل بينهما، فقد كان دقة المعنى ووضوحه النغم الذي عزف على أوتاره البلاغيون، فقال الجاحظ. «يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»(٢). وإلى جانب البلاغيين، يرى النقاد أن جودة التوصيل بين المنشئ والمتلقي، تجعل فن القول مميّزاً في معناه ومبناه «لأن الفنان لا يكفيه أن يعبّر تعبيراً صادقاً جميلاً عن عواطفه، بل عليه ايضاً أن يحسن توصيل هذه العواطف إلى القارئ»(٣) وهذه العواطف جزء مندغم في المعاني.

إن المخاطب جزء من عملية الإبداع الفني لدى المنشئ: «فيجب أن يكون المتكلّم مع المخاطب كالطبيب الحاذق، والنطاسي البارع مع المريض، يجب أن يفحصه فحصاً دقيقاً، وأن يفرض له من الدواء أو الكلام ما يلائمه، وإلاّ أضرّ به، وأن البليغ مع المخاطبين كالقائد أمام الحصن، يجب أن يهاجمه من حيث ينتظر الظفر والفتح، وبالسلاح الذي به يفوز»(٤).

وعلى ذلك فإن فصاحة الكلام وبلاغته، قائمة على ما اكتنفه من معان وأفكار مرتبطة بالمقام والمقال، فيكون الكلام موجزاً في المقامات التي تتطلّب الإيجاز، ويخرج إلى الإطناب، حيث يتطلّب الموقف إطناباً، ويقصد به إلى التوكيد، في مواضع التوكيد، ويُبنى على التقديم والتأخير، والذكر إذا كان فيها خدمة للمعنى، وتقريباً له، كما يجب أن يُراعى فيه طبيعة الموضوع، فلكل موضوع أسلوبه الخاص به الذي يناسبه من الألفاظ والمعاني، لأن الموضوع جزء من المقام «فبلاغة الكلام ليست في نظمه، ولا في ترتيب ألفاظه، وإنما في مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو المقام مع فصاحته، ويحلّل لك البلاغيون الجمل على هذا النحو ليقفوك على

---

(١) البيان والتبيين، جـ١ ص٨٢، الجاحظ.

(٢) نفسه، جـ١ ص٦٣، الجاحظ.

(٣) مقالات في النقد الأدبي ص٧٤، د. محمود السمرة، دار الثقافة، بيروت، بلا.

(٤) مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، ص٣٨٤، ابراهيم الخولي.

طاقات التعبير المختلفة لهذا الترتيب، أو ذاك، أو ليقفوك على خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[١].

ليس مقتضى الحال هذا مقتصراً على ما تفضّل به الأستاذ أمين الخولي عندما قال: «وقصّر القدماء البحث البلاغي على الألفاظ من حيث أداؤها للمعاني الجحزئية بالجملة الواحدة، أو الجمل المتصلة في معنى واحد، ولم يجاوزوا ذلك، فعلم المعاني تعرف به أحوال اللفظ العربي، من حيث مطابقته لمقتضى الحال»[٢] لأنهم رأوا في مقتضى الحال كلّ ما يحيط بالمنشئ والمتلقي، وفن القول الموصل بينهما من ظروف وأحوال ومؤثرات.

ولعل أكثر ما يخدم البلاغة ويعمل على تطويرها، لتخدم الأساليب العربية، إجادة التوصيل بين المنشئ والمتلقي «فإذا اقترب المتلقي من روح صاحب النص فإنه يقترب من المشاعر النفسية الصادقة التي تحملها عبارات النص من حاجات المولف وغرائزه وميوله، وبهذا يكون التأثير الوجداني متواصلاً بين الكاتب والمتلقي، من خلال التشكيلات البلاغية في توحيد للمصطلحات، واتفاق للنفوس بما يخدم الوجدان الصادق من خلال الأدوات البلاغية واللغوية مجتمعة غير منفصلة في إطار الصورة والأسلوب»[٣].

وقد فتّق البلاغيون القدماء فن القول العربي تفتيقاً عميقاً، فكشفوا عن لطائفه البلاغية، واضعين المصطلحات البلاغية، على ضوء ما وجدوه من خبايا دفينة فيه.

ومن يتتبّع علوم البلاغة، يلمس هذه المكتشفات الثمنية التي بنوا عليها علوم البلاغة. وهي – بلا شك – تدل على عمق نظرتهم إلى فن القول، كما

---

(١) دراسات في البلاغة، ص٤٧، د. محمد بركات أبو علي.

(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة، ص٢٦٧، أمين الخولي، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦١م.

(٣) فصول في البلاغة، ص٩١، د. محمد بركات أبو علي.

تدل مئات المصطلحات البلاغية التي وضعوها على عبقريتهم.

فقد بحثوا عن جماليات فن القول العربي، وعمّا اشتمله من معان وصور وتشبيهات واستعارات وكنايات وبدائع. وهي جوانب أساسيّة في ثقافة الناقد، لأن هذه المعاني والصور والتشبيهات والبدائع، لم يأت بها الأدباء والشعراء والمنشئون في فنهم القولي، تزييناً له وتحسيناً وزركشة، وتلويناً، وإنما هي مكوّنات أساسية في صلبه، ولولاها لما امتاز أسلوب على أسلوب، أو فُضِّلَ أسلوب على آخر، فهي عنصر جوهري في أسلوب الأديب والشاعر والمنشئ، تكسبه رونقاً وجمالاً وسحراً وعذوبة، «وقد كان للبلاغة سلطان أيام كان العمل العربي تحدوه هذه الحقائق، ويعيش في كنفها، ثم لما نضبت القرائح، وأدركها العجز عن الاختراع والإبداع، راح صنّاع القريض يلتمسون العون من البلاغة، وما ضمّته من نماذج كانت عندهم بمثابة جملة القيم الكلّية التي لا غنى عنها»[(١)].

إنني لأقف باستهجان واستغراب، من موقف بعض أولئك الذين يقدحون ببلاغتنا العربية، ويتهمونها بالعقم والجمود، حتى تمادى بعضهم بأن قال: إنه أصبح لا فائدة من وجودها، وتدريسها، وتعلّمها، وعلى رأس هؤلاء، سلامة موسى في كتابه (البلاغة العصرية) الذي نادى فيه بتقويض البلاغة العربية لأسباب واهية»[(٢)]، وتناسى أنّ بلاغتنا العربية ذات تاريخ طويل، ارتبطت خلاله، بدستور هذه الأمة محاورة نصّه الإلهي العظيم، كاشفة عن معانيه وإعجازه وبيانه، وروعة نظمه.

فكانت بذلك غذاء دسماً للأدباء والشعراء والكتاب على مرّ القرون، ومنهلاً فراتاً يروي ظمأ الشادين للأدب، يصقل أذواقهم، ويوسع خيالهم وإدراكهم وينمي أذواقهم.

---

(١) التركيب اللغوي للأدب، ص٩١، د. لطفي عبدالبديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠م.

(٢) انظر: البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى، سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٦٤م.

وظلّت علوم البلاغة منارات يهتدي بها الأدباء والشعراء والنقاد. هذه العلوم البلاغية الماثلة في كتب البلاغة العربية، التي نمت وترعرعت، عبر العصور. فهل نهمل هذا التراث البلاغي الهائل الذي أوجدته عقول علمائنا، وارتبط بتراث أمتنا الفكري والحضاري، ونسير خلف ناعق هدّام؟!

وإلى هذا المعنى أشار الدكتور محمد بركات أبو علي بقوله: «من كلّ ما تقدّم كنا نهدف إلى إعلان مفهوم قائم في نفوسنا، وهو أن البلاغة العربية، من اللوم التي لم تحترق ولم تنضج، لم تحترق لأنها أحد مفاتيح الإعجاز القرآني، والجمال الأدبي، ما دام قرآن يُتلى، ومسلمون يؤمنون به عقيدة وسلوكاً، ويتعبّدون به، فإن الحاجة للبلاغة قائمة وماسّة، ما بقيت لغة العرب، فالعرب وغيرهم من دارسي اللغة العربية وآدابها بحاجة إلى إتقان هذا المعيار البلاغي، أو الإلمام به.

أما أنها لم تنضج، فلأن الوسائل التي تعرض بها بحاجة إلى تجديد، وثقافة العصر الذي تشيع فيه»[1].

ليس معنى هذا أن بلاغتنا العربية التي وصلتنا، وبخاصة التي يطلق عليها البلاغة المقعّدة، على طريقة العجم وأهل الفلسفة، مبرّأة من التقصير في عصرنا هذا، لا بل إنها بحاجة إلى تجديد وتطوير لتساير روح العصر ومتطلباته.

وبذلك نبقي على القديم ونأخذ الصالح منه، ونخلطه بالجديد النافع الذي لا يقتلعنا من جذورنا، ويجعلنا نضرب صفحاً عن تراثنا.

فنعيد للبلاغة حياتها ورونقها وغايتها، بوصلها بالنقد ونظرياته، وربطها بالنصوص الأدبية، ذات المستوى الفني الرفيع، لتكشف عن معانيها الأدبية ومواطن الجمال والروعة فيها، لتساعد الطالب على الفهم والتذوّق، وتنمّي لديه حبّ الفنون الأدبية بأنواعها جميعاً، لأنها صور لفن القول.

---

(١) البلاغة عرض وتوجيه وتفسير، ص٨، د. محمد بركات أبو علي.

وكي لا تبقى بلاغتنا العربية هدفاً لسهام المشكّكين في قدرتها، لأنها تقتصر في دراسة الأعمال الأدبية، على كشف ما فيها من معان وصور وتشبيهات واستعارات وكنايات، وجناس وطباق وتورية إلى غيرها من اللطائف البلاغية.

فإنني أرى أن نوسّع مجال البلاغة، ونطوّر وظيفتها، ونربطها بالنقد الأدبي، والدراسات النحوية واللغوية لتتناول النصوص الأدبية، وفنون القول تناولاً شاملاً، فهماً ودراسةً ومحاورة وتحليلاً، لأنني أرى أن البلاغة قاعدة وأساس للنقد، لأنها من عناصر النقد الدقيقة التي لا يستغني عنها الناقد. «ولو حاولنا أن نفسّر بلاغة القرآن الكريم، أو حديث الرسول - ﷺ - الشريف، أو فصيح كلام العرب، لما استطعنا أن نتحسّس الإثارة أو الفائدة أو الهداية أو الإعجاز لمجرّد أن هذه النصوص قد احتوت على استعارة أو كناية، أو تمثيل أو تشبيه، أو أي لون من ألوان علوم البلاغة في المعاني أو البيان أو البديع، وإنما بالإضافة إلى ذلك، لا بد من مساس هذه النصوص، واتصالها بنفوس قائليها وارتباطها بحاجات سامعيها ومتلقيها، ولهذا فإن العنوان الذي يضم علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) يوضح لنا أن النصوص البلاغية لا تقف قيمتها عند احتوائها الفنون البلاغية، بل يضاف إلى ذلك ما يتبدّى في مناشط الحياة من حديث نفسي، أو تقلّب مجتمع، أو نشاط مادّي، أو خلاف ذلك، ممّا يعرض للمجتمعات في رقيِّها أو انحطاطها، وللأمم في سرورها وشرورها.

ومعنى هذا أن بلاغة إعجاز القرآن، لا تكون في فهم الفنون البلاغية، كما أن فن القول العربي لا يعدو قضية التراكيب، والنظرة الجمالية، إلى ما فيه خدمة الإنسان منفرداً ومجتمعاً.. ولذلك فالنظر البلاغي في النتاج الإنساني يشمل ما يحمل من رسالة هادفة، وقيمة اجتماعية ونفسية وخلقية تؤدِّي إلى بناء المجتمع، وتعين على تماسكه»(١).

وقد تنبه البلاغيون العرب إلى هذا الجانب الهام، وهو أن بلاغة فن القول

---

(١) دراسات في البلاغة، ص٧٥، د. محمد بركات أبو علي.

وفصاحته ليس بما اشتمل عليه من تشبيهات واستعارات، وإنما إلى جوانب أخرى عديدة، تكمن في نظم الكلام وتركيبه ومعانيه، فيقول عبدالقاهر الجرجاني «إنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾[١] لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلاّ إليها، ولم يروا للمزيّة موجباً سواها، وليس الأمر على ذلك، ولا هذا الشرف العظيم، ولا هذه المزيّة الجليلة، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام المجرّد الاستعارة. ولكن لأنْ سُلِكَ بالكلام طريق ما يُسند الفعل إليه إلى الشيء. وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده.. وذلك أنّا نعلم أن اشتعل للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ.. وإن أُسند إلى ما أسند إليه، يُبيّن أن الشرف كان لأنْ سُلِك فيه هذا المسلك، وتُوخّي به هذا المذهب أن تدع هذا الطريق فيه، وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحاً، فتقول: اشتعل شيب الرأس والشيب في الرأس. ثم تنظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة؟ وهل ترى الروعة التي كنت تراها؟ فإن قلت: فما السبب في أن كان (اشتعل) إذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له الفضل؟ فإن السبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمول وأنه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، وعمّ جملته، حتى لم يبق من السواد شيء أو لم يبق منه إلاّ ما لا يُعتدّ به. وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس أو الشيب في الرأس. بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة.. ونظيرهذا في التنزيل قول - عزّ وجلّ - ﴿ وفجرّنا الأرض عيوناً ﴾[٢] التفجير للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس»[٣].

وقد أشار إلى هذا الجانب العلوي في كتابه (الطراز)»[٤].

---

(١) مريم: ٤.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٧٥، عبدالقاهر الجرجاني.

(٤) الطراز، المتضمّن لأسرار البلاغة، جـ٣، ص٤١٩، يحيى بن حمزة العلوي.

ومن هنا فقد كان لروعة المعنى، وجمال النظم، وموافقته للمقام، السبب المباشر في فصاحة الكلام وبلاغته، لا بما اشتمل عليه من تشبيهات واستعارات.

وهذا ردّ مقنع لأولئك الذين يرون أن البلاغة العربية تنظر إلى فن القول من جانب اشتماله على التشبيهات والاستعارات والكنايات، وأن هذه اللطائف البلاغية هي مقياس النص الجيّد.

إن هذا ادّعاء لا أساس له من الصحة يفنّده ما أورده كلّ من عبد القاهر والعلويّ في كتابيهما، قبل قليل.

وعلى الرغم من ذلك فإنني أرى أن تجديد البلاغة العربية، يكون بوضع أسس موروثة من بلاغتنا تكون صالحة لزماننا، بدمجها مع أسس جديدة نابعة من حاجاتنا إليها، تكون نافعة في تطوير بلاغتنا، فنمزج تلك الأسس الموروثة بالأسس الجديدة النافعة في وضع مقدّمة توضيحية لبلاغتنا العربية، تتناول فن القول العربي، بأنواعه القديمة والحديثة، شعراً ونثراً، ليكون النص منطلقاً لبلاغتنا، تتناول فيه الصور والخيال والعواطف والوجدان، وما يحيط بالنص من مؤثرات، نسمّيها (مقتضى الحال) وتتناول المنشئ وما يحيط به من ظروف كاشفة عن نفسيته ووجدانه وعواطفه واتجاهاته وقيمه ومثله وثقافته وفكره والتزامه.

ثم نربط تلك الأسس بدراسة المعاني وما يدور في فلكها، مستفيدين من اهتمام بلاغتنا الموروثة بالمعنى ومعنى المعنى. والمعاني الثواني، ونربط هذه المعاني بأوعيتها من ألفاظ وجمل وتراكيب، ننطلق منها إلى بيان رقتها أو عذوبتها أو سهولتها أو جزالتها أو جرسها أو موسيقاها في النص، سواء أكان قصيدة أو قصة أو مقالة أو رسالة أو خطبة. أو غير ذلك. وبذلك تُصبغ بلاغتنا بالأصالة والمعاصرة، لأننا أخذنا الموروث الصالح منها، ومزجناه بالجديد النافع.

المصادر والمراجع

١- أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٥م.

٢- الإحكام في أصول الأحكام، جـ٢، ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة / بلا.

٣- أساليب الاستفهام في القرآن الكريم، د. عبدالعليم السيد فودة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة / بلا.

٤- أساليب الشرط في القرآن الكريم، رسالة جامعية، عبدالله محمد آدم، جامعة الأزهر ١٩٧٩م.

٥- الأسلوب، أحمد الشايب، ط٦، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٦م.

٦- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، مطبعة محمد صبيح، القاهرة ١٩٥٩م.

٧- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق، د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤م.

٨- الأصول، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب ١٩٨١م.

٩- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، الجامعة الليبية ١٩٧٣م.

١٠- الأصول في النحو، جـ١، ابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.

١١- أصول االنحو العربي: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٨م.

١٢- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، جـ٢، ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٨٢م.

١٤- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق، د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٨٦م.

١٥- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٢م.

١٦- بلاغة أرسطو، بين العرب واليونان، د. إبراهيم سلامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.

١٧- البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبدالمطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م.

١٨- البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، ط٥، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١م.

١٩- البلاغة عرض وتوجيه وتفسير، د. محمد بركات أبو علي، دار الفكر للنشر، عمّان ١٩٨٣م.

٢٠- البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى، سلامة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٦٤م.

٢١- البلاغة، المبرد، تحقيق، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة، القاهرة ١٩٦٤م.

٢٢- بيان إعجاز القرآن - ضمن ثلاث رسائل، الخطابي، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف مصر ١٩٦٨م.

٢٣- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٤٨م.

٢٤- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض ١٩٨٤م.

٢٥- التركيب اللغوي اللأدب، د. لطفي عبدالبديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠م.

٢٦- التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن، د. عودة أبوعودة، مكتبة المنار، الأردن ١٩٨٥م.

٢٧- التفكير البلاغي عند العرب، د. حمّادي صمّود، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م.

٢٨- تناوب حروف الجر في القرآن الكريم، د. محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمّان ١٩٨٢م.

٢٩- تيسير العربية بين القديم والحديث، د. عبدالكريم خليفة، مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان ١٩٨٢م.

٣٠- الجملة العربية، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٤م.

٣١- الخصائص، جـ١، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٦م.

٣٢- دراسات في علم اللغة - القسم الأول - د. كمال بشر، دار المعارف، مصر ١٩٦٩م.

٣٣- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رضوان وفايز الداية، دار قتيبة، دمشق ١٩٨٣م.

٣٤- دلالات التراكيب، د. محمد أبوموسى، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٩م.

٣٥- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق، د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧م.

٣٦- الرسالة العذراء، إبراهيم بن المدبِّر، تحقيق د. زكي مبارك، دار الكتب المصرية ١٩٣١م.

٣٧- سر العربية وبيانها، د. محمد بركات أبو علي، مكتبة الرسالة، عمّان ١٩٨٧م.

٣٨- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة صبيح، القاهرة ١٩٦٩م.

٣٩- سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة ١٩٥٣م.

٤٠- شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٧م.

٤١- الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، د. محمد بركات أبو علي، مكتبة الرسالة، عمان ١٩٧٩م.

٤٢- الصاحبي في فقه الله، أحمد بن فارس، دار إحياء العلوم، بيروت / ١٩٦٥م.

٤٣- الطراز، جـ٣، يحيى العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت / بلا.

٤٤- ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، رسالة جامعية، محمد أشرف، كلية العلوم، القاهرة ١٩٨٩م.

٤٥- العقد الفريد، جـ٢، ابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.

٤٦- العمدة، جـ١، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٢م.

٤٧- الفهرست، ابن النديم، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧٩م.

٤٨- كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، جـ٣، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣م.

٤٩- كتاب الصناعتين، أبوهلال العسكري، تحقيق علي محمد ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧١م.

٥٠- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م.

٥١- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٩م.

٥٢- المثل السائر، جـ٢، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٠م.

٥٣- المزهر في اللغة، السيوطي، دار التراث، القاهرة / بلا.

٥٤- مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة، رسالة جامعية، محمد فؤاد، كلية دار العلوم، القاهرة ١٩٨٦م.

٥٥- المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، د. فتحي عامر، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٦م.

٥٦- المعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبدالفتاح لاشين، المكتبة الأموية ١٩٨٣م.

٥٧- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، رسالة جامعية، عبدالعزيز عبده، جامعة الأزهر ١٩٨٤م.

٥٨- المغني في أبواب التوحيد والعدل، جـ١٦، القاضي عبد الجبار، تحقيق محمد حلمي وآخرين، الدار المصرية للنشر، القاهرة ١٩٥٢م.

٥٩- مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت / بلا.

٦٠- مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، د. محمد بركات أبو علي، دار البشير، عمّان ١٩٨٨م.

٦١- مقالات في الأدب والنقد، د. محمود السمرة، دار الثقافة، بيروت / بلا.

٦٢- مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، رسالة جامعية، إبراهيم الخولي، جامعة الأزهر ١٩٨٢م.

٦٣- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣م.

٦٤- مقدّمة ابن خلدون، ابن خلدون، تحقيق علي عبدالواحد، دار نهضة مصر، القاهرة.

٦٥- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦١م.

٦٦- مناهج بلاغية، د. احمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٣م.

٦٧- مناهج التجديد في النحو والبلاغة، امين الخولي، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١م.

٦٨- النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان ١٩٦٤م.

٦٩- نحو القرآن، د. احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤م.

٧٠- نحو المعاني، د. احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٧م.

٧١- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، د. محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة الصباح، الكويت ١٩٧٩م.

٧٢- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، دار البشير، عمّان ١٩٨٧م.

٧٣- النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل، الرماني، دار المعارف، مصر ١٩٦٤م.

٧٤- وحي القلم، مصطفى صادق الرافعي، المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٥م.

75- The meaning of meaning. C. K. Ogden, and I. A. Richards ARKE. Edition 1985 - London - England.

الدوريات والمجلات

١- مجلة دراسات الجامعة الأردنية: المجلد السادس، العدد الثاني، كانون الأول، ١٩٧٩م.

٢- مدخل إلى علم اللسان الحديث، اللسانيات، المجلد الأول، الجزء الأول ١٩٧١م، المجلد الأول، الجزء الثاني، ١٩٧٢م.

٣- مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، د. نهاد الموسى.

فهرس الموضوعات